جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم المصارف الإسلامية

أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006-2015

The Impact of Banking Operation Services Revenues on the Jordanian Islamic Banks Performance for the Period 2006-2015

إعداد

محمد عبد الستار محمد جرادات

إشراف

الأستاذ الدكتور غسان سالم الطالب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة

في المصارف الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان: 2017/8/8م

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم المصارف الإسلامية

أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006-2015

إعداد

محمد عبد الستار محمد جرادات

إشراف

الأستاذ الدكتور غسان سالم الطالب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة

في المصارف الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان: 2017/8/8م

أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006-2015

The Impact of Banking Operation Services Revenues on the Jordanian Islamic Banks Performance for the Period 2006-2015

إعداد

محمد عبد الستار محمد جرادات

إشراف

الأستاذ الدكتور غسان سالم الطالب

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ: 2017/8/8م

أعضاء لجنة المناقشة	اسم الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور غسان سالم الطالب؛ مشرفاً ورئيساً	العلوم الاسلامية العالمية	....
الأستاذ الدكتور ياسر عبد الكريم الحوراني؛ عضواً	العلوم الاسلامية العالمية	....
الدكتور عبد الفتاح زهير العبداللات؛ عضواً	العلوم الاسلامية العالمية	....
الدكتور ابراهيم عبد الحليم عبادة؛ عضواً خارجياً	جامعة اليرموك	....

The World Islamic Science & Education University
Faculty of Graduate Studies
Dept of Islamic Banking

The Impact of Banking Operation Services Revenues on the Jordanian Islamic Banks Performance for the Period 2006-2015

By

Mohamed Abdul-Sattar Mohamed Jaradat

Supervisor

Prof. Dr. Ghassan Salem AL-Taleb

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of philosoply in Islamic Banking at the World Islamic Science and Education University"

The World Islamic Science and Education University

Amman: 8/8/2017

التفويض

أنا الطالب **محمد عبد** الستار محمد جرادات أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد المكتبات والمؤسسات والهيئات والأشخاص بنسخة من رسالتي عند طلبهم وذلك حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٧/٨/٢.

الإهداء

هَــذِهِ مِــنَّــةُ اللهِ عَلَينـــــا

عِلْمٌ وولدٌ ورِضَى والدِيَّـــا

حَمَدْتُكَ ربّي ما طَلُعت شمسٌ وما غابَت

وَشَكَرْتُ ... أمــــاً أَبَّـــــرُ وأبــــاً أَجِــــلُ ... وزوجــًا أُحِــــبُ

وَعــــالمــــاً أنَــــارَ طَــرِيــقـًا عَــــتِـمَ عَـليَّـــــــا

الباحث

الشكر والتقدير

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّي لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيّٞ كَرِيمٞ ﴾[1]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

احمد الله الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)[2]، إلى كل من ساهم في إخراج هذه الأطروحة إلى حيز الوجود.

وأخص بالذكر مشرفي ومعلمي الأستاذ الدكتور غسان الطالب الذي تفضل مشكوراً بالإشراف عليَّ؛ وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان من أعضاء لجنة المناقشة: (الأستاذ الدكتور ياسر عبد الكريم الحوراني؛ الدكتور عبد الفتاح زهير العبداللات؛ والدكتور إبراهيم عبد الحليم عبادة) لتفضلهم بقبول مناقشة أطروحتي رغم ضيق وقتهم ولجهدهم وملاحظاتهم القيمة التي أثرت هذه الأطروحة .

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي النصائح والتوجيهات من أساتذتي وزملائي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية وكذلك من موظفي البنوك الإسلامية العاملة في الأردن فلهم جميعاً كل الشكر والثناء.

سائلاً الله عز وجل أن يوفقني وإياكم وان يجعلنا هداة مهتدين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

1 النمل، آية: 40.

2 أخرجه الترمذي في الجامع المختصر من السنن، كتاب البر الصلة، البر ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم 1954، ج4، ص328.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006 - 2015

إعداد

محمد عبد الستار محمد جرادات

إشراف

الأستاذ الدكتور غسان سالم الطالب

تاريخ المناقشة: عمان: 2017/8/8م

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء المصارف الإسلامية الأردنية للفترة 2006 - 2015، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تلك العوائد في ظل حجم المصرف. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الإسلامية الأردنية، في حين شملت عينة الدراسة مصرفين إسلاميين (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي). وقد تم جمع بيانات الدراسة من واقع التقارير المالية السنوية الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة. ولغرض اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول والعائد على السهم والحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم والحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف، في حين لم يظهر هذا الأُثر على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف. وأوصت الدراسة بضرورة أن تركز المصارف الإسلامية على استحداث خدمات مصرفية بطرق ابتكارية وإبداعية تزيد من عوائد المصرف الحالية والمستقبلية، وأن تقوم بإجراء دراسات جدوى للخدمات المصرفية التي تولد العوائد والتركيز عليها من قبل الإدارة في عمليات التسويق، كما أوصت الدراسة بضرورة استفادة المصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة من تجارب المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الأخرى التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية المولدة للعوائد.

Abstract

The Impact of Banking Operation Services Revenues on the Jordanian Islamic Banks Performance for the Period 2006-2015

By

Mohamed Abdul-Sattar Mohamed Jaradat

Supervisor

Prof. Dr. Ghassan Salem Altaleb

Amman: 8/8/2017

The purpose of the study is to examine the effect of financial service operations on the performance of Jordanian Islamic banks for the period 2006-2015. In addition, the purpose of the study is to examine the effect of returns in light of bank size. To achieve the goals of the study the researcher adopted a descriptive analytical approach. The sample of the study of Jordanian Islamic banks constituted two Islamic banks (Jordan Islamic Bank and the International Islamic Arabic Bank). The study information were collected from the annual financial reports of Islamic banks the sample of the study. To achieve the study hypothesis the researcher used simple linear regression and multiple regression analysis.

The study found a statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) for returns on bank and return on shares and market shares of Jordanian Islamic bank. The study also found that there is a statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) for return of bank services operations regarding shares and market share of Jordanian Islamic banks in light of size banks, while this effect did not appear on assets of Jordanian Islamic bank in light of bank size. The study recommended that Islamic banks focus on inventing financial services in a new and innovative ways to increase the current and future returns of banks. In addition, the study recommended that Islamic banks carry out market survey study for financial services that bring income and focus on these by the administration in marketing operations. The study further recommends that Jordanian Islamic banks in the sample take advantage of other Islamic and traditional banks experiences which deliver bank services that produce returns.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتكون الفصل الأول من المواضيع الآتية:

1-1 المقدمة.

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها.

3-1 أهداف الدراسة.

4-1 أهمية الدراسة.

5-1 فرضيات الدراسة.

6-1 أنموذج الدراسة.

7-1 التعريفات الإجرائية.

8-1 حدود الدراسة.

9-1 الدراسات السابقة.

1-9-1 الدراسات باللغة العربية.

2-9-1 الدراسات باللغة الإنجليزية.

10-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يعد القطاع المصرفي أحد أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية للدول، ويؤدي دوراً هاماً في أسواقها، ويمثل عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تسهم المصارف في توليد الحصة الأكبر للإيرادات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية مقارنةً بغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات مالية[1]. ولا يمكن إنكار حقيقة ما أحدثته العولمة من تقدم وتطور علمي وتكنولوجي والتي نجم عنها تحديات كبيرة أدت إلى احتدام المنافسة بين المنظمات والتسارع نحو زيادة وتعظيم حصتها السوقية[2]؛ فنتيجة لعولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية وجدت الإدارة المصرفية أن تحقيق التقدم والتميز وزيادة قدرتها التنافسية يكمن في اتخاذ الإجراءات وتبني الاستراتيجيات التي تمكنها من البقاء والاستمرار[3]، وتدعم قدرتها على التكيف والتأقلم مع هذه التحديات ومواجهة تبعاتها والحد من آثارها السلبية، ومواكبة التقدم والتطور التكنولوجي في الصناعة المصرفية، وتحسين قدراتها وإمكاناتها، والتنوع والتحديث في خدماتها المصرفية التي تولد لها العوائد المالية[4]، وصب الإهتمام الأكبر على تحقيق الجودة فيها[5]، حيث تعتبر هذه الأخيرة سلاحاً قوياً في تعزيز القدرة التنافسية واكتساب الميزة التنافسية.

وعلى الرغم من الأحداث والأزمات المالية التي حلت بالقطاع المصرفي بوجه عام، وما خلفته من انتكاسات وآثار سلبية ما زالت حاضرةً حتى الوقت الحالي، إلاّ أن القطاع المالي الإسلامي ممثلاً بمصارفه الإسلامية استطاع النأي بنفسه عن تلك المخاطر والأزمات، وتوفير الحماية الكافية لمؤسساته من تباعاتها السلبية. ويعود السبب في ذلك إلى الفلسفة التي تتبناها تلك

---

1 سلامة، ثامر عبد الحميد عبد الرحمن (2016). **أثر المخاطر التسويقية المصاحبة للخدمات المصرفية الإلكترونية على قرار التعامل معها: دراسة تطبيقية على عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي - مدينة الزرقاء**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، الأردن، ص2.

2 نور الدين، بوعنان (2007). **جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء: دراسة ميدانية في مؤسسات ميناء سكيكدة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 8.

3 الربيعي، ليث والمحاميد، سعود والشيخلي، أسامة والعدوان، سامي (2014). أثر إدارة معرفة الزبون وتطوير الخدمات في الأداء التسويقي. **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 41، العدد (2)، ص 275 - 294.

4 بريش، عبد القادر (2005). جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك. **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد (3). حداد، مناور (2015). أثر جودة الخدمات المصرفية على أداء القطاع المصرفي في الأردن. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (18)، ص 1 - 24، ص2.

5 Ahamid, L.; Zade, H.; and Karimi, O. (2015). Review the Influence of EBanking Service Quality on Cosomer's Commitment: Case Study: Persian Bank, Tehran Branches. **AULA ORIENTALIS**, No. (1), p.360-369.

المصارف والتي ميزتها عن غيرها من المصارف التقليدية، حيث تلتزم تلك المصارف بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في الخدمات والمعاملات المالية المصرفية التي تقدمها، ذلك الأمر الذي ساعدها على بناء قواعد صلبة ومتينة تضمن لها استمرارية نظامها المصرفي وديمومتها على المدى الطويل [1].

نتيجة لذلك، فقد أدركت المصارف الإسلامية أن الحفاظ على قوتها ومتانتها وتعزيز قيمتها في السوق المالي وجب عليها التركيز بشكل أكبر على طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها والاستمرار في تحسينها وتطويرها وخاصةً في ظل وجود مؤسسات مالية منافسة لها تتمتع بمركز مالي كبير، وتقدم خدمات مالية ومنتجات مالية إسلامية إلى جانب خدماتها التقليدية[2].

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من التحديات التي تقف أمام تحقيق أهدافها، والتي جاءت نتيجةً للأحداث والتغيرات العالمية، الأمر الذي يعدّ دافعاً أمام الإدارة المصرفية والسعي قدماً نحو مواجهة تلك التغيرات والتكيف معها والحد من آثارها وتبعاتها السلبية والاستفادة من المكاسب التي تحققها، ويحتل الأداء المالي أهمية كبيرة في الأدب والفكر المالي وأهميته كذلك في النشاط الاقتصادي، وذلك لما له من انعكاسات على مدى قدرة المصارف من تحقيق الأرباح التي تمكّنها من البقاء والاستمرارية والنمو، ولم تغب المصارف الإسلامية عن الاهتمام بتحسين أدائها المالي. لذلك فقد أدركت إدارة تلك المصارف أن الوصول إلى التقدم والتطور في الخدمات المصرفية والإهتمام بتحقيق الجودة فيها والوفاء باحتياجات ورغبات العملاء يعد عنصراً هاماً وأساسياً في تحقيق أهدافها وخاصةً المالية منها.

ومن خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة لاحظ ندرة الدراسات التي تناولت أثر عوائد الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية على الأداء المالي، حيث تقوم المصارف الإسلامية بتقديم العديد من الخدمات بهدف الحصول على عائد دون تكبد نفقات في توليد عائدات لها غير العائدات المتولدة عن صيغ التمويل المعروفة، وهي عائد مقابل القيام بخدمات متنوعة كخدمات الاعتمادات المستندية والحوالات. وتدور مشكلة الدراسة حول الاجابة على الأسئلة الآتية:

---

1 السبئي، صادق أحمد عبد الله (2017). قياس جودة الخدمات المصرفية الإسلامية من منظور العملاء: دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية السعودية. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 23، العدد 97، ص 174 - 192، ص175.

2 أبو عمشة، محمد كمال (2011). المصارف الإسلامية، رضا العملاء غاية لا تدرك والتطوير تفرضه المنافسة والعولمة المالية. **مجلة الإقتصادية**، العدد (6546)، ص 1.

السؤال الأول: ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على أداء المصارف الإسلامية الأردنية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية؟
2. ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية؟
3. ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية؟

السؤال الثاني: ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على أداء المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف؟
2. ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف؟
3. ما هو أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف؟

3-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. **التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على أداء المصارف الإسلامية الأردنية.**

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الآتية:

أ. التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

ب. التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية.

ج. التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية.

2. **التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على أداء المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.**

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الآتية:

أ. التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

ب. التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

ج. التعرف على أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية (الاعتمادات المستندية، الحوالات، الكفالات، خطابات الضمان، الأوراق المالية، وبطاقات الائتمان) على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

4-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة كونها تتناول مصادر عوائد عمليات الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية، كما أنها يمكن أن تفيد في التعرف على أهمية الدور الذي تشكله هذه المصادر بالاضافة إلى أن الدراسة قد تسهم في إثراء وتوسيع المعرفة المتعلقة بهذا الموضوع.

5-1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية.

H013: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الثانية

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

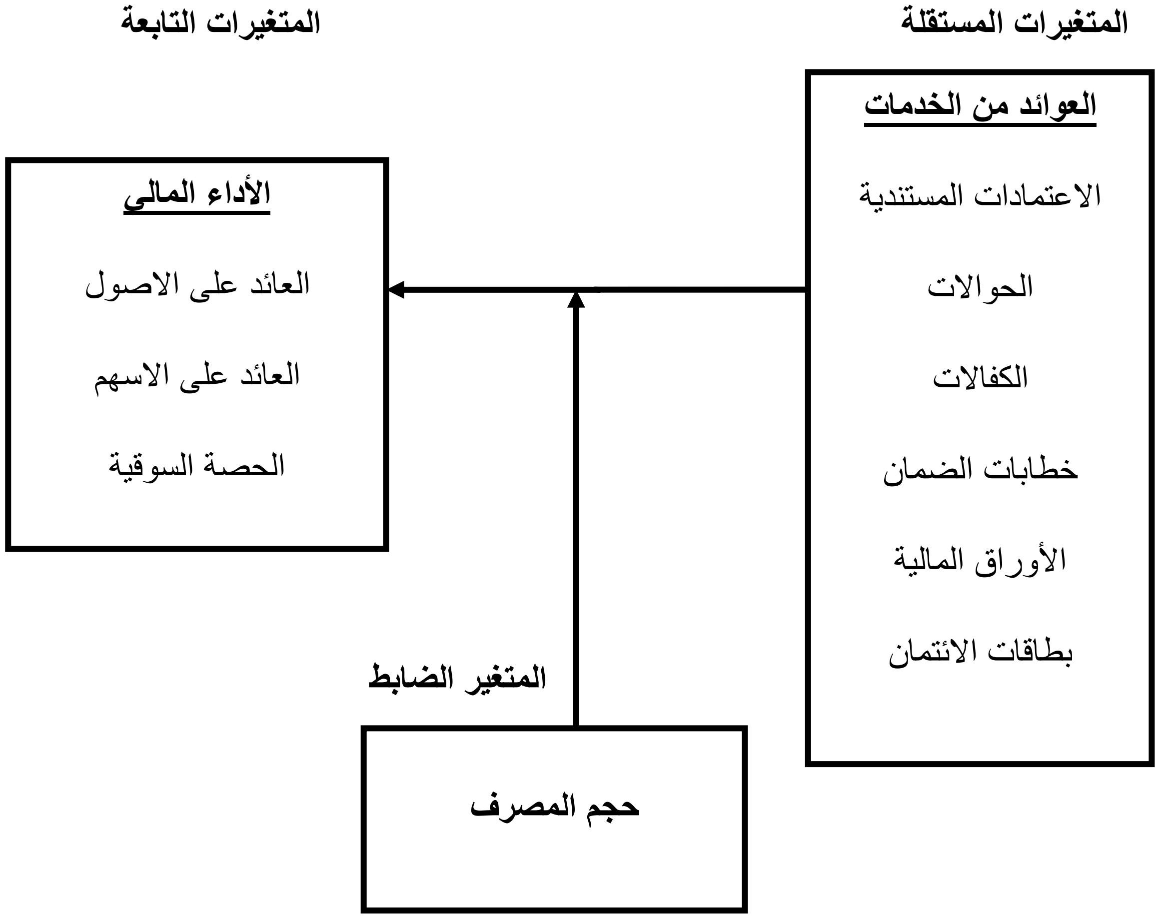
HO2-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

HO2-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

HO2-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

6-1 أنموذج الدراسة

يوضح أنموذج الدراسة الآتي العلاقة بين متغيرات الدراسة على وفق الشكل التالي:



الشكل (1): أنموذج الدراسة[1]

1 المصدر من إعداد الباحث بالإستعانة بدراسة بشينه، عمر محمد (2015). **أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

Dariyoush, Jamshidi; Nazimah, Hussin & Hooi, Lai Wan (2015). Islamic Banking Services Adoption as a New Banking Restructure. **Humanomics,** Vol. 31, No.(2), p. 214 - 223. Zarrouk, Hajer; Ben Jedidia, Khoutem, & Moualhi, Mouna, (2016). Is Islamic Bank Profitability Driven by Same Forces as Conventional Banks. **International Journal of Islamicand Middle Eastern Finance and Management**, Vol. 9. No.(1), p. 46-66.

7-1 التعريفات الإجرائية

الخدمات المصرفية: مجموعة من الأنشطة والعمليات غير الملموسة التي تنطوي على منفعة وفائدة يتم تقديمها بمقابل[1].

الخدمات المصرفية إجرائياً: أنشطة وعمليات تتضمن مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة والتي تعكس في مضمونها المنفعة المادية والمعنوية التي يتم تحقيقها للمصرف إذ أنها تعد بالنسبة له مصدراً لتحقيق الأرباح وتوليدها. ونظراً لصعوبة احتساب العوائد من كل خدمة مصرفية فقد تم احتساب العوائد من الخدمات المصرفية من خلال إيجاد العائد من الخدمات المصرفية ونسبة العائد من الخدمات المصرفية إلى إجمالي عائد المصرف كما وردت في القوائم والتقارير السنوية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة. وضمت تلك الأنشطة والعمليات:

أولاً: الاعتمادات المستندية: عقد إلزام على المصرف بوضع مبلغ من المال تحت تصرف طرف يحدده العميل المتعاقد (طالب الاعتماد)، ويتمثل هذا الطرف بالبائع والذي يستحوذ على كافة المستندات والأوراق الثبوتية التي تثبت علاقته بطالب الاعتماد، والتي تقدم للمصرف لدراستها والتحقق منها وبمقتضاها يتم تنفيذ الإلتزام بالاعتماد[2].

ثانياً: الحوالات: طلب يتقدم به مصرف (المحول) بأمر من العميل (طالب التحويل) إلى مصرف آخر (الدافع، المحول عليه) بدفع مبلغ من المال إلى شخص آخر (المستفيد، المحول له)[3].

ثالثاً: الكفالات: "تعهد كتابي صادر من قبل المصرف بطلب من العميل ويتعهد بموجبه بضمان التزام عملية المكفول بمبلغ محدد خلال مدة معينة تجاه طرف آخر، أي الدائن أو المكفول له، في حال فشل العميل بالوفاء بإلتزاماته أو نقض شروط التعاقد تجاه الطرف الآخر"[4].

رابعاً: خطابات الضمان: تعهد كتابي يصدره بناء على طلب عميله بدفع مبلغ معين لطرف ثالث، فبدلا من قيام العميل بدفع المبلغ نقدا كتأمين للوفاء بالتزاماته فإنه يقدم خطاب ضمان مصرفي بالمبلغ المطلوب[5].

---

1 رمضان، زياد وجودة، محفوظ (2014). **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك.** ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص55.

2 القليوبي، سميحة (2000). **شرح القانون التجاري المصري: العقود التجارية وعمليات البنوك.** دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص12.

3 سعيفان، حسين سعيد (2008). **العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المصرفية الحديثة.** ط2، دار وائل للنشر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص359.

4 شبير، محمد عثمان (1996). **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي.** ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، ص249.

5 الوطيان، محمد (2000). **البنوك الإسلامية.** الكويت، ط1، مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص114.

خامساً: الأوراق المالية: أداة مالية قصيرة وطويلة الأجل، متداولة في سوق الأوراق المالية كالأسهم والمستندات تعطي الحق لصاحبها بالتصرف بها في أي وقت شاء وتوليد الأرباح منها[1]. ويتمثل تعامل المصارف الإسلامية بالأوراق المالية من خلال الأسهم العادية. حيث تمثل الأسهم العادية حصص معينة من رأس المال، تتضمن قيمة اسمية واحدة، وشهادتها هي مستند ملكية هذه الحصص والتي تخول لحاملها الحصول على أرباح غير ثابتة بمقدار عدد الأسهم الممتلكة[2]، ويتم توزيع الأرباح بعد الوفاء بالإلتزامات المترتبة على المنظمة المكتتب بها، ولا يخضع السهم لفترة استحقاق محددة[3].

سادساً: بطاقات الائتمان: بطاقة خاصة ممغنطة صادرة عن المصرف تسهل لحاملها إجراءات الحصول على السلع والخدمات وإتمام عمليات السحب النقدي دون الدفع مباشرةً، حيث يلتزم المصرف بتسديد قيمة ما حصل عليها وخصم القيمة من حسابه لاحقاً[4].

الأداء المالي: قدرة المصرف على الاستفاده من موارده المادية والمعنوية بشكل أمثل في الاستخدامات طويلة وقصيرة الأجل من أجل توليد ثروة، وتحقيق الأهداف المحددة من قبل الإدارة[5].

الأداء المالي في المصارف الإسلامية إجرائياً: قدرة المصرف الإسلامي على استغلال كافة موارده وإمكاناته المادية والمعنوية بشكل أمثل في تحقيق النمو والاستمرار للمصرف، وإنجاح السياسات المالية، وتوليد ثروة وتغطية مصاريفها واستلزاماتها. وتم قياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام:

أولاً: العائد على الأصول: يشير إلى كفاءة إدارة المصرف في استغلال موجوداته، ويعبر عنه بخارج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول[6].

---

1 الشواورة، فيصل (2008). **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص147.

2 كراجه، عبد الحليم (2002). **الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات.** ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص89.

3 الزري، عبد النافع وفرح، غازي (2001). **الأسواق المالية.** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص47.

4 شاشو، إبراهيم محمد والحموي، أسامة (2011). بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، العدد (3)، ص 651 - 672، ص655.

5 الخطيب، محمد محمود (2010). **العوامل المؤثرة على الأداء المالي: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص48.

6 مطر، محمد (2006). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص33.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

ثانياً: العائد على الأسهم: يشير إلى ربحية السهم الواحد، ويمثل ما يكسبه الدينار الواحد في فترة زمنية معينة[1]، ويعبر عنه بخارج قسمة الأرباح المحققة بعد الضرائب على عدد الأسهم القائمة[2].

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم القائمة}} \times 100\%$$

ثالثاً: الحصة السوقية: نسبة تركز المصرف في الأسواق المالية والتي وصل عليها بالحد الأدنى من المخاطر، وتقاس من خلال احتساب النسبة المئوية للودائع إلى التسهيلات[3]، وتتمثل التسهيلات في المصارف الإسلامية بالصيغ التمويلية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ الإسلامية.

8-1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تم استثناء مصرف دبي الإسلامي نظراً لحداثة عمله في السوق الأردني.

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة (2006 - 2015).

الحدود العلمية: أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (2006 - 2015).

---

1 الزبيدي، حمزة محمود (2004). **الإدارة المالية المتقدمة**، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص143.

2 عبده، رامي صالح إسماعيل (2001). **العلاقة بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم ونصيب السهم من الأرباح وبين عائد السهم.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص8.

3 حداد، فايز (2010). **الإدارة المالية.** ط3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص45.

1-9 الدراسات السابقة

1-9-1 الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (المشهراوي، 2007)، "اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 إلى 2005"(1)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والبيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين. وضم مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وهي: البنك الإسلامي العربي، البنك العربي الفلسطيني، بنك الأقصى الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى أن العوائد المقبوضة من التمويلات جاءت في المرتبة الأولى، وسجلت نتائج أعمال المصارف مجتمعة نتائج سلبية وتراجعاً تمثل في خسائر متراكمة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي، كما أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هي علاقة عكسية. وأوصت الدراسة بضرورة سعي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى تنويع حزمة تمويلاتها بأساليب التمويل كالمشاركة والتمويل التأجيري والمضاربة والاستثمار المباشر، وقيامها بتحليل وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع مقدراتها المالية، بالإضافة إلى عدم الإسراف في استثمار أصولها الملموسة ومصاريفها الرأسمالية وتجنب مظاهر البذخ والاستفادة من موجوداتها الثابتة وأصولها بما يقلل الاستثمارات ويخفض الاستهلاكات ويحسن معدلات الربحية.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، والتعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، مما يثري الجانب النظري للدراسة الحالية والمتعلق بالمتغير التابع.

2- دراسة (السلامة، 2009)، "الحوالة المصرفية: دراسة فقهية"(2)

هدفت الدراسة إلى البحث في عقد الحوالة المصرفية وذلك بتناول الجوانب الفقهية فيه، واعتمدت الدراسة في تحقيق هذا الهدف على إجراء المقابلات مع المختصين بالأمور الشرعية

---

1 المشهراوي، أحمد حسين أحمد (2007). **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 إلى 2005.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2 السلامة، عبد العزيز بن محمد (2009). **الحوالة المصرفية: دراسة فقهية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.

وترجمة المصادر المتعلقة به. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الحوالة المصرفية هي أحد المعاملات المصرفية التي تجريها المصارف مع عملائها لغرض نقل النقود وأرصدة الحسابات إلى طرف آخر يسمى المستفيد، وأن التوصيف الفقهي للحوالة المصرفية يتمثل بأن تتم الحوالة المصرفية دون عوض مالي وفي هذه الحالة يوصف العقد على أنه من قبيل الوكالة دون أجر، وفي حال تم بعوض مالي فإن العقد يوصف في هذه الحالة على أنه عقد إجارة يصير المصرف فيه أجيرًا مشتركاً، كما توصلت الدراسة إلى أنه يجوز للمصرف تحديد عمولته بالنسبة في عقد الحوالة المصرفية، وأن العمولة التي يتقاضاها المصرف عن أداء هذه الخدمة تخرج على أنها من قبيل أجرة الأجير المشترك.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على أحد متغيرات الدراسة المستقلة وهو "الحوالات المصرفية" والتعرف على الجانب الفقهي المرتبط بها مما يثري الجانب المنظري المتعلق بهذا المتغير في الدراسة الحالية.

3- دراسة (عاصي، 2010)، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"[(1)]

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، وقد تم تطبيق الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة 2003 إلى 2008، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك. وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي، حيث تم استخدام مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء. وتوصلت الدراسة إلى وجود تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على أن البنك الإسلامي يستخدم استراتيجية تعظيم حقوق الملكية، كما وجدت الدراسة أن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في البنك الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بشكل أكبر في مجال الخدمات التكافلية والاجتماعية (الزكاة والقرض الحسن)، وذلك لتناغمها مع أهداف المصارف الإسلامية، وإصدار معايير علمية ملائمة لتقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، بالإضافة إلى قيام المصرف المركزي بإصدار مؤشرات قياسية عن الصناعة المصرفية الإسلامية.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أن كلاهما طبقت على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وتم الاستفادة من الدراسة في التعرف على تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، مما ساهم في بناء الجانب النظري للدراسة الحالية.

---

1 عاصي، أمارة محمد يحيى (2010). **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة: حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

4- دراسة (شاشو والحموي، 2011)، "بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي"[1]

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحكام البطاقة الائتمانية من خلال التعريف بها وبيان أنواعها وتكييفها الشرعي وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي، مع اقتراح صيغة شرعية لبطاقة ائتمان إسلامية، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي، من خلال عرض المسائل الشرعية المتعلقة بهذا الموضوع، ومراجعة الكتب والدوريات والرسائل التي بحثت في البطاقة الائتمانية ومحاورها المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن بطاقة الائتمان أصبحت أداة وفاء شائعة للالتزامات النقدية في البيوع وتقديم الخدمات، كما انتشرت انتشاراً كبيراً في بلدان العالم، وحققت نجاحاً ملموساً من نواحٍ متعددة؛ كما وفرت لحامليها الأمان من السطو والسرقة، ووفرت عليهم الجهد والتعب بالحصول على ما يحتاجونه دون الحاجة إلى دفع النقود أو صرفها، كما توصلت الدراسة إلى أن بطاقة الحسم الفوري والتي تعد أحد أنواع بطاقات الائتمان لا تتضمن أي اعتماد أو ائتمان لعدم تضمنها على معنى الإقراض، وبالتالي لا يوجد أية موانع شرعية من إصدارها، والتعامل بها لعدم توافر صيغة الائتمان فيها، إذ أنها من قبيل الحوالة وهي جائزة شرعاً، ولا تعد من بطاقات الإقراض على خلاف بطاقتا الحسم الآجل وبطاقة الائتمان المتجدد والتي تعدان من أنواع بطاقات الائتمان وهما محرمتان شرعاً كونهما تنطويان على شرط الفائدة المتضمن في عقد الإقراض. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد البدائل الشرعية لبطاقة الائتمان والمتمثلة ببطاقة الحسم الشهري بضمان الدخل الشهري للعميل أو ملاءته المالية أو بضمانات أخرى تكفل عدم التأخر في السداد، على أن تكون هذه البطاقة خالية من شرط الفائدة على التأخر في السداد.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على البطاقات الائتمانية كأحد متغيرات الدراسة المستقلة وتكييفها الفقهي مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

5- دراسة (السماعيل، 2011) "العمولات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية"[2]

هدفت الدراسة الى دراسة آراء الفقهاء الصادرة عن الأفراد والهيئات الشرعية والموازنة بينها نتيجة لتباينها في حكم أخذ العمولات على بعض الأعمال المصرفية حيث خلصت الدراسة بنتائج من أهمها : ان اسباب نشأة العمولات الرئيسية متمثلة في العمل، القرض والضمان. كذلك العمولة التي يلأخذها المصرف مقابل العمل إن إستحقها بالبدء في العمل فهي أجر وإن استحقها بإتمامه فهي جعل وإن استحقها بوجود نماء للمال فهي ربح والاصل في أخذ العوض في هذه الأحوال الجواز متى خلال العقد من المحاذير الشرعية وذلك لمشروعية عقد الإجارة والجعالة والمضاربة.

ومن أهم توصيات الدراسة حيث وجهت نداء ورجاء الى من ولاهم الله تعالى الامور في البلاد الاسلامية بأن يسعوا الى إجتثاث الربا من بلادهم وتطبيق النظام الاسلامي في المعاملات

1 شاشو، إبراهيم محمد والحموي، أسامة (2011). **بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي.** مرجع سابق.
2 السماعيل، عبد الكريم بن محمد بن أحمد (2011)، العمولات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية، ط2، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.

المصرفية وغيرها. وكذلك ايجاد هيئات رقابية في المصارف المركزية تشرف على المصارف الاسلامية والنوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية للنظر في مدى تطبيقها للصيغ التعاقدية التي تجريها مع عملائها. وايضاً إلزام المصارف بأن تسلك مسلك الوضوح والبيان في الرسوم التي تتقاضاها مقابل العقود التي تقدمها، وان تذكر الرسوم في العقد على وجه التفصيل إذ أن كثير من إتفاقيات المصارف تغفل جانب العمولات والرسوم فتذكرها مجملة مبهمة.

6- دراسة (أبو حمور، 2013)، "أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية من 2000 إلى 2011)"[(1)]

هدفت الدراسة التعرف على اثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد على بيانات نصف سنوية للمصرفين البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة (2000- 2011). وتوصلت الدراسة الى ان نسبة الملكية ولوغاريتم حجم الأصول ونسبة التمويلات اثرت ايجابيا على الاداء المالي للمصارف الاسلامية الاردنية بينما وجدت الدراسة ان نسبة التركيز اثرت سلبا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية. وأوصت الدراسة بضرورة أن توائم المصارف الإسلامية بين النمو في حجم أصولها من ناحية وبين النمو في حقوق الملكية ناحية أخرى لكي تبقى محافظة على هياكلها الرأسمالية الثابتة بالإضافة إلى أن تركز المصارف الإسلامية على منتجات وصيغ استثمارية متجددة لتحقيق ميزه التنوع والربحية بشكل عام.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، ودراسة حجم أصولها وبناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

7- دراسة (رمضان، 2014)، "علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013)"[(2)]

هدفت الدراسة إلى تحليل عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل وعلاقتها بربحية المصارف الاسلامية والتقليدية الأردنية متمثلة بالبنك الاسلامي الأردني وبنك الاسكان للتجارة والتمويل، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية بين جميع المتغيرات المستقلة والعائد على الأصول والعائد على الأموال المتاحة للتوظيف في جميع صيغ الدراسة الخاصة ببنك الاسكان والبنك الاسلامي الأردني. كما أظهرت الدراسة وجود تأثير ذو دلالة احصائية لكل من

---

1 أبو حمور، مروان محمد عايد (2013). **أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المال للمصارف الإسلامية الأردنية، دراسة تطبيقية، من 2000، 2011.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

2 رمضان، عماد محمود عودة (2014). **علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013).** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

اجمالي الأصول واجمالي الودائع وتكاليف التشغيل على العائد على الأصول، كما تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من إجمالي الأصول وإجمالي التمويلات وتكاليف التشغيل على العائد على الأموال المتاحة للتوظيف في البنك الاسلامي الاردني. وأوصت الدراسة بضرورة اتباع المصارف التقليدية والاسلامية سياسات تشغيلية ذات كفاءة عالية لترشيد تكاليف التشغيل ورفع العائد على الأصول والعائد على الأموال المتاحة للتوظيف. كذلك توظيف النقد في الاستثمارات قصيرة الأجل للاحتفاظ بمستوى ملائم من السيولة وتحقيق عائد من النقدية الموجودة في البنك.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على مؤشرات الربحية في المصارف الأردنية وبناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

8- دراسة (بشينه، 2015)، "أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية"(1)

هدفت الدراسة التعرف على أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وتحديد أثر الدور الذي تقوم به زيادة الحصة السوقية على أداء المصارف الاسلامية الاردنية وذلك من خلال البحث في العلاقة بين عناصر الحصة السوقية ومؤشرات الأداء المالي لها. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية الممثلة بالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة من (2000- 2013). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها عدم وجود أثر إحصائي للحصة السوقية من التمويلات على العائد على الأصول والعائد على الودائع، كما توصلت الى عدم وجود أثر إحصائي للحصة السوقية من الودائع على الأصول وكذلك وجدت الدراسة أن هناك أثرا للحصة السوقية من التحويلات. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بضرورة الموائمة بين الحصة السوقية والربحية بحيث تؤدي زيادة حصتها السوقية إلى تحسين ربحيتها وزيادة نسبتها مستقبلا.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على الحصة السوقية كأحد متغيرات الدراسة الحالية وأثرها على أداء المصارف الإسلامية الأردنية، مما يثري الجانب النظري للدراسة الحالية المتعلق بهذا الموضوع.

9- دراسة (الرحامنة، 2015)، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج Camels: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية"(2)

هدفت الدراسة الى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج CAMELS فضلا عن التعرف على أثر مكونات النموذج على مقاييس الأداء المالي للبنوك. وقد استخدمت

---

1 بشينه، عمر محمد (2015). **أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.** مرجع سابق.

2 الرحامنة، عبد المجيد احمد (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج Camels: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استخدام تحليل الارتباط والانحدار للبيانات المالية السنوية للمصارف الاسلامية الاردنية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي) خلال الفترة الزمنية (2000- 2014) وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من بينها ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية الأردنية وكذلك ارتفاع جودة أصول هذه المصارف وكفاءة إداراتها فضلا عن وجود تأثير متباين لعناصر ونموذج CAMELS على مؤشر الأداء المالي للبنوك الإسلامية. وأوصت الدراسة المصارف الاسلامية الاردنية بضرورة السعي لتطوير مقاييس ومعايير خاصة ومتكاملة لتقييم أداء البنوك الإسلامية.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مما ساهم في بناء الإطار النظري المتعلق بالدراسة الحالية.

10- دراسة (محمد، 2015)، "تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية"[1]

هدفت الدراسة إلي معرفة واقع تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الإعتماد على أسلوب دراسة حالة في البنك البركة وكالة غرداية، إذ اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلات في جمع البيانات الخاصة بأسلوب تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي من بنك البركة الجزائري لوكالة غرداية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن البنوك الإسلامية قامت بتكييف الإعتماد المستندي في سبيل تنشيط وتسهيل حركة المبادلات الخارجية بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير علي حد سواء بما يتماشى مع الضوابط الشرعية. وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بموضوع البنوكاالإسلامية والعمل على تكوين إطارات مسيرة لها، وسعي البنوك الإسلامية لتوطيد العلاقة والثقة مع البنك الإسلامية العالمية لتجنب مشاكل الربا والمخالفات الشرعية الأخرى.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على أحد متغيرات الدراسة الحالية المستقلة وهو "الاعتماد المستندي" المطبق في المصارف الإسلامية مما ساهم في بناء الجانب النظري المتعلق بهذا الموضوع.

---

1 محمد، سلام (2015). **تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2-9-1 الدراسات باللغة الانجليزية

1- دراسة (Mohammad et al., 2008)،

"Cost, Revenue, and Profit Efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis"(1)

هدفت الدراسة إلى قياس ومقارنة كفاءة التكاليف والإيرادات والأرباح في 43 مصرفا إسلاميا و37 مصرفا تقليديا في 21 بلدا باستعمال طريقة تطويق البيانات خلال الفترة 1990-2005، وقد قيمت الدراسة معدل كفاءة تلك البنوك استنادا الى حجم وعمر ومكان تواجد المصارف، ولقد أظهرت النتائج عدم وجود اختلافات مهمة بين نتائج الكفاءة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، كما اتضح أن المصارف ذات الحجم الأكبر أكثر كفاءة من المصارف ذات الحجم الأصغر، وكفاءة الإيرادات والأرباح بالنسبة للمصارف القديمة أقل من المصارف الجديدة، أما بالنسبة لدراسة الكفاءة حسب مكان تواجد المصارف، أظهرت الدراسة عدم وجود اختلافات جوهرية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على كفاءة الايرادات والأرباح في المصارف الإسلامية مما يثري الجانب النظري المتعلق بالمتغير التابع للدراسة الحالية.

2- دراسة (Wasiuzzaman and Tarmizi, 2010)،

"Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical Analysis"(2)

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية البنوك، وشملت العوامل الداخلية المدرجة في التحليل هي: نسبة جودة الأصول الجودة (احتياطيات خسائر القروض / إجمالي القروض)، نسبة رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الكفاءة التشغيلية (الدخل من الإقراض بدون فوائد / إجمالي الاصول). أما العوامل الخارجية فهي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم. واستخدمت الدراسة العائد على متوسط الأصول (العائد على متوسط الموجودات) مؤشراً للربحية. وقامت بتحليل 16 بنكا، وشملت أربعة بنوك اسلامية كاملة و12 نافذة الإسلامية للفترة 2005-2008، حيث تم جمع البيانات السوق المالي ومن التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية تبحث في إجراء مقارنة بين

---

1 Mohammad, Khaled; Bader, Shamsher; Mohammad, Mohamed Arif and Taufiq, Hassan (2008). Cost, Revenue, and Profit efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis. **Islamic Economic Studies**, Vol. 15, No. 2.

2 Wasiuzzaman, S. & Tarmizi, H. (2010). Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical analysis. **Journal of Islamic Economics, Banking and Finance,** Vol. 6, No. (4), p.53-68.

المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا وخاصة تلك البنوك التي لديها نوافذ تقليدية وإسلامية، وتحديد الفروق في الربحية بينها، كما أوصت الدراسة بإجراء دراسات أخرى تتناول عوامل أخرى لها تأثير قوي على ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على أثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية المصارف الإسلامية والمساهمة في بناء الجانب النظري المتعلق بالمتغير التابع للدراسة الحالية.

3- دراسة (Kok et al., 2012)،

"The Determinants of Islamic Banks Profitability in Malaysia"(1)

هدفت الدراسة الى قياس تأثير النسب الداخلية والخارجية على حد سواء على ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا. وقد تألفت النسب الداخلية من نسبة رأس المال، نسبة السيولة، ونسبة جودة الأصول (احتياطيات خسائر القروض / إجمالي القروض)، وحساب النفقة الادارية واشتملت العوامل الخارجية الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والنقد المعروض ونسبة المنافسة (إجمالي الودائع للبنك الإسلامي / إجمالي الودائع للصناعة المصرفية الإسلامية). واستخدمت الدراسة العائد على الأصول كمقياس للربحية. واستخدمت الدراسة البيانات من جميع البنوك الإسلامية في ماليزيا وعددها 16 بنكا للفترة من 2006 إلى 2010 وشملت الدراسة النوافذ الاسلامية. وتشير النتائج إلى أن نسبة رأس المال وجودة الأصول لها تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية على ربحية المصارف الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فان لحجم البنك تأثير إيجابي ومهم من الناحية الإحصائية، في حين أن لنسبة السيولة علاقة إيجابية بالربحية. من ناحية أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي والنقد المعروض آثار الإيجابية، في حين أن لمعدل التضخم ونسبة المنافسة آثار السلبية على ربحية المصارف الإسلامية. وقد وجدت الدراسة ان الدراسات التي أجريت على ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا استخدمت العائد على الأصول كمقياس الربحية. وقد شملت العوامل الداخلية المدرجة في الدراسات التي أجريت على ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا هي نسبة رأس المال، جودة الأصول، ونسبة السيولة، نسبة الكفاءة التشغيلية، حجم البنك، وعامل مخاطر الائتمان. اما العوامل الخارجية المستخدمة في الدراسات فقد تمثلت بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وعرض النقد، ومتغير المنافسة. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية تتضمن حجم عينة أكبر والأخذ بعين الإعتبار عوامل جديدة محددة لتحديد التأثيرات على المصارف الإسلامية في ماليزيا.

---

1 Kok, Y. T.; Tan, S. Y.; Yong, M. S. & Tan, K. W. (2012). **The Determinants of Islamic Banks Profitability in Malaysia**. Doctoral dissertation, University Tunku Abdul Rahman.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على أحد المتغيرات التابعة المستخدمة في الدراسة الحالية وهو حجم المصرف مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

4- دراسة (Grassa, 2012)،

"Islamic Banks' Income Structure and Risk: Evidence from GCC Countries"(1)

هدفت الدراسة الى تحليل هيكل دخل البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون (الخليجي) والكشف عن تأثير تنوع ارباح البنوك على المخاطر التي قد تضر هذه البنوك. وقد استخدمت الدراسة بيانات 42 بنكا اسلاميا من 2002-2008 وتوفر هذه الدراسة التحليل الوصفي والتحليلي ومعادلات الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة الى أن الاعتماد الكبير على حصة الدخل من جانب الربح والخسارة يرافقها ارتفاع خطر الإعسار العالي للبنوك الإسلامية المدرجة وغير المدرجة في البورصة. ومع ذلك، فقد لوحظ عدم وجود أثر بين دخل التشغيل لمنتجات عدم تقاسم الربح والخسارة ومستويات الخطر. وأوصت الدراسة بأن على المنظمين الماليين في الأسواق المالية الإسلامية الناشئة مساعدة المصارف الإسلامية على إيجاد توازن بين التوسع في السوق المالي الإسلامي والتقيد بمبررات التمويل الإسلامي والمتعلقة بآليات تقاسم الأرباح والخسائر.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء الإطار النظري المتعلق بالأداء المالي في المصارف الإسلامية.

5- دراسة (Fadzlan & Fakarudin, 2013)،

"Determinants of Revenue Efficiency of Islamic Banks Empirical Evidence from the Southeast Asian Countries"(2)

هدفت الدراسة الى التعرف على كفاءة ايرادات البنوك الإسلامية في دول جنوب شرق آسيا. ويضم التحليل التجريبي البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا واندونيسيا وبروناي. وتهدف الدراسة ايضا للتعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على كفاءة إيرادات البنوك الإسلامية العاملة في دول جنوب شرق آسيا. وقد استخدمت الدراسة سلسلة كاملة من البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية العاملة في دول جنوب شرق آسيا، وهما ماليزيا واندونيسيا وبروناي خلال

---

1 Grassa, Rihab (2012). Islamic Banks' Income Structure and Risk: Evidence from GCC Countries. **Accounting Research Journal,** Vol. 25, No. (3), p. 227 - 241.

2 Fadzlan, Sufian & Fakarudin, Kamarudin (2013). Determinants of Revenue Efficiency of Islamic Banks Empirical Evidence from the Southeast Asian Countries. **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 3, No. 3, p.559-569.

الفترة من 2006-2011. وقد تم احتساب مستوى كفاءة الإيرادات باستخدام data envelopment analysisDEA وتشير النتائج إلى أن مستوى كفاءة إيرادات على البنوك الإسلامية المحلية أعلى بالمقارنة مع نظيراتها من البنوك الاسلامية الخارجية. ويبدو أن النتائج التجريبية تشير إلى أن لكفاءة الإيرادات تأثيرا أكبر على مستويات كفاءة الربح. كما وجدت الدراسة أن حجم البنك، جودة الأصول والرسملة والسيولة وجودة الادارة تؤثر بشكل كبير على كفاءة إيرادات المصارف الإسلامية المحلية العاملة في ماليزيا واندونيسيا وبروناي خلال الفترة قيد الدراسة. وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق البحث في موضوع الدراسة وإجراء المزيد من التحليل للتحقيق في التكلفة والتكلفة التقنية وكفاءة التخصيص، وفحص مصادر التغيرات الإنتاجية الكلية في المصارف الإسلامية العاملة في البلدان الآسيوية.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على كفاءة ايرادات البنوك الإسلامية، وأثر حجم المصرف فيها مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

6- دراسة (Muda et al., 2013)،

"Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia"[1]

هدفت الدراسة الى مقارنة محددات ربحية البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية العاملة في ماليزيا. واستخدمت طريقة The Generalized Least Square مع بيانات لوحة غير متوازنة على سبعة عشر مصرفاً إسلامياً، وذلك باستخدام البيانات ربع السنوية للفترة من 2007 الى 2010. من أجل معرفة الفروق في محددات الربحية تم تقسيم البنوك الى مجموعتين فرعية (المحلية والأجنبية). وقد بينت النتائج أن البنوك الإسلامية المحلية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية الأجنبية. واظهرت النتائج أيضا أن محددات ربحية البنوك المحلية تختلف عن البنوك الأجنبية. وبينت الدراسة ان المصاريف الادارية او العمومية والقروض، والكفاءة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم البنك لها تأثير كبير في تحديد ربحية البنوك. وأوصت الدراسة صانعي السياسات المالية صياغة سياسات يمكن من خلالها تعزيز وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية لتمكين النظام المصرفي الإسلامي من استيعاب الصدمات المالية.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أن كلاهما تناولتا الربحية في المصارف الإسلامية مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

---

1 Muda, Muhamad; Shaharuddin, Amir & Embaya, Abdel hakim (2013). Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia. **International Journal of Economics and Financial Issues,** Vol. 3, No. 3, p.559-569.

7- دراسة (Abduh & Alias, 2014)،

"Factors Determine Islamic Banking Performance in Malaysia: A Multiple Regression Approach"(1)

هذه الدراسة التعرف على العوامل التي تحدد الأداء المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وبشكل خاص في الفترة الزمنية الممتدة من 2006 إلى 2010. وقد استخدمت الدراسة مؤشرات مخصصات خسارة القروض إلى إجمالي الأصول، صافي القروض إلى إجمالي الأصول وإجمالي التكاليف العامة إلى إجمالي الموجودات، نسبة حقوق المساهمين ونمو حجم البنك والتي تمثل عوامل داخلية والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والتي تمثل العوامل الخارجية. وتم جمع البيانات من السوق المالي والتقارير السنوية لعينة مكون من 15 مصرفاً إسلامياً. وقد توصلت الدراسة الى ان خسارة القروض إلى إجمالي الأصول وإجمالي التكاليف العامة إلى إجمالي الأصول، ومعدل التضخم هي من اهم العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الإسلامية بماليزيا. وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارة المصارف بإدارة مخاطر الائتمان، واهتمام الدولة في المحافظة على التضخم عند الحد الأدنى لضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي في الدولة، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية تتبع طرقاً جديدة ومتعددة في التحليل للحصول على نتائج أكثر قوة.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على العوامل التي تحدد الأداء المصرفي الإسلامي مما يثري الجانب النظري للدراسة الحالية.

8- دراسة (Rim, 2014)،

"Assessing the Bank Profitability in the MENA Region"(2)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أكثر البنوك ربحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وقد غطت الدراسة عينة من 15 بنكا من البنوك التقليدية و15 اخرى من البنوك الإسلامية للفترة ما بين 2002-2009. وقد استخدمت طريقة Blundell and Bond (1998) وقد تم استغلال أسلوب الاقتصاد القياسي على التقنيات الحديثة لاجراء تقييم مقارن بين ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة الشرق الأوسط. وقد اشارت نتائج التحليل أن أهمية المحددات تختلف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ويبدو ان الربحية مستمرة الى حد بعيد

---

1 Abduh, Muhamad & Alias, Aizat (2014). Factors Determine Islamic Banking Performance in Malaysia: A Multiple Regression Approach. **Journal of Islamic Banking and Finance**, p44-54.

2 Rim, Ben Selma Mokni Houssem Rachdi (2014). Assessing the Bank Profitability in the MENA Region. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,** Vol. 7, No. (3), p.305 - 332.

في منطقة الشرق الأوسط والتي تعكس درجة أعلى من التدخل الحكومي وربما قد تشير الى الحواجز أمام المنافس. وأوصت الدراسة بضرورة بضرورة وضع نماوذج شامل يدمج العوامل الاقتصادية الكلية والمحددات الخاصة بالصناعة المصرفية، والأخذ بعين الإعتبار نتائج هذه الدراسة لبناء تصورات حول آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على البنوك الأكثر ربحية ضمن البنوك الإسلامية والتقليدية، مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

9- دراسة (Monia & Khoufi, 2014)،

"Determinants of Stock Returns in Islamic Banks"[1]

هدفت الدراسة الى التعرف على محددات عوائد الأسهم في البنوك الإسلامية. وقد استخدمت الدراسة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) وفاما والنموذج الفرنسي. وقد تكونت عينة الدراسة من 14 بنكاً إسلامياً خلال الفترة من 31 اذار 2004 إلى 18 اذار 2014. وقد تم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات ما قبل الأزمة (من 31 اذار 2004 إلى 31 كانون الأول 2007)، أثناء الأزمة المالية في عام 2008 (من 1 كانون الثاني 2008 إلى 30 كانون الاول 2011)، وبعد الأزمة المالية (من 2 كانون الثاني 2010 إلى 18 اذار 2014). وقد اظهرت النتائج التجريبية أن لمخاطر السوق تأثير سلبي على عوائد سهم البنوك التي تتميز بصغر الحجم ولها تأثير إيجابي على البنوك كبيرة الحجم في النموذجين.

تم الاستفادة من الدراسة في بناء الإطار النظري المتعلق بأحد المتغيرات التابعة وهو عائد السهم.

10- دراسة (Etem, 2015)،

"The Causality between Returns of Interest - Based Banks and Islamic Banks: the Case of Turkey"[2]

هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت نسبة عوائد البنك الإسلامي تتأثر بمعدلات ودائع البنك الربوي في تركيا، وما إذا كانت هناك حاجة لتطوير أدوات إضافية لإدارتها فيما لو واجهت مخاطر الفائدة وقد قامت الدراسة باختبار العلاقة السببية بين نسبة العوائد في البنك الإسلامي ومعدلات الفائدة على الودائع لأجل بين عامي 2002 و2010 في البنوك الربوية في تركيا من

---

1 Monia, Ben Ltaifa & Khoufi, Walid (2014). Determinants of Stock Returns In Islamic Banks. **IMEFM**, Vol .8, No. 1.

2 Etem, Hakan Ergec A. (2015). The Causality between Returns of Interest - Based Banks and Islamic Banks: the Case of Turkey. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,** Vol. 7, No. 4, p.443 - 456.

خلال استخدام طريقة جرانجر السببية استناداً إلى البيانات الشهرية. وقد تم اعادة التحليل بخصوص المدة قبل وبعد عام 2006. وخلصت الدراسة إلى أن لكل مدة نسبة الفوائد على الودائع لأجل في البنوك الربوية تعادل معدلات عوائد البنك الإسلامي. وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بأن تلتزم الحذر إزاء مخاطر أسعار الفائدة المتبعة لدى البنوك الربوية.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على مدى تأثر عوائد البنك الإسلامي بمعدلات ودائع البنك الربوي في تركيا، مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

11- دراسة (Dariyoush et al., 2015)،

"Islamic Banking Services Adoption as a New Banking Restructure"(1)

هدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة الرئيسة في تبني الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا باعتبارها دولة ذات نظام مصرفي مزدوج. حيث تقدم المصارف الإسلامية خدماتها المتعددة في جميع بلدان العالم. وتستخدم مجموعات مختلفة من عملاء البنك هذه الخدمات في أنشطتها التمويلية اليومية والمصرفية. ومع ذلك، يبدو ان معدل استخدام وتبني هذه الخدمات في ماليزيا دون المستوى المتوقع. وقد توصلت الدراسة إلى أن سمات الابتكار المدركة وهي الميزة النسبية، التوافق والتعقيد، وقابلية التجربة وأخيرا قابلية الملاحظة للخدمات المصرفية الإسلامية مع رغبة العملاء تؤثر عليهم في استخدام هذه الخدمات المصرفية الجديدة. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على إيجاد العوامل المحددة التي يمكن من خلالها زيادة مستوى الإقبال على الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل العملاء، والبحث عن الطرق التي يمكن بواسطتها فهم أفضل كيفية لضمان استمرارية عمل المصارف الإسلامية في الدولة.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة في تبنيها مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

12- دراسة (Zarrouk et al., 2016)،

"Is Islamic Bank Profitability Driven by Same Forces as Conventional Banks"(2)

هدفت الدراسة الى التأكد ما إذا كانت ربحية البنوك الإسلامية تتأثر بنفس القوى التي تقود إلى تحقيق الربحية في البنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذلك أن البنوك الاسلامية تتميز بمبادئها وفقا للشريعة، فان الخدمات المصرفية الإسلامية تختلف عن الخدمات

---

1 Dariyoush, Jamshidi; Nazimah, Hussin & Hooi, Lai Wan (2015). **Islamic Banking Services Adoption as a New Banking Restructure**.op. cite.

2 Zarrouk, Hajer; Ben Jedidia, Khoutem, & Moualhi, Mouna, (2016). Is Islamic Bank Profitability Driven by Same Forces as Conventional Banks. op. cite.

المصرفية التقليدية، والتي من المحتمل أن تؤثر على الربحية. وقد استندت الدراسة على نموذج بيانات لتحديد المحددات المعينة للبنوك وعوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على ربحية عينة كبيرة من البنوك الاسلامية العاملة مكونة من 51 بنكاً إسلامياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 1994 إلى 2012، وقد كشفت النتائج أن الربحية تتأثر إيجابيا بفعالية تكلفة البنوك، جودة الأصول ومستوى الرسملة. كما أشارت النتائج إلى أن الأنشطة غير التمويلية تسمح للبنوك الإسلامية لكسب أرباح أعلى. وتؤدي البنوك الإسلامية بشكل افضل في البيئات التي فيها الاستثمار والناتج القومي الاجمالي مرتفعا. كما توصلت الدراسة إلى أن محددات الربحية لدى المصارف الإسلامية والتقليدية متشابهة إلى حد ما، وأن معدل التضخم، يرتبط سلبيا مع ربحية البنوك الإسلامية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين تنفيذ الأنشطة غير التمويلية لتحسين ربحية المصارف الإسلامية.

تم الاستفادة من الدراسة في التعرف على محددات الربحية في المصارف الإسلامية مما ساهم في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

10-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدد من الأمور وذلك على الرغم من الاستفادة الكبيرة من تلك الدراسات السابقة، ويوضح الجدول التالي النقاط التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الجدول (1): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الرقم	عنوان الدراسة	سنة الدراسة	هدف الدراسة	أهم ما يميز الدراسة الحالية
		أولاً: الدراسات باللغة العربية		
1-	اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 إلى 2005	أجريت هذه الدراسة في عام 2007	التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها	تقيس هذه الدراسة أثر العوائد المتولدة من الخدمات المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية.
2-	الحوالة المصرفية: دراسة فقهية	أجريت هذه الدراسة في عام 2009	البحث في عقد الحوالة المصرفية وذلك بتناول الجوانب الفقهية فيه	تتميز الدراسة الحالية بتناولها لخدمات مصرفية إسلامية أخرى إلى جانب الحوالات المصرفية
3-	تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	أجريت هذه الدراسة في عام 2010	تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي.	تتميز الدراسة الحالية بالبحث في أثر العوائد المتولدة على ربحية المصارف الإسلامية.

-4	بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي	أجريت هذه الدراسة في عام 2011	البحث في الأحكام الشرعية المتعلقة بالبطاقة الائتمانية.	تتميز الدراسة الحالية بتناولها لخدمات مصرفية أخرى تقدمها المصارف الإسلامية إلى جانب خدمة البطاقة الائتمانية.
-5	أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية من 2000 إلى 2011)	أجريت هذه الدراسة في عام 2013	إلقاء الضوء على أحكام البطاقة الائتمانية من خلال التعريف بها وبيان أنواعها وتكييفها الشرعي وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي، مع اقتراح صيغة شرعية لبطاقة ائتمان إسلامية	تتميز الدراسة بتناولها لخدمات مصرفية إسلامية أخرى إضافةً إلى البطاقات الائتمانية، كما تتميز الدراسة الحالية باتباعها للمنهج الوصفي التحليلي.
-6	علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013)	أجريت هذه الدراسة في عام 2014	تحليل عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل وعلاقتها بربحية المصارف الاسلامية والتقليدية الأردنية متمثلة بالبنك الاسلامي الأردني وبنك الاسكان للتجارة والتمويل.	تتميز الدراسة الحالية بأنها تناولت عوائد الخدمات المصرفية وأثرها على الأداء المالي في المصارف الإسلاية الأردنية، كما أنها تميزت بتناولها البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني.
-7	أثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية	أجريت هذه الدراسة في عام 2015	التعرف الى آثر الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وتحديد اثر الدور الذي تقوم به زيادة الحصة السوقية على أداء المصارف الاسلامية الاردنية.	تتميز الدراسة الحالية بتناولها لمتغير الربحية بالإضافة إلى الحصة السوقية كمتغيرات للأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية.
-8	تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج Camels: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية	أجريت هذه الدراسة في عام 2015	تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج GAMELS فضلا عن التعرف على اثر مكونات النموذج على مقاييس الأداء المالي للبنوك.	تتميز الدراسة الحالية بتناولها للأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام مؤشرات الربحية والحصو السوقية.
-9	تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية	أجريت هذه الدراسة في عام 2015	معرفة واقع تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي	تتميز الدراسة الحالية بتناولها لأثر العديد من العوائد المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية بالإضافة إلى الاعتمادات المستندية.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية				
-1	Cost, Revenue, and Profit Efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis	أجريت هذه الدراسة في عام 2008	قياس ومقارنة كفاءة التكاليف والإيرادات والأرباح في 43 مصرفا إسلاميا و37 مصرفا تقليديا في 21 بلدا باستعمال طريقة تطويق البيانات خلال الفترة 1990-2005.	تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على خدمات المصارف الإسلامية الأردنية وأثر العوائد المتولدة عنها على الأداء المالي للفترة 2006 - 2015.
-2	Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical Analysis	تمت هذه الدراسة في عام 2010	التعرف على آثار العوامل الداخلية والخارجية على ربحية البنوك.	تتميز الدراسة الحالية بتناولها لعوائد الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية الأردنية.
-3	The Determinants o f Islamic Banks Profitability in Malaysia	أجريت هذه الدراسة في عام 2012	فحص تأثير النسب الداخلية والخارجية على حد سواء على ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا.	تتميز الدراسة الحالية بتناولها للخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية.
-4	Islamic Banks' Income Structure and Risk: Evidence from GCC Countries	أجريت هذه الدراسة في عام 2012	تحليل هيكل دخل البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون (الخليجي) والكشف عن تأثير تنوع ارباح البنوك على المخاطر التي قد تضر هذه البنوك.	تتميز الدراسة الحالية بتناولها للمصارف الإسلامية الأردنية ودراسة الخدمات التي تقدمها والعوائد المتولدة عنها وتأثيرها على أدائها.
-5	Determinants of Revenue Efficiency of Islamic Banks Empirical Evidence from the Southeast Asian Countries	أجريت هذه الدراسة في عام 2013	التعرف على كفاءة ايرادات البنوك الإسلامية في دول جنوب شرق آسيا.	تتميز الدراسة الحالية بدراسة أثر عوائد الخدمات المصرفية الإسلامية الأردنية على أدائها المالي.
-6	Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia	أجريت هذه الدراسة في عام 2013	مقارنة محددات ربحية البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية العاملة في ماليزيا.	تتميز الدراسة الدراسة الحالية بتناولها للقطاع المصرفي الإسلامي الأردني والاعتماد على بياناته السنوية من عام 2006 إلى عام 2015.
-7	Factors Determine Islamic Banking Performance in Malaysia: A Multiple Regression Approach	أجريت هذه الدراسة في عام 2014	التعرف على العوامل التي تحدد الأداء المصرفي الإسلامي في ماليزيا.	تتميز الدراسة الحالية بدراسة عوائد الخدمات المصرفية الإسلامية الأردنية.

-8	Assessing the Bank Profitability in the MENA Region	أجريت هذه الدراسة في عام 2014	التعرف الى أكثر البنوك ربحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).	تتميز الدراسة الحالية بتناولها للمصارف الإسلامية الأردنية.
-9	Determinants of Stock Returns in Islamic Banks	أجريت هذه الدراسة في عام 2014	التعرف على محددات عوائد الأسهم في البنوك الإسلامية.	تتميز الدراسة الحالية بالبحث في أثر عوائد الخدمات المصرفية الإسلامية على أداء المصارف الإسلامية الأردنية.
-10	The Causality between Returns of Interest - Based Banks and Islamic Banks: the Case of Turkey	أجريت هذه الدراسة في عام 2015	اختبار ما إذا كانت نسبة عوائد البنك الإسلامي تتأثر بمعدلات ودائع البنك الربوي في تركيا، وما إذا كانت هناك حاجة لتطوير أدوات إضافية لإدارتها فيما لو واجهت مخاطر الفائدة	تتميز الدراسة الحالية باختبار أثر عوائد الخدمات المصرفية الإسلامية الأردنية على أدائها المالي.
-11	Islamic Banking Services Adoption as a New Banking Restructure	أجريت هذه الدراسة في عام 2015	التعرف على العوامل المؤثرة الرئيسية في تبني الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا.	تتميز الدراسة الحالية بتطبيقها على المصارف الإسلامية الأردنية وما تقدمه من خدمات مصرفية.
-12	Is Islamic Bank Profitability Driven by Same Forces as Conventional Banks	أجريت هذه الدراسة في عام 2016	التأكد ما إذا كانت ربحية البنوك الإسلامية تتاثر بنفس القوى التي واء الربحية في البنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	تتميز الدراسة الحالية بالبحث في أداء المصارف الإسلامية الأردنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يتكون الفصل الثاني من المواضيع الآتية:

تمهيد.

المبحث الأول: الخدمات المصرفية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية وجودتها.

المطلب الثاني: مفهوم الخدمات المصرفية وخصائصها.

المطلب الثالث: العمليات والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: ربحية المصارف الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الربح والربحية.

المطلب الثاني: أهمية الربحية للمصارف الإسلامية وأساليب تحقيقها وتعظيمها.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الربحية في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: مفهوم الأداء المالي وأهميته ومؤشراته

المطلب الأول: مفهوم الأداء والأداء المالي.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تشكل المؤسسات المالية والمصرفية القاعدة الأساسية لبناء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتتجلى أهمية المصارف من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متنوعة، حيث تساهم هذه الخدمة وبشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية بمختلف أنواعها، كما أنها تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وبالتالي فإن أي خلل قد يصيب المصارف وما تقدمه من خدمات يعد إنذاراً بوقوع كوارث وأزمات اقتصادية واجتماعية. وفي الآونة الأخيرة، شهد القطاع المصرفي العديد من التحديات مما وجب على إدارة المصارف التركيز بشكل أكبر على خدماتها وعملياتها المصرفية والعمل على تحسينها وتطويرها، حيث تعتبر تلك الخدمات والعمليات أداة فاعلة للإرتقاء بمستوى أداء المصرف وتحسينه وسلاحاً قوياً للتصدي للتحديات ومواجهتها.

وتعتبر المؤسسات المالية والمصرفية بمختلف أنواعها من المنشآت التي تعمل جاهدةً على تحقيق أهدافها المالية، حيث تسعى إلى توليد العوائد وتحقيق الأرباح إلى جانب أدائها لوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، إذ أن الوصول إلى ذلك الهدف يعكس متانة وقوة أداء المصرف وقدرته على القيام بمختلف أنشطته وعملياته، وبالتالي ضمان بقائه واستمراره.

ويكمن الفارق بين تلك المؤسسات المالية والمصرفية في المكانة التي يحتلها ذلك الهدف، إلاّ أن هذا لا يلغي اهتمامها وتركيزها الكبير على تحقيقه. فالبنوك التجارية تهدف إلى تعظيم الربح وبالتالي العائد على أموال الملكية في الأجل القصير أو الطويل - أي أن الهدف بشكل أساسي هي مادي - أما بالنسبة للمصارف الإسلامية، فإن الربح وارد ولكنه ليس هو الهدف ذاته[1]. فعلى الرغم من تحريم تعامل المصارف الإسلامية بالفائدة الربوية، إلاّ أن هذا لا يلغي استهدافها لتحقيق الربح وذلك باعتبارها مؤسسات مالية، إذ يخضع تحقيقها للأرباح للأحكام والضوابط الإسلامية من خلال اللجوء إلى معاملات مصرفية وأنشطة استثمارية تقوم على أدوات وصيغ إسلامية[2].

وتقسم الموارد المالية للمصارف الإسلامية إلى موارد داخلية، وموارد خارجية. حيث تشير الموارد الداخلية إلى الأموال التي يسعى المصرف للحصول عليها والتي يحققها من خلال تنفيذ أنشطته وعملياته، وتؤدي دوراً هاماً في الحفاظ على قوة ومتانة المركز المالي للمصرف

---

1 جمعية البنوك في الأردن (2011). **تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2010).** عمان، الأردن، ص190.

2 البدري، جلال وفاء (2008). البنوك الاسلامية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 52.

ومواجهة المخاطر والعقبات المستقبلية والحد من تبعاتها[1]. وتضم رأس المال والذي من أولى الموارد المالية التي يسعى المصرف الإسلامي للحصول عليها، وتتمثل في الأموال التي يتحصلها المصرف من المؤسسين والمستثمرين منذ لحظة إنشائه بغية توفير موارد تمويل داخلية طويلة الأجل، حيث يتم جمعها مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة أو مقابل الزيادة في رأس المال. ويؤدي هذا المورد دوراً هاماً في الوفاء باحتياجات ومتطلبات العملاء، وتساهم في تأسيس البنية التحتية للمصرف من مباني وأجهزة ومعدات وكوادر بشرية[2].

كما تضم الاحتياطات، وهي جزء من الأموال المستحقة للمساهمين والمستثمرين، وتتمثل في الأرباح التي يحققها المصرف جراء مزاولة أنشطته وأعماله الاستثمارية والمفترض توزيعها على المساهمين، إذ أنها تقتطع من الأرباح المستحقة للمساهمين بعد تحديد حصصهم في الأرباح القابلة للتوزيع[3]، وذلك بغرض مواجهة مخاطر المضاربات[4]. ويتم اقتطاعها إما بموجب تعليمات البنك المركزي (احتياطات قانونية، أو بموجب اقتراح مقدم من مجلس الإدارة (احتياطات اختيارية)، أو بموجب نصوص وقوانين محددة في النظام الداخلي للمصرف[5]، أو كأموال خاصة لمواجهة الحوادث الطارئة، أو على أساس احتياطي مخاطر مصرفية[6].

وتضم أيضاً الأرباح المحتجزة أو ما يطلق عليها الأرباح غير الموزعة[7]. وهي الجزء من الأرباح التي يحققها المصرف ولا تخضع للتوزيع، بمعنى هي الأرباح التي لا يحق للمستثمرين والمساهمين الحصول عليها، ويتم إضافتها للاحتياطات فيما بعد[8]، ويقوم المصرف باحتجازها من أجل مواجهة المخاطر المستقبلية[9].

---

1 المكاوي، محمد محمود (2012). **البنوك الإسلامية: النظرية، التطبيق، التطوير.** ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص129

2 عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة (2010). **ادارة المصارف الاسلامية: مدخل حديث.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص137.

3 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية.** ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص176.

4 النشرتي، مصطفى (2008). تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر. **مجلة التمويل والتجارة**، الملحق 1، العدد (2)، ص1-56.

5 رمضان، عماد محمود عودة (2014). **علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013).** مرجع سابق، ص32.

6 عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة (2010). **ادارة المصارف الاسلامية: مدخل حديث.** مرجع سابق، ص138.

7 ركيبي، كريمة (2015). **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص20.

8 محمد، سلام (2015). **تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي: دراسة حالة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية.** مرجع سابق، ص5.

9 النشرتي، مصطفى (2008). **تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر.** مرجع سابق، ص3.

في حين تشير الموارد الخارجية إلى الأموال التي يتم إيداعها من قبل العملاء في الحسابات والأموال المودعة بغرض الاستثمار، ودفاتر الإدخار الإسلامية، وصكوك الاستثمار، والقروض الحسنة، والاعتمادات المستندية، والكفالات المصرفية، والزكاة، وتنفق أموالها في الطرق الشرعية[1].

وهذا يعني أن الأموال الخارجية للمصرف الإسلامي هي الأموال التي يحصل عليها المصرف بالطرق المشروعة جراء تقديمه للخدمات المصرفية الإسلامية المجازة في الفقه الإسلامي.

1 رمضان، عماد محمود عودة (2014). **علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013)**، مرجع سابق، ص33. عبد الباسط، مداح ومنير، عزوز (2016). علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر: دراسة حالة بنك السلام بالجزائر. **مجلة بيت المشورة**، العدد (5)، ص 1 - 29، ص9.

المبحث الأول: الخدمات المصرفية الإسلامية

تسود صناعة الخدمات في الوقت الحاضر غالبية المجتمعات، وتحتل أعلى مراتب الأهمية في اقتصاديات العديد من دول العالم[1]، ففي الأردن يحتل قطاع الخدمات المركز الأول من بين القطاعات الاقتصادية في الدولة[2]، وتشكل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (70%)، كما ويشكل (75%) من سوق العمل[3]. هذا، وقد تربعت الصناعات المصرفية على عرش الخدمات التي تقدمها مختلف القطاعات في الاقتصاديات المحلية والدولية للدول، وقد عزي السبب في ذلك إلى القدرة والكفاءة التي يتمتع بها القطاع المصرفي في مواكبة التقدم والتطور الحاصل في الصناعات المصرفية وتحديثها واستخدامها بالمستوى المطلوب وبأعلى درجات الدقة والسرعة[4]، بغية زيادة فعاليته والرفع من مستوى كفاءته وبالتالي الإرتقاء بأدائه بما يتلاءم مع الظروف والتغيرات المحيطة به[5].

وللحفاظ على المكانة التي وصل إليها القطاع المصرفي والمرتبة التي احتلتها الصناعات المصرفية بات من الضروري على المصارف دراسة بيئتها المصرفية والمالية، وتحديد متطلباتها واحتياجاتها، وما ينجم عن خدماتها ومنتجاتها من فوائد وما تسهم به في تلبية الاحتياجات والمتطلبات، وهو ما يدعم قدرة المصارف في الوقوف على أكثر السياسات والإجراءات فاعلية في تحقيق أهدافها وغاياتها وحماية مصالحها وأنشطتها وعملياتها من المخاطر وبالتالي زيادة ربحيتها وتعظيم حصتها السوقية[6].

---

1 بودية، بشير وقندوز، طارق (2016). **أصول ومضامين تسويق الخدمات.** ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 15.

2 غرفة صناعة الأردن، تطورات الاقتصاد الأردني وأداء القطاع الصناعي خلال العام 2014، http://www.jci.org.jo. تاريخ الدخول 20 / 8 / 2017.

3 هيئة الأمم المتحدة في الأردن، لمحة عن الأردن http://un.org.jo/ar/. تاريخ الدخول 20 / 8 / 2017.

4 العجارمة، تيسير (2013). **التسويق المصرفي.** ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص42. رمضان، زياد وجودة، محفوظ (2014). **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك.** مرجع سابق، ص30.

5 سلامة، ثامر عبد الحميد عبد الرحمن (2016). **أثر المخاطر التسويقية المصاحبة للخدمات المصرفية الإلكترونية على قرار التعامل معها: دراسة تطبيقية على عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي - مدينة الزرقاء.** مرجع سابق، ص12.

6 سليمة، عبدات وحبيش، علي (2012). **تسويق الخدمات البنكية وأثره على رضا الزبون: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة (458) البويرة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص2.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات وخصائصها وجودتها

الفرع الأول: مفهوم الخدمة لغة واصطلاحاً

تشير الخدمة لغة بأنها مصدر (خَدَمَ)، والخِدمة مساعدة أو فضل، هدية، منحة، عناية واهتمام[1]. و(خَدَمَهُ) يَخْدُمُهُ بالضم (خِدْمَةً). و(الخادم) واحد (الخدمِ) غلاماً كان أو جارية. و(أخدمه) أعطاه خادماً[2].

أما اصطلاحاً، فإن الخدمة تعد عملية أداء وليست شيئاً مادياً، فقد أشير لها بأنها عملية أو فعل أو أداء لا يرتبط عليها في الغالب أمر مادي بالمعنى الملموس[3]. وعرفت بأنها أداء أو عمل مؤقت وغير ملموس يقدمه طرف لطرف آخر، وقد ترتبط عملية تقديمها بمنتج مادي، كما أنها غير قابلة للتملك[4]. وعرفت بأنها نشاط أو فعل غير ملموس وسريع الفناء والزوال يقدم من قبل طرف لطرف آخر، وتحدث خلال عملية تفاعل هادفة إلى إشباع رغبات متلقي الخدمة وتلبية احتياجاته، ولا تؤدي إلى التملك[5]. كما عرفت بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تتألف من تفاعل عدد من العناصر التي تمثل مورد الخدمة بهدف تحقيق متطلبات العملاء المختلفة، وتتكون هذه العناصر من: الزبون (العميل)، الأفراد، السلع، والأنظمة الأساسية[6]، وعرفت أيضاً بأنها مجموعة من الأنشطة والفاعاليات غير الملموسة التي تقدم بهدف تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء وتحقيق رغباتهم وإيجاد الحلول لما لمشاكلهم[7].

وترجح الدراسة أن الخدمة هي نشاط أو عمل أو أداء لحظي غير ملموس يقدم من قبل طرف (مقدم الخدمة) إلى طرف آخر (متلقي الخدمة) تحقيقاً لمنفعة ما.

الفرع الثاني: صفات الخدمات

بغض النظر عن طبيعة وهيئة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات، إذ أن لكل مؤسسة ومنظمة خدماتها التي تقدمها للعملاء والتي تتناسب مع شكل نشاطها وطبيعة عملها ومن ضمنها المصارف، فالخدمات تتصف بوجه عام بأنها غير جاهزة ولا يمكن إعدادها مسبقاً

---

1 بن صراي، حمد محمد والشامسي، يوسف محمد (د.ت). **المعجم الجامع لما صُرِّح به وأُبهم في القرآن من المواضع**. مركز زايد للتراث والتاريخ، ص115.

2 الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**. مرجع سابق، ص72.

3 Vargo, Stephen L. & Morgan, Fred W. (2005). Services in Society and Academic Thought: an Historical Analysis, **Journal of Macro Marketing**, Vol. 25, No. 1, P.49.

4 Lovelock, Christopher & Wirtz, Jochen, (2004). **Servicees Marketing, People, Technology, Strategy**. 5th ed., USA, p. 35.

5 Kotler, P.; Armstrong, G.; Tolba, A. & Habib, A. (2011). **Principles of Marketing.** Arab World Edition, Person Education Limited, p50.

6 Grönroos, C. (2006). Adopting a Service Logic for Marketing. **Marketing Theory**, Vol. 6, No. 3, P.323.

7 الضمور، هاني حامد (2009). **تسويق الخدمات**. ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص23.

وتخزينها لكونها غير مادية، بمعنى أن إنتاجها وتقديمها يتم حال طلبها، وبأنها لا تتبع نمطاً محدداً وتتباين في طريقة تقديمها من شخص لآخر وفق درجة التفاعل والتعامل بين المقدم والمتلقي، كما أنها قابلة للتقليد، بمعنى أن ما تستحدثه منظمة ما من خدمات تستطيع منظمة أخرى تعمل في ذات القطاع تقديم ذات الخدمة لعملائها، إضافةً إلى أنها غير قابلة للاسترجاع في حال وجود أخطاء أو عيوب عند إنتاجها وتقديمها ويكمن الحل في مثل هذا الموقف بالاعتذار والترضية لمتلقي الخدمة[1].

كما أشارت التعاريف السابقة إلى جوهر الاختلاف بين الخدمة والسلعة، في كون أن الأولى هي ذات طبيعة غير مادية، ولا يمكن استشعارها بالحواس، ولا ينجم عنها تملك، وهي على خلاف ما تتسم به السلعة[2]. وهذا الفارق بينهما لا يلغي حقيقة ارتباط أحدهما بالآخر، فتقديم الخدمة للعملاء يتم من خلال شيئ ملموس، وبالمقابل فإن الحصول على سلعة يتم من خلال تقديم خدمة معينة[3].

الفرع الثالث: جودة الخدمات

أولاً: مفهوم جودة الخدمة

الجودة لغة اسم مشتق من (جَوَدَ) والتي تعني كثرة العطاء، والجواد: السخي، وجاد الشيءُ، يجود جودةٌ، وجودةً: صار جيّداً، وأجاد: أتى بالجيد من القول أو العمل، ويقال أجاد فلان في عمله، ورجل مجيد: أي يجيد كثيراً، وبيّنُ الجودةِ: أي رائعٌ، ويقال بيّن الجُودة[4]، والجودة تعني: كثرة العطاء والأداء الجيد والرائع[5].

أما إصطلاحاً، فإن الجودة هي الكلمة المعربة للكلمة الإنجليزية Quality، والتي تعود جذورها إلى اللغة اللاتينية حيث عرفت بمصطلح Qualities، وعُنيَ بها طبيعة الشيء أو طبيعة

1 الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد (2016). **أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان - الأردن.** مرجع سابق، ص33.

2 جبلي، هدى (2010). **قياس جودة الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، القسطنطينية، الجزائر، ص24.

3 عودة، خليل محمد أحمد (2015). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية: دراسة حالة المصارف الإسلامية في الأردن.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص52.

4 أنيس، إبراهيم؛ منتصر، عبد الحليم؛ الصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف (2004). **المعجم الوسيط.** ط4، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ج1، ص145.

5 الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005). **القاموس المحيط.** ط8، ج1، مؤسسة الرسالة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص350.

الشخص، وفيما مضى عرفت بمعني الدقة والإتقان، أما في الوقت الحالي، فقد تغيرهذا المفهوم وأضحت له أبعاداً جديدة ومتشعبة[1].

وعرفت جودة الخدمة بشكل عام بأنها "مجموعة من الخصائص والسمات النسبية الممثلة لخدمة معينة والتي تلبي احتياجات وتوقعات العملاء وتراعي سلامة المجتمع وراحته"[2]. وعرفت بأنها ما يتنطوي عليه الخدمة من خصائص وصفات تعكس قدرتها على تلبية احتياجات المستفيد منها الحالية والمستقبلية[3]. كما عرفت بأنها القيام بالفعل الصحيح من الوهلة الأولى والإلتزام بالتحسين والتطوير المستمر وتحقيق رضا العملاء من خلال تزويدهم بالخدمات التي تتوافق مع احتياجاتهم وتوقعاتهم[4].

وبتحليل التعاريف السابقة يتضح أن مصطلح الجودة الخدمة يتمحور حول موضوعين مرتبطين معاً ارتباطاً وثيقاً وهما: ملاءمة الخدمة للاستخدام وذلك من خلال ما تمتلكه من صفات والخصائص، وقدرتها على تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء[5]. وبهذا، فإن الدراسة ترجح أن جودة الخدمة هي الخصائص والسمات والصفات التي تنطوي عليها الخدمة والتي تؤدي إلى الوفاء باحتياجات ومتطلبات العملاء الحالية والمستقبلية بما يحقق الرضا لديهم.

ثانياً: أهمية تحقيق الجودة في الخدمة وتقييمها

تنبثق أهمية تحقيق الجودة في الخدمات من منطلق الدور الذي تقوم به في تحقيق الميزة التنافسية للمنشأة، كما أنها تعتبر أحد المصادر التي تسهم في توليد الأرباح وتعظيمها، إذ أن اتصاف الخدمات بالجودة من شأنه أن يؤثر إيجاباً على معدلات الطلب على الخدمة بزيادتها مما يضمن المحافظة على العملاء واستقطاب المزيد منهم. وتتحقق الجودة في الخدمة من خلال الاهتمام بالعوامل والدوافع التي تسهم في تملك العميل الشعور بالرضا عن الخدمات المقدمة إليه، وذلك من خلال تسهيل إجراءات تقديم الخدمة وتبسيطها، وتجنب الوقوع الأخطاء أثناء تقديمها، وتقليل الوقت بين طلب الخدمة وتقديمها، بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة لتقديم الخدمة[6].

---

1 الدرادكة، مأمون سليمان (2005). **إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء.** دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص15.

2 بوكميش، لعلى (2011). **إدارة الجودة الشاملة ـ ايزو 9000.** ط1، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ص23.

3 Heizer, Jay, and Render, Barry (2010). **Operations Management**, Prentice – Hall, New Jersey, p. 15.

4 Goetsch, David & Stanley, Davis (2013). **Quality Management for Organizational Excellence: Introduction to Total Quality**. 7th ed., Pearson, New York, USA, p. 4.

5 مصطفى، محمد محمود (2003). **التسويق الاستراتيجي للخدمات.** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص227.

6 الضمور، هاني حامد (2009). **تسويق الخدمات.** ط5، مرجع سابق، ص435.

وتقع مسؤولية تقييم جودة الخدمة على العميل، حيث يقدم تقييمه بناءً على النتائج المتولدة عن استخدام تلك الخدمة ومدى تطابقها مع توقعاته وتصوراته، إلى جانب الأسلوب الذي اتبع في تقديم تلك الخدمة[1]. ويعد تقييم جودة الخدمة من العمليات التي توليها إدارة المنشآت أهمية كبيرة، كونها تكشف النقاب عن مواطن القوة والضعف في الخدمة المقدمة وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وتساعد في تحديد الفرص التسويقية المناسبة لها، مما يسهم في الإرتقاء بالمستوى العام لأداء المنشأة وتحقيق أهدافها[2].

المطلب الثاني: مفهوم الخدمات المصرفية وخصائصها

يعتبر موضوع الخدمات المصرفية من المواضيع التي شهدت جدلاً واسعاً في تحديد ماهيته، نتيجة تعدد وتباين وجهات النظر التي بحثت في هذا الموضوع، والتي اعتمدت على آراء وتوجهات وأفكار الباحثين وطبيعة النظام الاقتصادي والمدرسة الفكرية التي ينتمي لها[3].

الفرع الأول: مفهوم الخدمات المصرفية

بتخصيص المفاهيم السابقة نحو المصارف، يبرز مصطلح الخدمة المصرفية. حيث عرفت الخدمة المصرفية بأنها عملية إدارية تبنى على استراتيجيات وأساليب محددة هادفة إلى المحافظة على العملاء واستقطاب شريحة واسعة منهم من خلال تلبية احتياجاتهم وتأمين متطلباتهم[4]. وعرفت بأنها أنشطة وفعاليات متميزة وغير ملموسة ولا ترتبط بسلعة أو خدمة أخرى تهدف إلى تلبية احتياجات ورغبات العملاء[5]. كما عرفت بأنها ما يتوافر لدى المصرف من أنشطة وعمليات يقدمها للعملاء بمقابل أو دون مقابل تلبية لاحتياجاتهم المالية الحالية والمستقبلية، ويحقق المصرف من خلالها أهدافه المالية في توليد الأرباح وتعظيمها[6]. وعرفت أيضاً بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات غير الملموسة التي تنطوي على منفعة وفائدة يتم

---

1 Zeithmal, V. & Bitner, Mary J. (2003). **Services Marketing.** 3th ed., Mc Graw- Hill Company, p. 93.

2 جبلي، هدى (2010). **قياس جودة الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مرجع سابق، ص86. آل قاسم، رؤى رشيد سعيد (2011). **أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص47.

3 حداد، مناور (2015). **أثر جودة الخدمات المصرفية على أداء القطاع المصرفي في الأردن.** مرجع سابق، ص3.

4 كورتل، فريد (2009). **تسويق الخدمات.** ط1، دار كنوز المعرفي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص135

5 خنفر، إياد والعساف، خالد والعزام، عبد الفتاح (2015). **التسويق المصرفي: مدخل معاصر.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص34.

6 الصميدعي، محمود جاسم ويوسف، ردينة عثمان (2007). **استراتيجيات التسويق.** ط1، دار جهينة، عمان، الأردن، ص248.

تقديمها بمقابل أو بدون مقابل[1] ويتم إدراكها من خلال ما تعكسه من مؤشرات ودلالات وما يتولد عنها من قيمة نفعية، وما تحققه من فائدة لكل من العميل والمصرف[2]. كما عرفت أيضاً بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تحقق النفع والفائدة للعملاء من خلال إشباع حاجاتهم ومتطلباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية من جهة، وللمصرف من جهة أخرى من خلال توليد العوائد وتحقيق الأرباح جراء العلاقات التبادلية المقامة بين طرفين (المصرف والعميل)[3].

وعلى الرغم من هذا التعدد والتنوع في التعاريف التي تطرقت لموضوع الخدمات المصرفية، إلاّ أن الدراسة ترجح اتفاقها على جملة من الأمور، وهي:

1. تعتبر الخدمات المصرفية عملية إدارية تتضمن مجموعة من الأنشطة والعمليات والفعاليات التي يؤديها المصرف.
2. تنطوي الخدمات المصرفية على مضمون منفعي لكل من العملاء والمصرف
3. يهدف المصرف من تقديمها إلى رضا العملاء من خلال تقديم المنفعة الحالية والمستقبلية.
4. تعتبر الخدمات المصرفية مصدراً لتوليد العوائد والأرباح للمصرف.
5. تعد الخدمات المصرفية غير ملموسة، ويتلمس العميل منفعتها وفائدتها من خلال موافقتها لإحتياجاته وقدرتها على تحقيق رغباته.

ومما سبق ترجح الدراسة أن الخدمة المصرفية هي نشاط أو عمل يتضمن مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة والتي تعكس في مضمونها المنفعة المادية والمعنوية التي يتم تحقيقها للمصرف والعملاء، إذ أنها تعد بالنسبة لكليهما مصدراً لتحقيق الغايات، فبالنسبة للعميل فهي تقوم بإشباع رغباته وتلبية احتياجاته في الوقت الحالي والمستقبل، وبالنسبة للمصرف فهي تعد مصدراً لتحقيق الأرباح وتوليدها.

ويتشكل المضمون النفعي للخدمات المصرفية في غالبيته من العناصر غير الملموسة وأن كلا العنصرين (العناصر الملموسة والعناصر غير الملموسة) يندرجان ضمن بعدين أساسيين، وهما: البعد المنفعي والبعد السلعي[4]، حيث يرتبط البعد الأول بالعميل من خلال ما يتولد عنها منافع مباشرة وما ينجم عنها من تلبية احتياجاته وتحقيق رغباته جراء الإقبال للحصول على هذه

---

1 رمضان، زياد وجودة، محفوظ (2014). **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**. مرجع سابق، ص30.

2 الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد (2016). **أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان - الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص26.

3 السبئي، صادق أحمد عبد الله (2017). **قياس جودة الخدمات المصرفية الإسلامية من منظور العملاء: دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية السعودية**. مرجع سابق، ص177.

4 ليازيد، وهيبة (2016). تأثير التسويق الإلكتروني في جودة الخدمات المصرفية: دراسة تحليلية مقارنة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة في الجزائر. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 18، العدد 4، ص 155 - 168، ص158.

الخدمة. في حين يرتبط البعد الثاني بالخدمة المصرفية ودرجة ملاءمتها للعميل ومستوى الجودة المتحقق فيها من خلال ما تتميز به من خصائص وصفات[1].

الفرع الثاني: صفات الخدمات المصرفية

كون أن المصارف كغيرها من المؤسسات والمنظمات التي يعتمد عملها بشكل أساسي على تقدم الخدمات للعملاء فإن خدماتها تتصف بذات الصفات التي تتصف بها كافة خدمات المؤسسات والمنظمات الأخرى[2]. إلاّ أن هذا لا يلغي حقيقة انفراد الخدمات المصرفية بخصوصية تختلف عن غيرها نظراً لتعددها وتنوعها وخضوعها للتغيرات والتطورات المستمرة، لذلك فإنه بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً من خصائص للخدمات، فإن الخدمات المصرفية تختص بما يأتي[3]:

1. تتصف الخدمات المصرفية باتساع نطاقها الجغرافي وبالتالي كبر مدى تطبيقها، بمعنى إمكانية تقديم الخدمات المصرفية ضمن حدود الدولة وخارجها وخاصةً الحوالات المالية والبطاقات المصرفية.
2. عدم قابلية الخدمات المصرفية للتجزئة أو الفصل عند تقديمها.
3. استحالة تقديم عينات من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف والحصول على موافقة مسبقة من قبل العملاء.
4. لا يمكن التحقق من جودتها قبل حصول العملاء عليها نظراً لطبيعتها غير الملموسة.
5. يتباين تقييم الخدمة المصرفية من عميل لعميل آخر بناءً على ما تحققه من فائدة، إذ يرتبط التقييم بما يطلبه ويتوقعه العميل من الخدمة.
6. الاعتماد على الأساليب والتقنيات الحديثة والمطورة في تقديم الخدمات المصرفية.
7. تتطلب الخدمات المصرفية وجود كوادر بشرية مؤهلة ومدربة وتتمتع بالخبرة والكفاءة في تقديم الخدمات المصرفية.

---

1 جمعية البنوك في الأردن (2012). **دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة في الأردن.** ج1، عمان، الأردن، متاح على الموقع http://www.abj.org.jo، ص20

2 السبئي، صادق أحمد عبد الله (2017). **قياس جودة الخدمات المصرفية الإسلامية من منظور العملاء: دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية السعودية.** مرجع سابق، ص177.

3 سليمة، عبدات وحبيش، علي (2012). **تسويق الخدمات البنكية وأثره على رضا الزبون: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة (458) البويرة.** مرجع سابق. العجارمة، تيسير (2013). **التسويق المصرفي.** مرجع سابق. حداد، مناور (2015). **أثر جودة الخدمات المصرفية على أداء القطاع المصرفي في الأردن.** مرجع سابق، ص7.

ولعل أبرز ما يميز الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية عن غيرها من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الأخرى هو موافقة خدماتها وعملياتها لأحكام وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية والقيم الأخلاقية والمجتمعية[1].

المطلب الثالث: العمليات والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية أحد مكونات المؤسسات المالية التي تقوم بأداء المعاملات وتقديم الخدمات المالية والتجارية والاستثمارية، حيث تؤدي وظيفة تجميع الأموال واستثمارها وتنميتها بهدف توليد أكبر قدر ممكن من العوائد والأرباح بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أن ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو إلزام العمليات التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها لعملائها الصيغة الشرعية والتعامل وفق أسس وضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية[2]، حيث قامت العمليات والخدمات المصرفية الإسلامية على عدد من المبادئ منها: تجنب التعامل بالمحرمات والسلوكيات الربوية، وأن تعكس الخدمات المقدمة احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع الحقيقية، واتباع الأولوية في تحديدها[3]، والتركيز على مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"[4].

استطاعت المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وحسب أحكام الشريعة الإسلامية أن توفر تعاملات مصرفية إسلامية لعملائها التي تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية التي تتضمن عمليات إئتمانية وغير إئتمانية، وتقدم خدمة الحسابات الجارية حسابات الإستثمار، التمويل الشخصي، تمويل السيارات، التمويل السكني والعقاري، خدمة صناديق الأمانات الحديدية، البطاقات المصرفية، الحوالات المصرفية، خدمة صرف العملات الأجنبية، وغيرها من الخدمات كذلك تقدم خدمات المرابحة، البيع الآجل، المشاركة، المضاربة والكفالات المصرفية، والاعتمادات المستندية[5].

---

1 عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة (2010). **ادارة المصارف الاسلامية: مدخل حديث.** مرجع سابق، ص91.

2 الطاهر، بن يعقوب ومراد، شريف (2013). مفهوم التسويق المصرفي في البنوك الإسلامية من وجهة نظر العملاء، دراسة حالة بنك البركة بالجزائر. **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 13، ص142.

3 عيروط، رلى مصطفى محمد (2014). **أثر الاستثمار في رأس المال الفكري في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية: دراسة مقارنة.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص41.

4 أخرج الإمام أحمد في مسنده برقم 2865: من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار، وللرجل أن يجعل خشبة في حائط جاره، والطريق الميتا سبعة أذرع". ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (2001). **مسند الإمام أحمد بن حنبل.** ط1، ج5، المحقق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص55.

5 جمعية البنوك في الأردن (2012). **دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة في الأردن**، مرجع سابق، ص235.

وفي هذا المجال، نصت المادة 52 من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 على أن الأعمال المصرفية الإسلامية التي يجوز للبنك الإسلامي ممارستها هي كما يأتي[1]:

أ. قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان أو حسابات استثمار مشترك او حسابات استثمار مخصص.

ب. إصدار سندات مقارضة مشتركة او سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية او صناديق استثمارية.

ج. أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة وذلك من خلال الوسائل التالية:

1. تقديم التمويل اللازم كلياً او جزئياً للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للآمر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية ولا يعترض عليها البنك المركزي.
2. توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك الإسلامي وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة ويجوز للبنك الإسلامي في حالات معينة ان يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.
3. استثمار الأموال في مختلف المشاريع".

كما أجاز البنك المركزي للمصارف الإسلامية الأردنية القيام بالعديد من المهام التي تساعده على بلوغ أهدافه، والتي حددها نصاً في المادة 54 من قانون البنوك الأردنية رقم 28 لسنة 2000، وشملت ما يأتي[2]:

"مع مراعاة أي أوامر يصدرها البنك المركزي، يجوز للمصرف الإسلامي، في سبيل تحقيق أهدافه، أن يقوم بأي من الأعمال والأنشطة التالية:

أ. ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى القائمة على غير أساس الفائدة بجميع أوجهها المعروفة أو لمستحدثة سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل المملكة وخارجها شريطة التزامه بما تتقيد به البنوك الأخرى في هذا الخصوص.

ب. القيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقا للأحكام الشرعية والقوانين المراعية لذلك وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.

---

1 قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 متاح على الموقع www.sdc.com.jo. تاريخ الدخول 21 / 8 / 2017.

2 قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000. مرجع سابق.

ج. القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجماعات والافراد، بما في ذلك تقديم القروض الحسنة لغايات انتاجية في أي مجال وإنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية المعتبرة.

د. أي أعمال وأنشطة تمكنه من تحقيق غاياته وبوجه خاص ما يلي:

1. تأسيس الشركات في مختلف المجالات وبخاصة المكملة منها لأوجه نشاط المصرف الإسلامي.
2. تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة أو المستاجرة وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان، وذلك دون الحاجة لاستصدار أي موافقة يتطلبها قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة النافذ المفعول.
3. إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي لصالح المصرف الإسلامي أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.
4. إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر."

وفيما يلي أبرز الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية.

الفرع الأول: الاعتمادات المستندية

عملاً بالدور التنموي الاقتصادي الذي تقوم به المصارف الإسلامية، لجأت هذه الأخيرة إلى تضمين الاعتمادات المستندية كأحد خدماتها وتقنياتها التمويلية التي تقدمها لتعزيز وتشجيع الأنشطة والعمليات التجارية الخارجية المتمثلة في الاستيراد والتصدير، ولهذا فإن قطاع المؤسسات والشركات يعد من أبرز القطاعات المستفيدة من هذه الخدمة، وتقوم المصارف الإسلامية بفتح الاعتماد المستندي بموجب الموافقة على طلب يتقدم به العميل للمصرف بتسديد قيمة بضائع مستوردة، حيث يتعهد المصرف بالسداد من خلال أفرعه وشركاته التابعة وبالعملة المطلوب السداد بها(1). ويلجأ العميل لتقديم هذا الطلب إمّا لعدم قدرته على سداد قيمة البضاعة نقداً، أو لتخوفه من عدم قدرته على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه للبائع(2).

---

1 جمعية البنوك في الأردن (2015). **دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.** عمان، الأردن، ص65. http://www.abj.org.jo. تاريخ الدخول 20 / 8 / 2017.

2 محمد، رباح وفاتح، عقاب (2015). **الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة البويرة 37.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص77.

أولاً: مفهوم الاعتماد المستندي لغة

لم تتطرق قواميس اللغة العربية لتعريف واضح ومحدد للفظ الاعتماد المستندي، ذلك الأمر استحال معه إيجاد معنى لغوي لهذه الجملة. إلاّ انه يمكن توضيحها من خلال شقيها، وهما: الاعتماد، والمستند.

فالاعتماد، لفظ مشتق من (عَمَدَ). (عَمَدَ) للشيء قصد له أي (تَعَمّد) وهو ضد الخطأ. و(عَمَدَ) الشيء (فاعَمَدَ) أي أقامه بعماد يعتمد عليه وبابهما ضَرَبَ[1]. و(اعتمد) على الشيء اتكأ. واعتمد عليه في كذا اتّكل. ويقال: اعتمد فلاناً وعليه: اتّكل. والشيء: قصده. وأمضاه[2].

أما المستند، فهو لفظ مشتق من (سند). سند فلان (سَنَدُ) أي معتمد. و(سَنَدَ) إلى الشيئ من باب دخل[3]. و(سَنَدَ) إليه سُنوداً: ركن إليه، واعتمد عليه واتكأ[4].

ثانياً: مفهوم الاعتماد المستندي اصطلاحاً

عرف الاعتماد المستندي بأنه عقد التزام من المصرف (المصدر) بالوفاء بالالتزامات النقدية أو قبول الكمبيالات أو خصمها، ويتم إبرامه بطلب من المشتري (مقدم الطلب، أو الآمر) ويسلم للبائع (المستفيد)، ويتضمن كافة الشروط والتعليمات التي يحددها العميل، وبضمان تسليم كافة الوثائق والأوراق والمستندات المطابقة للتعليمات[5]. كما عرف بأنه وثيقة يصدرها المصرف باسم المستفيد متعهداً بالوفاء بالالتزامات المترتبة عن قيمة الصفقة المبرمة بين البائع (المستفيد أو المصدر) والمشتري (طالب الاعتماد أو المستورد) وفقاً للشروط التي تم تضمينها في الوثيقة[6]. وعرف أيضاً بأنه عقد إلزام على المصرف بوضع مبلغ من المال تحت تصرف طرف يحدده العميل المتعاقد (طالب الاعتماد)، ويتمثل هذا الطرف بالبائع والذي يستحوذ على كافة المستندات والأوراق الثبوتية التي تثبت علاقته بطالب الاعتماد، والتي تقدم للمصرف لدراستها والتحقق منها وبمقتضاها يتم تنفيذ الإلتزام بالاعتماد[7].

---

1 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص190.

2 أنيس، إبراهيم؛ منتصر، عبد الحليم؛ الصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف (2004). **المعجم الوسيط.** ج2، مرجع سابق، ص626.

3 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ص133.

4 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج2، مرجع سابق، ص453.

5 فرج، سعيد أحمد صالح (2013). الحكم الفقهي للاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية. **مجلة الباحث المدنية العالمية**، العدد (05)، ص134.

6 كنوش، عاشور (2006). **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية.** الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص10

7 القليوبي، سميحة (2000). **شرح القانون التجاري المصري: العقود التجارية وعمليات البنوك.** مرجع سابق، ص12.

ويتضح من التعاريف السابقة، أن للاعتماد المستندي ثلاثة أطراف، وهي[1]:

1. مصدر الاعتماد المستندي (المصرف).
2. طالب الاعتماد المستندي (المتعاقد أو المشتري).
3. المستفيد من الاعتماد المستندي (البائع).

ثالثاً: أهمية الاعتمادات المستندية

تعتبر خدمة الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية[2]، إذ أنها بهذه الخدمة تستطيع استقطاب أكبر شريحة ممكنة من العملاء المعنيين بعمليات الاستيراد والتصدير، ذلك الأمر الذي ينعكس إيجاباً على المصرف من حيث: تعظيم صادرات المصرف ومبيعاته، والحد من المخاطر المالية، وتقليص حجم المخاطر الائتمانية التجارية نظراً لالتزام المصرف بالدفع، ويضمن للمصرف الحصول على ثمن السلعة ففي حال تخلف المشتري فإن المصرف ملزم بالدفع[3].

كما أن لجوء طالب الاعتماد لهذه الخدمة يعود له بالعديد من الفوائد، أذ أنه بحصوله على هذه الخدمة يستطيع بناء صورة إيجابية عن ملاءته الائتمانية أمام الموردين وبالتالي اتساع قاعدة مورديه، وتضمن له توفير السيولة النقدية نظراً لغياب الحاجة لدفع القيمة مسبقاً، وتعد وسيلة سريعة ومربحة لتسديد قيمة السلعة، بالإضافة إلى الحد من المخاطر التجارية المحتملة الناجم عن عدم الدفع للمورد[4]،

رابعاً: الاعتماد المستندي من منظور شرعي

استدل أصحاب الرأي والاختصاص بإباحة عمل المصارف الإسلامية بالاعتماد من المستندي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ففي القرآن الكريم، قال الله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾[5]. وتعني العقود في هذه الآية العهود وهي ما أحل الله وما حرّم وما فرض وما حدّ في القرآن كله، وهي ستة: عهد الله، وعقد الحلف، وعقد

---

1 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص295.

2 خضيري، محسن أحمد (1999). **التسويق المصرفي، مدخل متكامل للبنوك لامتلاك منظومة المزايا التنافسية في عالم ما بعد الجات**. ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 152

3 كنوش، عاشور (2006). **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**. مرجع سابق، ص5.

4 محمد، سلام (2015). **تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي: دراسة حالة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية**. مرجع سابق، ص10.

5 المائدة، آية: 1

الشركة، وعقد البيع، وعقد النكاح، وعقد اليمين. كما وتدل هذه الآية على لزوم العقد وثوبته. وتعني إحلال الأنعام إلاّ ما يستثنى منها، وهذا حكم الله وهو الحكيم في جميع ما يأمر به وينهى عنه[1].

أما في السنة الشريفة فقد **قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم: "ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط"[2].** وفي هذا الحديث إشارة إلى ما يجوز من شروط المكاتب: وتعني شروط القوم بينهم. وأن كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل[3]. ودلالة هذا الحديث الالتزام بالوفاء بالعقود والشروط بين الناس في الامور التي لا تخالف شرع الله وحكمه.

خامساً: التكيف الفقهي للاعتماد المستندي

اختلفت آراء العلماء والفقهاء الذين بحثوا في التخريج الفقهي للاعتماد المستندي، وبرزت العديد من الأقوال، ولكل قول الدليل الذي قدم لهذا التخريج والانتقاد الموجه له. وفيما يأتي تفصيلاً لتلك الأقوال:

القول الأول: الاعتماد المستندي كوكالة

استدل العلماء القائلون على أن الاعتماد المستندي هو وكالة بعدة أدلة منها[4]:

1. إنابة المصرف عن الآمر في فتح الاعتماد المستندي في المصرف المراسل وفي تنفيذ أوامره وتعليماته.
2. يعتبر المصرف وكيلاً عن الآمر في فحص المستندات ومطابقتها لشروط الآمر.

وقد قوبل هذا القول بعدة انتقادات منها[5]:

1. أن الإلتزام الناشئ على كل من المصرف المصدر والمصرف المعزز للدفع التعهد بالدفع إذا كانت المستندات مطابقة للشروط هو نوع من الضمان الذي ينطوي عليه الاعتماد

---

1 ابن كثير، الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل (1986). **تفسير القرآن العظيم.** ط1، ج2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص4.

2 البخاري، محمد بن إسماعيل (1407هـ). **صحيح البخاري.** ط3، ج3، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، كتاب الشروط، باب المكاتب، وما يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله، حديث رقم 2735، ص198.

3 العسقلاني، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر (1379هـ). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.** ج5، تحقيق وتصحيح عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، كتاب الشروط، باب المكاتب، وما يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله، حديث رقم 2735، ص353.

4 فرج، سعيد أحمد صالح (2013). **الحكم الفقهي للاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية.** مرجع سابق، ص148.

5 علم الدين، محي الدين إسماعيل (1996). **الإعتمادات المستندية.** ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ص97.

المستندي وهذا الضمان مشروط بمطابقة المستندات فلا يكون من باب الوكالة حيث لا ضمان في الوكالة.

2. أن عملية فحص المستندات ليست من قبيل الوكالة أوأعمالها في حالة الإلتزام بالدفع، ذلك لأنها شرط الضمان وفي حكم المصدر الضامن المشارك في الإصدار وفي حكم المعزز الضامن المشارك في التعزيز.
3. يمثل الوكيل الموكل في العمل المطلوب منه أما المصرف في الاعتماد المستندي فإنه ملتزم بدفع مبلغ معين والتزامه مستقل عن التزامات الموكل من قبل الغير.

القول الثاني: الاعتماد المستندي كحوالة

استدل العلماء القائلون على أن الاعتماد المستندي هي حوالة من منظور الشبه القائم بينهما والمتمثل بوجود دين محول من المدين على ذمة أخرى هي المصرف وكذلك وجود أركان الحوالة فيه وهي المحيل والمحال عليه والدين والمحال له[1].

وقد انتقد هذا القول لعدة مبررات منها[2]:

1. أن الاعتماد المستندي يضم ذمة المصرف إلى ذمة المشرتي كما يضمن أحيانا ذمة المصرف المعزز إلى ذمة المصرف المصدر، وبالتالي فإن الاعتماد المستندي لا ينقل الدين من ذمة إلى ذمة.
2. تفترض الحوالة مديونية المحيل ومديونية المحال عليه تجاه المحيل، وهذا لا يطبق على الأغلب في الاعتماد المستندي، حيث في الغالب ما يمنح المصرف العميل ائتمانا يدفع منه قيمة الاعتماد المستندي، وما يتم هو أن يودع العميل لدى المصرف المبلغ الذي سيدفع إلى المستفيد.

القول الثالث: الاعتماد المستندي كضمان

استدل العلماء القائلون على أن الاعتمادات المستندية هي ضمان بعدة أدلة منها[3]:

1. يتحقق في الاعتماد المستندي معنى الضمان وأركانه ورضا أطراف الضمان في الجملة وشرط الرجوع على المضمون عنه بإذنه في الضمان والأداء في الجملة ففي الاعتماد المستندي بالإمكان اعتبار المصرف هو الضامن والمشتري هو المضمون عنه والبائع هو

---

1 فرج، سعيد أحمد صالح (2013). **الحكم الفقهي للاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية.** مرجع سابق، ص146.

2 علم الدين، محي الدين إسماعيل (1996). **الإعتمادات المستندية.** مرجع سابق، ص97.

3 علي، مشعل عبد الباري محمد (2001). **الإعتمادات المستندية دراسة شرعية وفنية.** دراسة مقدمة إلى لجنة الدراسات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ص115.

المضمون له والثمن هو المضمون فيه وفيه كذلك الرجوع على المشرتي بالثمن إذا وافق البائع.

2. يشترط في الضمان عدم براءة المضمون عنه من الدين بمجرد الضمان دون الأداء وكذلك في الإعتماد المستندي، إذ تعتبر ذمة المشرتي بريئة بضمان المصرف والأداء وتصفية الاعتماد.
3. يحق للبائع في الضمان الرجوع على الأصيل في حال فشله في الحصول على الثمن من الضمين، وكذلك في الإعتماد المستندي حيث إذا فشل الضامن في سداد الحق والمبلغ المستحق فللبائع الرجوع على المشرتي لاستيفاء ثمن بضاعته.
4. في الضمان إذا قضى الضامن برئا جميعا من المضمون له لأنه حق واحد وفي الاعتماد المستندي إذا دفع المشرتي الثمن فيبرأ المصرف من ضمانه وكذلك الأصيل وهو المشرتي فالحق واحد فيه.

وقد وجهت لهذا القول انتقاد مفاده عدم جواز الأجر على الضمان، إذ من المقرر عدم جواز أخذ الأجر على الضمان، وبالتالي فإنه لا يجوز أخذ الأجر على ما يتصل بالضمان في الاعتماد المستندي سواء كان مقطوعا أم على شرائح متفاوته حسب مبالغ الاعتماد أو على أساس نسبة من مبلغ الاعتماد[1].

القول الرابع: الاعتماد المستندي كعقد مستحدث

وقد استدل أصحاب هذا القول على أن الأصل في العقود الإباحة ما لم يرد فيها ما يشير إلى المنع، فهي تعتبر معاملة وعقد مستحدث جائز ما لم يتضمن ما يحرمه من حيث أخذ أو إعطاء فائدة ربوية، فإذا تضمنت ذلك أصبحت معاملة ربوية محرمة[2].

سادساً: أشكال وأنواع الاعتمادات المستندية التي تقدمها المصارف الإسلامية

أجازت المصارف الإسلامية بيع المرابحة للآمر بالشراء والمشاركة أو المضاربة كبديل للتمويل الربوي للاعتماد غير المغطى من العميل[3]، وتقدم المصارف الإسلامية أربعة أشكال من الاعتمادات المستندية وفقاً للجهة الممولة للاعتماد، وعلى النحو الآتي:

الحالة الأولى: تمويل الاعتماد بالكامل من قبل العميل، ففي هذه الحالة يعتبر المصرف وكيلاً للاعتماد ويتقاضى أجر فتح الاعتماد والمصاريف الفعلية المترتبة على هذا العمل فقط، ويسمى

---

1 علي، مشعل عبد الباري محمد (2001). **الإعتمادات المستندية دراسة شرعية وفنية.** مرجع سابق، ص135.

2 فرج، سعيد أحمد صالح (2013). **الحكم الفقهي للاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية.** مرجع سابق، ص150.

3 صوان، محمود حسن (2013). **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية.** ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص201

هذا الاعتماد باعتماد الوكالة[1]. وتقديم المصارف الإسلامية لخدمة الاعتمادات المستندية على أساس الوكالة يبيح لها تقاضي عموله عليها [2].

الحالة الثانية: تمويل الاعتماد بالكامل من قبل المصرف، ففي هذه الحالة فإن ملكية البضاعة تخضع للضمان وتقوم على أساس المرابحة، حيث يقوم المصرف باستيراد كامل البضاعة باسمه ومن ثم بيعها للعميل، ويسمى هذا الاعتماد باعتماد المرابحة[3].

الحالة الثالثة: تمويل الاعتماد الجزئي، ففي هذه الحالة يعتبر المصرف شريكاً في الاعتماد برأس المال، حيث يتكفل العميل بتمويل جزء من قيمة الاعتماد، ويتكفل المصرف بدفع الجزء المتبقي من القيمة عند تسليم كافة الأوراق والمستندات، ويتقاضى المصرف نصيبه من الربح المستحق له حسب حصص رأس المال أو بما تم الاتفاق عليه، ويسمى هذا الاعتماد باعتماد المشاركة[4].

الحالة الرابعة: تمويل المصرف كامل الاعتماد على أساس المضاربة، ففي هذه الحالة فإن المصرف يشارك في الربح وفق النسبة التفق عليها مع المشتري، في حين أن الخسارة تقع على المصرف وحده[5].

وتقسم الاعتمادات المستندية إلى عدة أنواع، وهي:[6]

1. **الاعتماد المستندي الدوار:** وهو الاعتماد القابل للتكرار بين البائع والمشتري لكل بضاعة تم شحنها.
2. **الاعتماد المستندي المجزء:** وهو الاعتماد الذي يتم بموجبه دفع قيمة كمية البضاعة التي شحنت، أما المتبقي من قيمة الاعتماد فإنه يتم تجزئته وفق كميات البضاعة التي يتم شحنها فيما بعد.
3. **الاعتماد المستندي المحول:** وهو الاعتماد القابل لاستبدال المستفيد بمستفيد آخر لم يرد ذكر اسمه في العقد.

---

1 ناصر، سليمان (2005). **التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي.** الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، ص13.

2 صوان، محمود حسن (2013). **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية.** مرجع سابق، ص201

3 خثير، رشيد مولاي وبن لدعم، فتحي (2011). التعهدات الائتمانية نظرة مقارنة ومحاولة للتقييم في ظل الأزمة المالية. **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد (12)، جامعة تلمسان، الجزائر، ص341.

4 ناصر، سليمان (2005). **التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي**، مرجع سابق، ص14.

5 خثير، رشيد مولاي وبن لدعم، فتحي (2011). **التعهدات الائتمانية نظرة مقارنة ومحاولة للتقييم في ظل الأزمة المالية.** ص350).

6 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص297. الزبيدي، حمزة محمود (2002). **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني.** ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص110.

4. **الاعتماد المستندي المعزز:** وهو الاعتماد المكفول من بنك آخر بطلب من المستفيد من الاعتماد.
5. **الاعتماد المستندي القابل للإلغاء:** وهو الاعتماد الذي يمكن إغلاقه بطلب من أي طرف من أطراف العقد وفق شروط معينة.
6. **الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء:** وهو على خلاف الاعتماد المستندي السابق، حيث لا يمكن إغلاقة لأي سبب كان.

وبغض النظر عن شكل ونوع الاعتماد المستندي الذي تقدمه المصارف الإسلامية، فإن الاعتمادات المستندية تعد من الخدمات التمويلية التجارية المعترف بها عالمياً والمضمونة من الناحية القانونية، والتي تلبي احتياجات مقدم الاعتماد والمستفيد منه من خلال الاعتماد على المركز الائتماني، كما أنها تساهم في تخفيض حدة مخاطر صرف العملات والمخاطر السياسية[1].

الفرع الثاني: الحوالات المصرفية

شاع مصطلح الحوالات المصرفية بين الناس كمصطلح واحد لمفهومين مختلفين، وهما: الحوالة المصرفية والتي عرفت قديماً بمسمى (السفتجة)، والتحويلات المصرفية. وكلا الخدمتين يعدان من أقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها كلا من المصارف الإسلامية والربوية على حد سواء، إلاّ أن ما يميز عمل المصارف الإسلامية بالحوالات المصرفية هو الجودة والكلفة وسرعة اتخاذ القرارات.

الحوالة المصرفية (السفتجة)

أولاً: مفهوم الحوالة (السفتجة) لغة

الحوالة هو اسم مشتق من أحال. و(أحال): مضى عليه حول كامل. والشيء: نقله. والعمل إلى فلان: ناط به. والغريم: دفعه عنه إلى غريم آخر. و(الحَوالة): اسم من أحال الغريم، إذا دفعه عنه إلى غريم آخر. و(الحَوالة): الشهادة، والكفالة، وصك يحول به الماء من جهة إلى أخرى[2].

أما السفتجة، فهي كلمة فارسية معربة تعني البطائق، وتدون فيها الإحالات[3]. والسفتجة كلمة مشتقة من (سفتة) وتعني الشيء المحكم، وهي كتاب صاحب المال لوكيله في بلد آخر ليدفع

---

1 محمد، سلام (2015). **تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية.** مرجع سابق، ص10.

2 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج1، مرجع سابق، ص209.

3 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص307.

لحامل الكتاب بدل ما قبضه منه[1]. و(سَفْتَجَ) بالنقد: عمل به سُفتجة. و(السُّفْتَجَة): أي يعطي آخر مالاً، وللآخر مال، في بلد المعطى، فيوفيه إياه هناك، فيستفيد أمن الطريق[2].

ثانياً: مفهوم الحوالة اصطلاحاً

تعني الحوالة (السفتجة) اصطلاحاً منح شخص مالاً لآخر باشتراط القضاء في بلد آخر ككقرض وليس كأمانة بهدف تجنب خطر الطريق والتلف[3]. وقد ذكر في المعجم الوسيط، أن السفتجة في علم الاقتصاد تعني: "حوالة صادرة من دائن، يكلف فيها مدينه دفع مبلغ معين في تاريخ معين لإذن شخص ثالث، أو لإذن الدائن نفسه، أو لإذن الحامل لهذه الحوالة[4].

ثالثاً: أنواع الحوالة (السفتجة)

تقسم الحوالة (السفتجة) إلى نوعين بناءً على مصدرها: حوالة دين، وهي الحوالة التي تنشأ عن دين. وحوالة قرض، وهي الحوالة التي تنشأ عن قرض[5].

رابعاً: مشروعية الحوالة (السفتجة)

أجاز الإسلام مشروعية كلا النوعين السابقين للحوالة. حيث جاء جواز مشروعية حوالة الدين بجواز الإسلام الزيادة في البيع مقابل الأجل، "لذا لابد من جواز حوالة الدين لأنها نشأت عن بيع تجاري فيه سلعة وفيها ثمن مؤجل، وإن كان الوفاء فيها مشروطاً في بلد آخر وكانت فيه تكلفة على المشتري المدين"[6].

ورد في مشروعية حوالة القرض ما كان يقوم به ابن العباس يأخذ الوَرِق - الفضة - بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة، كما كان عبد الله بن الزبير، يأخذ بمكة دراهم - وهي من الفضة، ثم يكتب بها إلى مصعب بن الزبير فيأخذونها منه[7]. ومن السنة النبوية الشريفة ما أخرجه **البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صل الله عليه وسلم - قال: "مُطلُ الغنيِّ ظلمٌ، فإذا أُتبعَ أحدّكم على مليٍّ فليتبع"[8]**. ووجه الدلالة في هذا الحديث أنه يحرم على االغني القادر أن

---

1 الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005). **القاموس المحيط.** ج1، مرجع سابق، ص194.

2 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج1، مرجع سابق، ص432.

3 المترك، عمر بن عبد العزيز (1997). **الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية.** ط2، تخريج: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ص279.

4 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج1، مرجع سابق، ص432.

5 العف، بسام حسن (1999). **الحوالة والسفتجة: بين الدراسة والتطبيق.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص134.

6 المصري، عبد السميع (1988). **المصرف الإسلامي علمياً وعملياً.** ط1، مكتبة هبة، القاهرة، مصر، ص70.

7 السرخسي، محمد بن أبي سهل أبو بكر (1406 هـ). **المبسوط.** ج14، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص37.

8 البخاري، محمد بن إسماعيل (1407هـ). **صحيح البخاري.** ج3، مرجع سابق، كتاب الحوالة، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، ح رقم 2287.

يمطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجزون والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه، وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى[1].

خامساً: التكييف الفقهي للحوالة المصرفية

تباين الرأي الفقهي للسفتجة في مجالين: الأول ماهيتها، والثاني: حكمها بين الأحكام الخمسة في الشريعة. فمن حيث ماهيتها ينظر لها غالبية الفقهاء والعلماء المسلمين على أنها من قبيل القرض يقدمه الدافع إلى القابض ليوفيه إياه في البلد الآخر. والبعض يصرّح بأنها من قبيل الحوالة لاشتمالها على معناها من حيث وجود طرف ثالث. أما من حيث حكمها فقد اختلفت المذاهب في كراهتها وإباحتها، والغالب يميل إلى كراهتها من حيث أنها قرض جرّ نفعاً للمقرض، وهو سقوط خطر الطريق، مما يدخل فيها شبهة الربا[2].

أولاً: رأي الحنفية

فقد جاء في رأي الحنفية كراهتها للسفتجة سواء كانت المنفعة المقصودة منها (الوفاء بالدين في بلد آخر لتفادي خطر الطريق) مشروطة في العقد أم غير مشروطة معتبرينها ربا، وفيما عدا هذه الحالة تكون مباحة[3].

ثانياً: رأي الشافعية

صرّح الشافعية بمنع السفتجة، ذلك لأنها من قبيل القرض الجار منفعة للمقرض، إذ يتفادى بها خطر الطريق. والقرض عقد معونة وإرفاق، فإذا اشترط فيه منفعة - كما هو الحال في السفتجة إذ يشرط فيها الوفاء في البلد الآخر - خرج عن موضعه فلا يصح. إلاّ أن البعض منهم أجازها كونها تخلو من الزيادة ولا تجر نفعاً، بل قد تكون أضرّ[4].

ثالثاً: رأي المالكية

اتفق رأي المالكية مع رأي الشافعية اللذين أجازوا السفتجة، حيث ينظرون إلى الحامل على إجراء هذه العملية، فإن كان بغرض تفادي خطر الطريق فلا مانع إذ لا يعتبرونه نفعاً يعتد به، وإن كان التخفيف من حمل ما يثقل حمله فممنوع باعتباره قرضاً جرّ نفعاً إلاّ في حالة

---

1 العسقلاني، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر (1379هـ). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.** ج4، مرجع سابق، كتاب الحوالة، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، حديث رقم 2287، ص465.

2 الزرقا، مصطفى أحمد، وسلامة، إبراهيم عبد الحميد إبراهيم، وعطية، جمال (2011). الحوالة. **مجلة الوعي الإسلامي**، العدد 18، ص 1 - 271، ص213.

3 ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري كمال الدين (2003). **شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي.** تحقيق: عبدالرزاق غالب المهدي، ط1، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص452.

4 أبو اسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي (1992). **المهذب في فقه الإمام الشافعي.** تحقيق: محمد الزحيلي، ط1، ج1، دار القلم، دمشق، سوريا، ص304. أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (د. ت). **المحلى بالآثار.** تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص77.

الضرورة عندما تؤخذ الطرق كلها على المقرض بغلبة ضياع الأموال فيها، ويكون أمام أمرين لا ثالث لهما: إما اللجوء إلى السفتجة، وإما ضياع ماله، فتقدّم مصلحة حفظ المال على مضرة القرض الذي يجر نفعاً، أما إن كان الباعث مجرد نفع المقترض فهذا مجاز[1].

رابعاً: رأي الحنابلة

اختلفت آراء الحنابلة في السفتجة، فمنهم من رأى منعها ومنهم من أجازها[2]، والمرجح لديهم الجواز شريطة أن تكون دون مقابل. هذا إذا شرط الأداء في بلد آخر، أما إذا أسدي هذا الصنيع بلا شرط، فليس عند أحد نزاع في جوازه، لأنه من التبرع وحسن القضاء[3].

سادساً: أشكال السفتجة

يوجد للسفتجة خمس حالات، تتشابه فيما بينها بكون عقد السفتجة هو عقد قرض بين دائن ومدين، إلاّ أن مكمن الخلاف بينم يتمثل بعلاقة الطرف الثالث بكل من الدائن والمدين واختلاف مكان القرض عن مكان السداد[4]. وتتمثل هذه الحالات فيما يأتي[5]:

1. اقراض الدائن مالاً للمدين على أن يوفيه المقترض إلى شخص آخر في بلد آخر. وفي هذه الحالة يكون المقترض عازماً على الانتقال إلى بلد ذلك الشخص.
2. اقراض الدائن مالاً للمدين على أن يقوم المقترض بسداده شخصيا للمقرض في في بلد آخر. وفي هذه الحالة فإن كلاًّ من المقترض والمقترض يكونان عازمين على الانتقال إلى البلد الآخر.
3. اقراض الدائن مالاً للمدين على أن يكلف المقترض شخصاً آخر في بلد آخر بدفع المال إلى المقرض في البلد الآخر. وفي هذه الحالة يكون المقرض عازماً على الانتقال إلى البلد الآخر.
4. اقراض الدائن مالاً للمدين على أن يكلف المقترض شخصاً أخر بسداد المال إلى نائب المقترض في ذلك البلد. وفي هذه الحالة فإن كلاًّ من المقرض والمقترض لا ينتقلان إلى بلد الأداء.

---

1 أبو عبد الله، محمد الخرشي (1317هـ). **الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية العدوي.** ط2، ج4، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة، مصر، ص141.

2 المقدسي، محمد بن مفلح شمس الدين (2003). **كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع وحاشية ابن قلدس.** تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، ج2، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ص586.

3 الرحيباني، مصطفى السيوطي (1961). **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى وتجريد الزوائد الغاية والشرح.** ط1، ج3، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ص246.

4 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص308.

5 المترك، عمر بن عبد العزيز (1997). **الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية.** مرجع سابق، ص280

5. اقراض الدائن مالاً للمدين بواسطة وكيله على أن يوفيّ المقترض الدين إلى الآمر بالإقراض في بلد الآمر.

سابعاً: مبدأ تطبيق المصارف الإسلامية للحوالات المصرفية (السفتجة)

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة الحوالات المصرفية كخدمة تمويلية، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإقراض العميل (المستورد) قيمة البضاعة ودفع ثمنها إلى المصدّر في بلد آخر، شريطة استرداد المصرف من العميل ثمن البضاعة المقرضة، مضافاً إليه عوضاً عن اختلاف الزمان والمكان[1].

التحويلات المصرفية

تعد التحويلات المصرفية من أكثر الخدمات المصرفية التي حظيت باستحسان أكبر شريحة من العملاء، نظراً للوظيفة التي تؤديها، فمن خلالها يتمكن العملاء من تحويل المستحقات المالية من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة أو خارجها دون اللجوء إلى نقلها حسياً، وباعتبار أن المصرف هو وسيلة النقل، لذا فإنه يستحق أجرة مقابل تقديم هذه الخدمة[2].

أولاً: مفهوم التحويل لغة

(تَحَوّلَ): تنقل من موضع إلى موضع، أو من حال إلى حال. عن الشيء: انصرف عنه إلى غيره. وفلاناً بالنصيحة والوصية والموعظة: توخى الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه. ومنه: **"**كان الرسول يتحوّلنا بالموعظة**"**، وبالخاء في رواية أخرى[3]. والاسم (الحِوَل)[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾[5].

ثانياً: مفهوم التحويلات المصرفية

عرفت التحويل المصرفي بأنه عملية معنية بنقل وتبادل الأموال وأرصدة الحساب من حساب أو بنك إلى آخر، سواء كان داخل الدولة أو خارجها[6]. وعرفت بأنها عملية مصرفية تتركز في نقل المبالغ النقدية من حساب (آمر التحويل، أو المحيل) إلى حساب آخر، قد يكون العميل ذاته أو عميل آخر (المحال له)، وتتم من خلال المصرف المسحوب عليه أمر التحويل

---

1 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص309.

2 عبد الرزاق، محمد سعيد عبد الرزاق (2012). **المكاسب غير الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، ص16.

3 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج1، مرجع سابق، ص209.

4 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص68

5 الكهف، آية: 108.

6 حبيبة، قدة (2014). مفهوم عملية التحويل المصرفي وطبيعتها القانونية. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد العدد (10)، ص 29 - 47، ص35.

(المحال عليه)[1]. كما عرفت بأنه طلب يتقدم به مصرف (المحول) بأمر من العميل (طالب التحويل) إلى مصرف آخر (الدافع، المحول عليه) بدفع مبلغ من المال إلى شخص آخر (المستفيد، المحول له)[2].

ومن التعاريف السابقة للحوالة المصرفية، يتضح أن عناصر الحوالة تتمثل فيما يأتي[3]:

1. المحيل، أو آمر التحويل: وهو صاحب الحساب المحول منه المبالغ النقدية.
2. المحال له: وهو صاحب الحساب المحول له المبالغ النقدية، والمستفيد من عملية التحويل.
3. المحول: المصرف القائم بعملية التحويل.
4. المحال عليه: المصرف المحول له المبلغ أو الحساب.

ثالثاً: التحويل المصرفي من منظور شرعي

رأى العديد من الفقهاء والمشرعين الإسلاميين بجواز التحويلات المصرفية، وقد عزي السبب في ذلك إلى أن الرصيد المودع في حساب المحيل أو آمر التحويل يمثل ديناً عليه واجب سداده، وبالتالي انتقال الدين من حساب المحيل إلى حساب المحال له، وعلى هذا فقد ظهرت شرعية التحويل المصرفي[4].

وهناك من رأى بشرعية التحويلات المصرفية على أساس السفتجة، مستندين في ذلك إلى التداخل الكبير بين الخدمتين، من حيث نقل الأموال وتحويلها دون نقلها مادياً وذلك من خلال تضمين المأمور بالتحويل. ومن حيث طبيعة عملية التحويل والتي قد تكون إما بقرض أو بدين[5].
بدين[5].

وجاء رأي ثالث بجوازها وشرعيتها وذلك بتكيفها على أساس عقد وكالة أو إجارة شرعية[6].

رابعاً: مبدأ عمل التحويلات المصرفية

يتركز مبدأ عمل هذه الخدمة على توجه العميل بأمر خطي مكتوب للمصرف بنقل وتحويل الأموال إلى حساب آخر سواء كان داخلياً أو خارجياً[1]، كما وقد تتم من خلال التقنيات

---

1 الحجة، أمير أحمد فتوح (2008). **آثار عقد الحوالة المدنية: دراسة مقارنة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ص133.

2 سعيفان، حسين سعيد (2008). **العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المصرفية الحديثة.** مرجع سابق، ص359.

3 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص310.

4 حمدي، عبد المنعم (1983). **العمليات المصرفية في قانون المعاملات التجارية.** ط1، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، ص74.

5 العف، بسام حسن (1999). **الحوالة والسفتجة: بين الدراسة والتطبيق.** مرجع سابق، ص134.

6 الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (1994). **الحاوي في فقه الشافعي.** ط2، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص127.

والأساليب الحديثة كالبريد والهواتف وشيكات الحوالة المصرفية[2]. وباعتبار أن المصرف هو من يقوم بعملية التحويل، فإنه يتقاضى أجراً لقاء تقديم هذه الخدمة يتحدد بناءً على ما يتحمله المصرف من تكاليف تقديم الخدمة، مضافاً إليها هامش ربح كأتعاب عن تقديم هذه الخدمة[3].

خامساً: جوهر الخلاف بين التحويل المصرفي والحوالة المصرفية

تختلف الحوالة المصرفية عن التحويل المصرفي في موضوعين، وهما[4]:

1. في خدمة التحويل المصرفي، فإن المصرف يستحق أجراً لقاء تقديم هذه الخدمة، أما عند تقديمه لخدمة الحوالة المصرفية فإنه لا يحصل فيها على أجر كونه يعد مستفيداً من المال.
2. في خدمة الحوالة المصرفية فإن المقترض يعتزم التنقل والترحال إما لسداد القرض أو الحصول عليه، أما في خدمة التحويل المصرفي فإن المصرف لا يتنقل.

سادساً: أنواع التحويلات المصرفية

تقسم التحويلات المصرفية إلى قسمين وفقاً للجهة المحول إليها كما يأتي:

1. **تحويلات داخلية:** وهي عملية نقل وتحويل الأموال من حساب إلى حساب آخر داخل الدولة بناءً على طلب من العميل[5]، ويشترط في هذا التحويل أن يكون لطالب التحويل حساب مصرفي يغطي قيمة المبلغ المراد تحويله أو أن يقوم بإيداع المبلغ المراد تحويله لدى المصرف[6].
2. **تحويلات خارجية:** وهي عملية نقل وتحويل الأموال من حساب عميل لدى مصرف داخل الدولة إلى حساب عميل آخر لدى مصرف آخر خارج الدولة بناءً على طلب من العميل[7]، والغالب في هذا النوع من التحويلات أن يتم التحويل بعملة مغايرة للعملة

---

1 خلف، فليح حسين (2006). **البنوك الإسلامية.** عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص116.

2 عيشوش، عبدو (2009). **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص 46.

3 شيخون، محمد (2002). **المصارف الإسلامية: دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص182.

4 المترك، عمر بن عبد العزيز (1997). **الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية.** مرجع سابق، ص376.

5 عبد الرزاق، محمد سعيد عبد الرزاق (2012). **المكاسب غير الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.** مرجع سابق، ص31.

6 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص313

7 عبد الرزاق، محمد سعيد عبد الرزاق (2012). **المكاسب غير الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.** مرجع سابق، ص31.

المحلية للدولة، مما يضيف على هذه الخدمة خدمة صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية للشخص المحول[1].

كما وتقسم إلى قسمين وفقاً لدور المصرف في عملية التحويل كما يأتي[2]:

1. **حوالات واردة:** في هذه الحالة يعد المصرف مستقبلاً لأموال العميل التي تم تحويلها من حساب لدى مصرف آخر أو أحد فروعه داخل الدولة.
2. **حوالات صادرة:** في هذه الحالة يعد المصرف مصدراً للحوالة، حيث يراسل المصرف وبتكليف من العميل مصرفاً آخر داخل الدولة أو خارجها بدفع قيمة الحوالة المحولة له إلى شخص محدد.

سابعاً: مميزات الحوالات المصرفية

تتميز الحوالات المصرفية عن غيرها من الخدمات الأخرى التي تقدمها المصارف بانخفاض تكلفتها والسرعة في التنفيذ، والسهولة في الاستخدام، كما أنها تتمتع بأعلى درجة من الحماية والأمان وذلك لخضوعها للرقابة والمتابعة من قبل إدارة المصرف[3].

الفرع الثالث: الكفالات المصرفية وخطابات الضمان

تعد الكفالات المصرفية وخطابات الضمان من الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء، كما أنها تمثل عنصراً أساسياً في عمل المنظمات، إذ لا يمكن لأية منظمة أو مؤسسة ممارسة عملها دون التعامل مع هذه الخدمات. وقد عد الفقهاء والمشرعون الإسلاميون الكفالات المصرفية وخطابات الضمان مصطلحان يشيران إلى مدلول فقهي واحد ويحققان هدفاً واحداً[4].

أولاً: مفهوم الكفالة والضمان لغة

كفالة لغة تعني ضمنه. ويقال: كَفَل المال، وكفل عنه بالمال لغريمه. فهو كافل. جمع كُفَّل. وهو وهي كفيل. جمع كفلاء. و(أكفله) المال: ضمّنه إياه[5]. والصغير: رباه وأنفق عليه[6]. وفي

1 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص313

2 عيروط، رلى مصطفى محمد (2014). **أثر الاستثمار في رأس المال الفكري في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية: دراسة مقارنة**. مرجع سابق، ص42.

3 السلامة، عبد العزيز بن محمد (2009). **الحوالة المصرفية: دراسة فقهية**. مرجع سابق، ص3.

4 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص299

5 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص239.

6 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط**. ج2، مرجع سابق، ص792.

التنزيل العزيز: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[1]. و(الكفيل): المثيل. يقال: ما لفلان كفيل. والكافل، والضامن جمع كفلاء[2].

والضمان لغة من (ضَمِنَ)، يقال: (ضَمِنَ) الرجل ونحوه ضماناً: كَفَلَه أو التزم أن يؤدي عنه ما قد يقصّر في أدائه[3]. والضامن: الكفيل أو الملتزم أو الغارم. جمع ضُمَّان وضَمَنَةٌ. و(الضَّمان): الكفالة والإلتزام[4].

يتضح من المعنى اللغوي للكفالة والضمان أن المصطلحين يشيران إلى ذات المعنى، وبالتالي فإن المعنى الاصطلاحي لهما هو واحد.

ثانياً: مفهوم الكفالات المصرفية وخطابات الضمان اصطلاحاً

عرفت الكفالة المصرفية بأنها تعهد خطي صادر من المصرف بطلب من العميل ومقيد بوقت محدد يتضمن دفع مبلغ معين لطرف آخر (المستفيد من العميل) لقاء قيام العميل بتنفيذ أمر ما، وتكون هذه الكفالة ضمان حق للمستفيد في حال تأخر العميل عن السداد أو لم يلتزم بشروط أداء العمل، حيث يقوم المصرف بسداد حق المستفيد ويسترجعها بعد ذلك من العميل[5]. كما عرفت بأنها **"**تعهد كتابي صادر من قبل المصرف بطلب من العميل ويتعهد بموجبه بضمان التزام عملية المكفول بمبلغ محدد خلال مدة معينة تجاه طرف آخر، أي الدائن أو المكفول له، في حال فشل العميل بالوفاء بإلتزاماته أو ضل بشروط التعاقد تجاه الطرف الآخر**"**[6].

في حين عرفت خطابات الضمان بأنها تعهد كتابي يصدره بناء على طلب عميله بدفع مبلغ معين لطرف ثالث، فبدلا من قيام العميل بدفع المبلغ نقدا كتأمين للوفاء بالتزاماته فإنه يقدم خطاب ضمان مصرفي بالمبلغ المطلوب[7].

ومن التعاريف السابقة يتضح العناصر الأساسية للكفالات المصرفية وخطابات الضمان، وهي[8]:

1. **الكفيل:** وهو الشخص الذي يكفل المدين، ويجب أن يتصف بالأهلية والقابلية للكفالة.
2. **الأصيل:** وهو المدين الذي كفله آخر.
3. **المكفول له:** وهو الدائن.

---

1 آل عمران، آية: 44.
2 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج2، مرجع سابق، ص792.
3 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص161
4 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج1، مرجع سابق، ص544
5 عبد الرزاق، محمد سعيد عبد الرزاق (2012). **المكاسب غير الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.** مرجع سابق، ص19.
6 شبير، محمد عثمان (1996). **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي.** مرجع سابق، ص249.
7 الوطيان، محمد (2000). **البنوك الإسلامية.** مرجع سابق، ص114.
8 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص299.

4. **المكفول به:** الدين الواجب أداؤه لصاحبه المكفول له.

ثالثاً: مشروعية الكفالات المصرفية وخطابات الضمان

شرع الإسلام الكفالة المصرفية مستنداً في ذلك قول رسول الله - صل الله عليه وسلم - في الخطبة عام حجة الوداع: "العارية مُؤَّداة، والزعيم غارم، والدين مقضي"[(1)]. أي من ضمن ديناً لزم أداؤه[(2)].

وثبت أن **النبي - صل الله عليه وسلم - كفل بعض أصحابه، حيث رُوي عن ابن العباس رضي الله عنه: "أن رجلاً لزم رجل غريماً له بعشرة دنانير على عهد رسول الله - صل الله عليه وسلم -، فقال: ما عندي شيئ أعطيكه. فقال: لا والله! لا أفارقك حتى تقضيني أو تأتيني بحميل، فجرّة إلى النبي - صل الله عليه وسلم -. فقال له النبي - صل الله عليه وسلم - "كم تستنظره؟" فقال: شهراً. فقال رسول الله - صل الله عليه وسلم - "فأنا أحمِل له" فجاءه في الوقت الذي قال النبي - صل الله عليه وسلم -. فقال له النبي - صل الله عليه وسلم - "من أين أصبت هذا؟" قال: من معدن. قال "لا خير فيها" وقضاها عنه. فتحمَّل بها النبي - صل الله عليه وسلم -، أي تكفل بها فقضاها عنه"[(3)].**

والحميل تعني: الكفيل[(4)].

رابعاً: التكييف الفقهي للكفالة المصرفية وخطابات الضمان

تعد الكفالة من الأعمال النافعة، التي يستحق عليها فاعلها مكافأة استناداً إلى حديث رسول الله - صل الله عليه وسلم - **"من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه"**[(5)] ذلك الأمر الذي يعني أن العوض العوض والمكافأة جائزة شرعاً حتى لو لم يشترطها الكفيل، فإذا كان معتاداً لها يحق له أخذ العوض عليها، وإذا تركه فإنه يكون متبرعاً بها للمكفول عنه. وعلى الخلاف من ذلك، فإن لم يكن

---

1 بن سودة، أبي عيسى محمد بن عيسى (د. ت). **الجامع الصحيح.** ج3، تحقيق وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر. كتاب البيوع، باب ما جاء في أنّ العارية مُؤدّاة، حديث رقم 1265، ص556

2 المباركفوري، الإمام الحافظ أبي العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (د. ت). **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي.** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. كتاب البيوع، باب ما جاء في أنّ العارية مُؤدّاة، حديث رقم 1265، ص402

3 القزويني، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (د. ت). **سنن ابن ماجه.** ج2، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحيار الكتب العربية. كتاب الصدقات، باب الكفالة، حديث رقم 2406، ص804.

4 القزويني، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (د. ت). **سنن ابن ماجه.** ج2، مرجع سابق، كتاب الصدقات، باب الكفالة، حديث رقم 2406، ص804

5 السجستاني، الإمام الحافظ أبي داوود سليمان بن الأشعث الأزدي (2009). **سن أبي داود.** ط1، تحقيق وتعليق: وتعليق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قرة بللي وعبد اللطيف حرز الله، ج7، دار الرسالة العالمية، دمشق، سوريا، ص433، أبواب النوم: باب في الرجل يستعيذ من الرجل، حديث رقم 5109.

معتاداً على الكفالة فلا يجوز له الحصول على عوض ويستحق فقط ما ينفقه من مصاريف إدارية وغيرها دون مقابل[1].

وقد أشار مجمع مجمع الفقه الإسلامي الدورة الثانية المنعقد في جدة خلال الفترة من 22-28 / 12 / 1985 إلى أن الكفالة "هي عقد تبرع يقصد به الإرفاق والإحسان، ولا يجوز أخذ العوض على عليها، لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعاً على المقرض، وذلك ممنوع شرعاً"[2].

وفي هذا السياق، فقد برزت بعض الآراء التي ترجح أن قيام المصارف الإسلامية بأعمال الكفالة المصرفية لا يدخل ضمن نطاق التكافل أو التضامن بين أفراد المجتمع مثبتين رأيهم هذا بأن الأموال التي يتعامل بها المصرف ليست أموالاً مملوكةً لهم بل هي أموال مستحقة للمودعين وبالتالي لا يحق للمصرف التبرع بها أو تقديمها دو مقابل ذلك لأن الغاية من إيداعها يتمثل في التنمية والاستثمار[3].

أما فيما يتعلق بخطابات الضمان، فقد بين بعض المشرعين أن خطابات الضمان يمكن اعتبارها أحد أمرين، فهي إما أن تكون عقد وكالة، وإما أن تكون عقد كفالة[4]. إلاّ أنه ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي اعتبارها عقد وكالة شريطة تغطيتها بالكامل أو جزئياً، حيث ينوب المصرف بالدفع عن الوكيل في حالة عدم الإلتزام. وبهذا الاعتبار فإنه يحق للمصارف الإسلامية أخذ أجر عليها مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد. أما إذا كان خطاب الضمان دون غطاء فهي كفالة ولا يحق للمصرف أخذ أجر عليه باستثناء المصاريف الإدارية المحمّلة على إصدار خطابات الضمان[5].

وللبحث في حيثيات هذا الموضوع فقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 12 ما يأتي[6]:

"أولاً: إن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان، والتي يراعي فيها عادةً مبلغ الضمان ومدته، سواء كان بغطاء أو بدونه.

---

1 الغامدي، عبد العزيز بن محمد بن أحمد أبو راس (2005). **التكيف الشرعي للخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، ص44.

2 قرار مجمع الفقه الإسلامي الدورة الثانية المنعقد في جدة خلال الفترة من 22-28 / 12 / 1985، ص25. متاح على الموقع http://www.fiqhacademy.org.sa تاريخ الدخول 22 / 8 / 2017.

3 الغامدي، عبد العزيز بن محمد بن أحمد أبو راس (2005). **التكيف الشرعي للخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية**. مرجع سابق، ص44.

4 القرم، سليمان أحمد محمد (2003). **خطاب الضمان في المصارف الإسلامية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص48.

5 قرار مجمع الفقه الإسلامي الدورة الثانية المنعقد في جدة مرجع سابق، ص25.

6 قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (12) الدورة الثانية. مرجع سابق، ص25

ثانياً: إن المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان بنوعيه (الإبتدائي والنهائي) جائزة شرعاً مع عدم الزيادة على أجر المثل وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي يجوز أن يراعي في تقدير المصارف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء"

خامساً: إصدار خطابات الضمان والكفالة المصرفية في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة إصدار خطابات الضمان للعملاء من منظور عقد الوكالة وعقد الكفالة اللتان أحلتهما الشريعة الإسلامية، إذ يقوم العميل بدفع بإيداع جزء محدد من قيمة خطاب الضمان المصرف، حيث يجعل هذا الجزء من خطاب الضمان وكالة مما يحق للمصرف أخذ أجر عليه، أما الجزء المتبقي من قيمة الضمان فإنه يخضع للكفالة والتي تعقد من عقود التبرعات وبالتالي فإن المصرف لا يستحق أجراً عليه[1].

وجاء في بعض الفتاوي الصادرة عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أن إصدار خطابات الضمان يتم ضمن إطار صيغ الاستثمار الإسلامي المعروفة، مما يعني أن يكون موضوع خطاب الضمان جزءاً من مشاركة أو مضاربة بين المصرف والعميل[2].

الفرع الرابع: الأوراق المالية

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة بيع الأوراق المالية والاستثمار فيها من خلال شرائها وحفظها كأمانات، وتحصيل أرباحها الموزعة لأصحاب العلاقة، وضمان تسليفها، والإنابة عن الشركات المصدرة للاكتتابات فيها في تلقي اكتتابات الأفراد[3].

أولاً: مفهوم الورقة والمال لغة

(الوَرَق): المال من إبل ودراهم وغيرها. والوَرِق: الفضة، مضروبة كانت أم غير مضروبة كدراهم[4]. ويقال: اختَبَطَ منه ورقاً: أصاب منه خيراً. والأوراق المصرفية في الاقتصاد: الاقتصاد: أوراق يصدرها بنك الإصدار مشتملة على التزام بدفع مبلغ معين من النقود لحاملها عند الطلب[5].

1 العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص301

2 أبو غدة، عبد الستار (2002). **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية**. ط1، ج2، مجموعة دلة البركة، جدة، السعودية، ص147.

3 المشهراوي، أحمد حسين أحمد (2007). **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 إلى 2005**، مرجع سابق، ص61.

4 ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (1414هـ). **لسان العرب**. دار صادر، بيروت، لبنان، ص374.

5 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط**. ج2، مرجع سابق، ص1026.

المال لغةً من (مَوَل)، مولاً ومؤولاً: كثر ماله، وهو كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود، أو حيوان. جمع أموال. وقد أطلق في الجاهلية على الإبل. ويقال: رجلٌ مالٌ: ذو مال[1]. و(تموّلَ) الرجل صار ذا مال، و(موّله) غيره (تمويلاً)[2].

ثانياً: مفهوم الورقة المالية اصطلاحاً

عرفت الورقة المالية بأنها مستند يثبت أحقية صاحبها في تملك جزء من موجودات المنظمة، وما يتولد عنها من أرباح، وتقبل التداول في سوق المال بيعاً وشراءً[3]. كما عرفت بأنها أداة مالية قصيرة وطويلة الأجل، متداولة في سوق الأوراق المالية كالأسهم والمستندات تعطي الحق لصاحبها بالتصرف بها في أي وقت شاء وتوليد الأرباح منها[4].

ثالثاً: أنواع الأوراق المالية في المصارف الإسلامية

تتمثل الأوراق المالية بنوعين: الأسهم والسندات ويختلف السهم عن السند في كون أن الورقة المالية الأولى (السهم) تحقق لصاحبها عوائد مالية سنوية وهي من الأمور المقبولة شرعاً، بينما تحقق الورقة المالية الثانية (السندات) لصاحبها فوائد ثابتة وهي من الأمور التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية[5]. لذا فإن تعامل المصارف الإسلامية بالأوراق المالية يتمثل من خلال الأسهم.

فالسهم عبارة عن ورقة مالية تحقق لحاملها أرباحاً سنوية في حال ارتفاع قيمتها السوقية عن قيمتها الإسمية[6]. وتصنف إلى: أسهم عادية، وأسهم ممتازة.

حيث تمثل الأسهم العادية حصص معينة من رأس المال، تتضمن قيمة اسمية واحدة، وشهادتها هي مستند ملكية هذه الحصص والتي تخول لحاملها الحصول على أرباح غير ثابتة بمقدار عدد الأسهم الممتلكة[7]، ويتم توزيع الأرباح بعد الوفاء بالإلتزامات المترتبة على المنظمة المكتتب بها، بها، ولا يخضع السهم لفترة استحقاق محددة[8]. في حين تمثل الأسهم الممتازة مستند ملكية جزء

---

1 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج2، مرجع سابق، ص1026.
2 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص266
3 البرواري، شعبان محمد إسلام (2002). **بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة تحليلية.** ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ص29.
4 الشواورة، فيصل (2008). **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية.** مرجع سابق، ص147.
5 الزهار، خالد محمود وعبده، رامي صالح (2005). **نحو أسواق مالية إسلامية.** المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، يومي 8 - 9 مايو، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص5.
6 منصور، آلاء علي محمود (2013). **أثر الدخل من الفوائد وغير الفوائد على التدفقات النقدية التشغيلية في البنوك التجارية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 64.
7 كراجه، عبد الحليم (2002). **الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات.** مرجع سابق، ص89.
8 الزري، عبد النافع وفرح، غازي (2001). **الأسواق المالية.** مرجع سابق، ص47.

من رأس المال، تمكن حاملها من الحصول على الأرباح على شكل نسب مئوية ثابتة من القيمة الإسمية وذلك لاستقرار سعرها[1].

رابعاً: مشروعية التعامل بالأوراق المالية

أجاز قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في السعودية في عام 1992 رقم 63 التعامل بالأسهم بالعادية شريطة أن لا يتضمن نشاطها الأساسي أعمالاً محرمة، كما انه أقر بعدم جواز التعامل بالأسهم الممتازة كونها تنطوي على خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال أو مقدار من الربح أو تقديمها عند التصفية أو عند توزيع الأرباح". كما أجاز القرار الخدمات المتعلقة بالأسهم العادية من حيث الإصدار، وتقسيط سداد قيمة السهم عند الاكتتاب، وبيع السهم أو رهنه، وإصدار أسهم مع رسوم إصدار أو بعلاوة إصدار[2].

لا يمكن للمصارف الاسلامية ان تستثمر في جميع الأوراق المالية وذلك بسبب تعارضها مع أحكام الشريعة الاسلامية، ومن أهم الأوراق المالية المتداولة السندات وشهادات الاستثمار وسندات الايداع والأسهم الممتازة والاسهم العادية، حيث أجمع علماء الأمة الاسلامية على حرمة الاستثمار في هذه الأنواع باستثناء الأسهم العادية.

فالقاعدة التي تتبعها المصارف الاسلامية عند الاستثمار في الأسهم العادية هي ممارسة الشركة مصدرة الأسهم لأعمال حلال أو ان يغلب على أعمالها وايرادتها الحلال اذا ابتليت بالتعامل مع البنوك الربوية كما هو حال كثير من الشركات المساهمة هذه الأيام[3].

الفرع الخامس: بطاقات الائتمان

أضحت بطاقات الائتمان في الوقت الحالي أحد أهم الخدمات المصرفية ومن أبرز النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية المختلفة، كما أنها باتت تمثل أحد أهم ضروريات الأفراد في المجتمعات المتقدمة والنامية. وتعد خدمة إصدار بطاقات الائتمان من الخدمات المستحدثة في المعاملات المالية.

أولاً: مفهوم الائتمان لغة

الائتمان لغة: من الفعل أمِنَ وهو من الأمان والأمانة، والأمان الصدق والطمأنينة والعهد والحماية، والمأمون به الثقة[4]. وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، وائتمن فلاناً على

---

1 الشبلي، محمد والشبلي، طارق (2000). **مقدمة في الأسواق المالية والنقدية.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص25.

2 قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في السعودية في عام 1992 رقم 63. www.iifa-aifi.org، تاريخ الدخول 22 / 8/ 2017.

3 الوادي، محمود حسين (2014)، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، دار المسيرة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 280.

4 البستاني، بطرس (1987). **محيط المحيط.** مكتبة لبنان، بيروت، بيروت، لبنان، ص17.

كذا: إتخذه أميناً عليه[1]. وأمنت غيري من الأمن والأمان، ورجل أمين وأمان أي له دين وقيل مأمون به ثقة[2].

ثانياً: مفهوم الائتمان وبطاقات الائتمان اصطلاحاً

عرف الائتمان من منظور مصرفي إسلامي بأنه الثقة التي يمنحها المصرف للعميل من أجل حصول هذا الأخير على مبلغ من المال على أساس شرعي اقتصادي محدد لأداء منفعة معينة خلال فترة زمنية محددة[3].

أما بطاقة الائتمان فقد عرفت بأنها "مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري - بناءً على عقد بينهما - يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع"[4]. كما عرفت بأنها أداة مصرفية تقدمها مؤسسة مالية لشخص طبيعي أو اعتباري تخول له إجراء عملية السحب النقدي أو شراء السلع والخدمات شريطة التزام المؤسسة بالسداد عن حاملها وتحصيل قيمتها من المصدر له من حسابه خلال فترة زمنية محددة[5]. وعرفت بأنها بطاقة خاصة ممغنطة صادرة عن المصرف تسهل لحاملها إجراءات الحصول على السلع والخدمات وإتمام عمليات السحب النقدي دون الدفع مباشرةً، حيث يلتزم المصرف بتسديد قيمة ما حصل عليها وخصم القيمة من حسابه لاحقاً[6].

ومن التعاريف السابقة تتضح العناصر الأساسية لبطاقة الائتمان، وهي[7]:

1. **مصدر البطاقة:** وهي المؤسسة المالية المصدّرة للبطاقة الائتمانية.
2. **حامل البطاقة الائتمانية:** وهو الشخص المخوّل له باستخدام البطاقة الائتمانية، والملتزم لدى المصرف بسداد القيمة المترتبة عن استخدامه لها.
3. **قابل البطاقة الائتمانية:** وهو المتعاقد مع المصرف على تقديم السلع والخدمات التي يسعى حامل البطاقة للحصول عليها من المصرف

---

1 معلوف، لويس (1991). **المنجد في اللغة والإعلام.** ط1، دار المشرق، بيروت، بيروت، لبنان، ص18.

2 ا ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (1414هـ). **لسان العرب.** مرجع سابق، ص106

3 عرفات، فتحي شوكت مصطفى (2007). **بطاقات الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص47.

4 قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في السعودية في عام 1992 رقم 63. مرجع سابق.

5 السواح، نادر شعبان (2006). **النقود البلاستيكيه واثر المعاملات الالكترونيه.** الدار الجامعيه، القاهره، مصر، ص17.

6 شاشو، إبراهيم محمد والحموي، أسامة (2011). **بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي.** مرجع سابق، ص655.

7 زعتري، علاء الدين (2008). **الخدمات المصرفية.** ط2، دار الكلم الطيب، دمشق، سوريا، ص562.

ثالثاً: أهمية البطاقات الائتمانية

تمثل البطاقات الائتمانية أحد متطلبات العصر الحديث[1]، وتتميز بما يأتي[2]:

1. السهولة في الاستخدام كونها تتم من خلال الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة.
2. حماية الأموال من السرقة والضياع، إذ يستطيع حاملها سداد قيمة مشترياته دون حمل المبالغ المالية، كما تخفف على التاجر (المتعاقد) حفظ مبالغ مالية ضخمه في مكان تقديم الخدمة او السلعة.
3. يتم سداد قيمة مشتريات البطاقة على دفعات نظراً لعدم إلزام المصرف له بسداد قيمتها فوراً.
4. يحصل حاملها على امتيازات خاصة من المؤسسات المصدرة لها.
5. المساهمة في توظيف أموال المصرف بما يتناسب مع موارده وإمكاناته.
6. تحقيق الدخل للمصرف وتوفير قدر من السيولة
7. استقطاب المصرف والمتعاقد مع المصرف أكبر شريحة من العملاء

رابعاً: مشروعية البطاقات الائتمانية

أجاز الشارع بمشروعية البطاقات الائتمانية شريطة عدم تضمينها لفائدة ربوية، إن تكون تلك البطاقات الخالية من الفائدة على أساس عقد حوالة، أو حوالة على دين. أما البطاقات الائتمانية التي تشتمل على عقد إقراض ربوي فهي محرمة[3].

خامساً: التكيف الفقهي للبطاقات الائتمانية

يتباين التكييف الفقهي للبطاقات الائتمانية بناءً على العلاقة القائمة بين أطراف البطاقة.

أولاً: التكييف الفقهي للبطاقات الائتمانية بناءً على العلاقة القائمة بين مصدرها وحاملها

حيث يختلف التكييف الفقهي لتلك العلاقة بناءً على فترة استخدامها، حيث تخضع تلك العلاقة للحوالة والتي تكون بعد استخدامها، ذلك أن حامل البطاقة أحال التاجر على مصدر البطاقة

1 شاشو، إبراهيم محمد والحموي، أسامة (2011). **بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي.** مرجع سابق، ص657.

2 العصيمي، محمد بن مسعود بن محمد (1424هـ). **البطاقات الدائنة: تاريخها وأنواعها وتعاريفها وتوصيفها ومزاياها وعيوبها.** ط1، دار ابن الجوزي، السعودية، ص42. عرفات، فتحي شوكت مصطفى (2007). **بطاقات الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي**، مرجع سابق، ص66.

3 الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (1996). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير** . ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص325.

لتحصيل مستحقاته المفروضة على حامل البطاقة، وتعد الحوالة في هذه الحالة حوالة دين والتي تندرج تحت بندين[1]:

البند الأول: إما أن تكون حوالة مقيدة، وذلك بتوافر الشروط الآتية:

1. أن يمتلك حامل البطاقة حساباً لدى المصرف المصدر للبطاقة.
2. تم الاتفاق على أن يقوم المصرف بدفع المبالغ المترتبة عن استخدام البطاقة من حساب حاملها.

ويعتبر المصرف في هذه الحالة محال عليه، وحامل البطاقة محيل، والتاجر محال.

البند الثاني: أن تكون حوالة مطلقة، وذلك بتوافر الشروط الآتية:

1. عدم امتلاك العميل (حامل البطاقة) حساب لدى المصرف مصدر البطاقة.
2. قبول المصرف مصد البطاقة الوفاء بالالتزامات المستحقة على حامل البطاقة والمطالبة بالسداد في وقت آخر دون فائدة.

ومن الجدير بالذكر أنه تم استثناء الفترة السابقة لاستخدام البطاقة من تكييفها بالحوالة كون أنه لم ينشأ عنها دين، إذ أن من أركان الحوالة قيام الدين المحال، وفي هذه الفترة لم ينشأ دين، وإنما نشأ بعد استخدامها.

ثانياً: التكييف الفقهي للبطاقات الائتمانية بناءً على العلاقة القائمة بين مصدرها والتاجر

تخضع العلاقة بين مصدر البطاقة وقابلها (التاجر) لعلاقة الكفالة المقترنة بالحوالة التي وقعت بين حامل البطاقة ومصدرها وكان قابلها (التاجر) محالاً، وتعتبر الكفالة هنا ضمان حق للتاجر بالتزام المصدر بالأداء دون الرجوع على المحيل. وفي حال كان المتعهد بالدفع هو التاجر (المصرف التاجر وليس المصدر) فإن علاقة المصرف التاجر بالتاجر تدخل ضمن نطاق الكفالة وليست الحوالة، لعدم معرفة حامل البطاقة المصرف التاجر[2].

ثالثاً: التكييف الفقهي للبطاقات الائتمانية بناءً على العلاقة القائمة بين حاملها وقابلها

تخضع العلاقة بين حامل البطاقة وقابلها (التاجر) لعلاقة الحوالة شريطة استخدام البطاقة، وفي هذه الحالة يعتبر التاجر (المحال) لاستيفاء مستحقاته على حامل البطاقة من المصرف التاجر وكيل المصدر (المحال عليه)، كما يعتبر التاجر مكفولاً له بموجب كفالة مصدر البطاقة[3]، وهو الرأي الراجح.

---

1 أبو غدة، عبد الستار (2002). **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية.** مرجع سابق، ص219 - 220.
2 أبو غدة، عبد الستار (2002). **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية.** مرجع سابق، ص225.
3 أبو غدة، عبد الستار (2002). **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية.** مرجع سابق، ص228.

المبحث الثاني: ربحية المصارف الإسلامية

تعد الربحية من أولى الأهداف التي تضعها إدارة المنظمات في أعلى درجات سلم اهتماماتها، وفي مقدمة أولوياتها، ومن ضمنها المصارف الإسلامية مع فارق بينها وبين غيرها من المؤسسات المالية الأخرى في الوسائل والآليات المتبعة في تحقيقها[1]. ذلك أن تحقيق الأرباح من شأنه أن يوفر لها أرضية صلبة تستند عليها في مزاولة أنشطتها وعملياتها، والتوسع والتنوع فيها، والمحافظة على قيمتها ومكانتها السوقية، وبالتالي ضمان نموها واستمرارها[2].

وسعي المصارف إلى تحقيق الأرباح وتنميتها وتعظيمها من خلال تعاملها بالأموال من شأنه أن يمدها بمصدر تمويل ذاتي، من خلال ما تعكسه أرباحها من صورة إيجابية عن أداء المصرف[3]، وبالتالي تشجع المستثمرين على الاكتتاب في أسهم المصرف[4].

المطلب الأول: مفهوم الربح والربحية

الفرع الأول: مفهوم الربح لغة

(الرِّبْحُ): المكسب. وما يدفعه المقترض من زيادة على ما اقترضه وفقاً لشروط خاصة. جمع أرباح. وفي علم الاقتصاد: الفرق بين ثمن البيع ونفقة الإنتاج. والربح الإجمالي: كل المكاسب التي يحصل عليها رب العمل. والربح الصافي: ما يحصل عليه رب العمل علاوةً على فائدة رأس ماله وأجر إدارته[5]. و(رَبِحَ) في تجارته بالكسر: رِبْحاً، ورَبْحاً، ورَباحاً: كسبت، وتعني الزيادة والنماء في التجارة[6]. ويقال: رَبِحَ التاجر في تجارته[7].

---

1 عبادة، إبراهيم عبد الحليم (د. ت). **مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة.** ط1، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص2.

2 القعايدة، فادي فلاح (2012). **أثر الإندماج على الربحية دراسة حالة البنك الأهلي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص29.

3 المشهراوي، أحمد حسين أحمد (2007). **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 إلى 2005**، مرجع سابق، ص64.

4 Dalniela, L.A, Brian, W.N. (2010). Opportunity Costs and Non Scale Free Capabilites: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers. **Strategic Management Journal,** Vol. 31, No. (7), p.780-801, p.782. Wasiuzzaman, S. & Tarmizi, H. (2010). Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical analysis. op. cite., p. 54.

5 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج1، مرجع سابق، ص322.

6 ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (1414هـ). **لسان العرب.** ج2، مرجع سابق، ص442

7 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص97

الفرع الثاني: مفهوم الربح والربحية اصطلاحاً

برزت العديد من المداخل التي بحثت في موضوع الربح.

فمن جهة المدخل الاقتصادي، عرف الربح بأنه صافي العائد المتحقق في الثروة الحقيقية والقابلة للتوزيع على المستثمرين دون إحداث خلل في رأس المال المستثمر[1]، ويحتسب بالاعتماد على ثلاثة عناصر، وهي: صافي الموجودات في بداية الفترة، والإضافات المتحققة على رأس المال خلال الفترة، وتوزيعات الأرباح التي تمت خلال الفترة، وإجمالي العناصر الثلاث يمثل صافي الموجودات في نهاية الفترة[2].

ومن جهة المدخل المالي، عرف الربح بأنه الوصول إلى الحد الأدنى من الأرباح التي تم تحقيقها عن أداء نشاط أو عمل مقارنةً بما تم تحقيقه من الأنشطة والعمليات المماثلة، بحيث يكون الحد الأدنى بمساواة الأرباح الحالية للأرباح المحققة مسبقاً من أداء الأنشطة والعمليات المماثلة والتي تحمل نفس درجة المخاطرة[3].

ومن جهة المدخل المحاسبي، فقد عرفت الربح بأنه حاصل الفرق بين الإيرادات الناجمة عن أداء الأنشطة والعمليات وما يقابلها من تكلفة تاريخية تمت خلال الدورة المحاسبية[4].

أما الربحية فقد عرفت بأنها انعكاس للمقدرة التي تتمتع بها المنظمة في توليد الإيرادات الناجمة عن أداء أنشطتها وعملياتها، ومستوى الكفاء التي يتمتع بها أداؤها المالي في استغلال مواردها المتاحة بالشكل الأمثل في توليد أكبر قدر من العوائد الممكنة[5].

المطلب الثاني: أهمية الربحية للمصارف الإسلامية وأساليب تحقيقها وتعظيمها

تتمثل أهمية الربحية في مختلف المنظمات وبما فيها المصارف بشكل عام بتوليد الثروة للمساهمين وتعظيمها، مما ينعكس إيجاباً على قدرة المصرف بتحقيق أهدافه المتأتية من الوصول إلى هذا الربح[6]، كما أنه وعملاً بالدور الاقتصادي المناط بالمصارف، فإن أهمية تحقيق

1 الحيالي، وليد (1996). **المحاسبة المتوسطة.** ط1، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص65

2 رمضان، عماد محمود عودة (2014). **علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013)**، مرجع سابق، ص56.

3 أبو زعيتر، باسل (2006). **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص69.

4 حنان، رضوان (2003)، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، عمان، الأردن، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، ص28

5 Dalniela, L.A, Brian, W.N. (2010). **Opportunity Costs and Non Scale Free Capabilites: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers,** op. cite, p.782.

6 المشهراوي، أحمد حسين أحمد (2007). **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 إلى 2005**، مرجع سابق، ص64.

المصارف للربح يتمثل في بناء صورة إيجابية عن مدى الكفاءة التي تتمتع بها إدارة المصرف، وتعزيز الثقة بأنشطته وعملياته ومستوى الجودة في الخدمات التي يقدمها[(1)]، وإكساب المصرف القدرة على اقتناص الفرص والتصدي للمخاطر والتغيرات المحيطة به، وتنمية مصادره الداخلية وتأسيس قاعدة متينة من رأس المال من خلال تكوين الاحتياطيات[(2)].

ولتحقيق هذه الأهمية وجب على المصارف الإسلامية القيام بما يأتي[(3)]:

1. زيادة الوعي المصرفي الإسلامي لدى أفراد المجتمع من خلال توزيع النشرات وعقد الدورات والمؤتمرات لأفراد المجتمع والعاملين في المصارف الإسلامية.
2. اتساع نطاق عمل المصارف الإسلامية من خلال إنشاء العديد من الفروع وتقديم خدمات تلبي احتياجات مختلف القطاعات والأنشطة.
3. استقطاب الكوادر البشرية ذات الخبرة والكفاءة بالعمل المصرفي الإسلامي، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمطورة في أداء العمليات.
4. استحداث أدوات مالية إسلامية قادرة على مواجهة مخاطر السوق المالي ومتطلبات السيولة.
5. تحقيق الكفاءة في إدارة النفقات والمصارف المتولدة عن العمليات والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية.
6. تحقيق الاستغلال الأمثل في الموارد والإمكانات المتاحة لدى المصارف الإسلامية.
7. تحقيق الجودة في الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها وتحسينها وتطويرها، واستحداث خدمات جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوظيفها في أنشطة وعمليات استثمارية إسلامية تلبي احتياجات ومتطلبات أكبر قدر من العملاء.

وترجح الدراسة أن هذا الأسلوب الأخير يعد من أهم الأساليب التي تأتي بآثار إيجابية على عمل المصارف الإسلامية، فقد أشارت التعريفات السابقة للخدمات المصرفية أن أحد الغايات التي تدفع المصارف إلى تقديم الخدمات هو تحقيق أهدافها وغاياتها، وأبرزها بل وأهمها هو تحقيق هدفها الأساسي الذي من أجله وجدت، والمتمثل في توليد العوائد وتحقيق الأرباح. ومن الأمور

---

1 اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، وطراونة، مدحت إبراهيم (1997)، **إدارة البنوك**، عمان، الأردن،ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص119.

2 رمضان، عماد محمود عودة (2014). **علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013)**، مرجع سابق، ص57.

3 النشرتي، مصطفى (2008). تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر، مرجع سابق، ص12. رمضان، عماد محمود عودة (2014). **علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013)**، مرجع سابق، ص57.

التي لا تحتمل الجدل أو النقاش أن التزام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية وخاصة تلك التي تتسم بالقدرة على توليد الأرباح والتي تتمتع بأعلى قدر من الجودة تعد نقطة الإنطلاق نحو تحسين وتطوير أداء المصارف وبالتالي تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الربحية في المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات التي تقف حجر عثرة أمام توليد للأرباح وتعظيمها، فمن هذه التحديات ما هو مرتبط بالمصرف الإسلامي (تحديات داخلية) ومنها ما هو مرتبط ببيئتها المحيطة بها (تحديات خارجية).

أولاً: التحديات المرتبطة بالمصرف الإسلامي (التحديات الداخلية)

حيث تتأثر مقدرة المصارف الإسلامية على توليد الأرباح وتحقيق الربحية بما يأتي:

1. مستوى الخبرة والكفاءة المصرفية التي تتمتع بها إدارة المصارف الإسلامية وإلمامها بأساليب التخطيط والتنظيم والرقابة في تحقيق المواءمة بين العوائد والمخاطر واستراتيجيات توليد الأرباح[1].
2. القيمة الإجمالية لموجودات المصارف الإسلامية وحقوقها الملكية، إذ أن الوصول إلى أعلى مستوى في هاتين القيميتين من شانه أن يمكن المصارف الإسلامية من اقتناص الفرص الاستثمارية المختلفة والإقبال عليها[2].
3. مدى تنوع الأساليب والاستراتيجيات التي تتبعها المصارف الإسلامية في استقطاب الودائع والتي تعد عصب الخدمات المصرفية الإسلامية[3].
4. قدرة المصارف الإسلامية على استغلال مواردها وإمكاناتها المالية المتاحة بالشكل الأمثل في العمليات الاستثمارية[4].
5. مقدرة المصارف الإسلامية على الموازنة بين الربحية والسيولة والاحتفاظ بالنسبة القانونية للسيولة لتجنب المخاطر والتهديدات[5].

1 الرشدان، أيمن أحمد (2002). **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**. رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص56.

2 الخالدي، حمد عبد الحسين (2009). **أثر الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطرة المصرفية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ص7.

3 أبو زعيتر، باسل (2006). **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**. مرجع سابق، ص98.

4 الرشدان، أيمن أحمد (2002). **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**. مرجع سابق، ص56.

5 شاهين، علي عبد الله، وصباح، بهية مصباح (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني. **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، ص13 - 15.

Kok, Y. T.; Tan, S. Y.; Yong, M. S. & Tan, K. W. (2012). **The Determinants of Islamic Banks Profitability in Malaysia.** op. cite., p. 35.

6. ثقة العملاء بالمصارف الإسلامية والخدمات التي تقدمها، إذ أن قِدَم المصرف واتساع مساحته الجغرافية ومستوى الكفاءة التي يتمع بها موظفوه من شانه أن يساهم في استقطاب العملاء والمحافظة على العملاء الحاليين وبالتالي تعظيم أرباح المصرف جراء الرغبة في الحصول على خدماته المختلفة[1].

ثانياً: التحديات المرتبطة بالبيئة المحيطة بالمصرف الإسلامي (التحديات الخارجية)

حيث تتأثر مقدرة المصارف الإسلامية على توليد الأرباح وتحقيق الربحية بالظروف والتغيرات السياسية والاقتصادية المحيطة بها وما تخلفه من آثار وتبعات تنعكس سلباً على أصول ومطلوبات المصارف الإسلامية وبالتالي على ربحيتها[2]، وما تفرضه البنوك المركزية من سياسات نقدية، بالإضافة إلى تذبذب أسعار الأوراق المالية وعدم استقرارها[3].

1 خريوش، حسني علي، وصيام، وليد زكريا (2002). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن. **مجلة الاقتصاد والإدارة**، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 16، العدد 2، جدة، السعودية، ص142. خريوش، حسني علي، والعبادي، محمد (2004)، تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات –سلسلة العلوم الإنسانية**، المجلد 19، العدد 2، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص3.

2 الرشدان، أيمن أحمد (2002). **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية.** مرجع سابق، ص55.

3 أبو زعيتر، باسل (2006). **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين.** مرجع سابق، ص97.

Fadzlan, Sufian & Fakarudin, Kamarudin (2013). **Determinants of Revenue Efficiency of Islamic Banks Empirical Evidence from the Southeast Asian Countries.** op. cite., p.560

المبحث الثالث: مفهوم الأداء المالي وأهميته ومؤشراته

يعد موضوع الأداء من المواضيع التي مازالت حتى الوقت الحالي موضع نقاش وجدال على مستوى واسع للوصول إلى تحديد ماهيته نتيجة تعدد وتباين الاغراض والاتجاهات التي يقوم عليها هذا المفهوم، فهناك من صب موضوع الأداء على تحقيق الأهداف المالية للمنظمة، وهناك من تطرق له من جانب تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للمنظمة. وهذه النقاشات والحوارات لم تقم من فراغ، بل عد الدافع وراءها للمكانة التي وصل إليها هذا الموضوع في بيئة الأعمال، والغاية التي تسعى عملية تقييم الأداء في الوصول إلى الكفاءة باستخدام الموارد والإمكانات المتاحة، وإصدار حكم على مدى قدرتها وتفوقها في تحقيق الأهداف المرجوة[1].

فالأداء يقدم تصوراً عن دور المنظمة استغلال واستثمار موارها وممتلكاتها بكفاءة وفاعلية، وبما يضمن تحقيق أهدافها لضمان وجودها واستمرارها، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يحيط بها من أحداث وتغيرات داخلية وخارجية ذات تأثير على المنظمة، كونها ـ أي الأحداث والتغيرات ـ تحمل العديد من التأثيرات التي قد تكون إما إيجابية أو سلبية على المخرجات النهائية لمهام وأنشطة المنظمة[2]. ولكي تستطيع المنظمة تحقيق المواءمة بين مواردها وممتلكاتها وبين المتطلبات الخارجية، لا بد لها من الوقوف على ما تستطيع تحقيقه من أداء وأنجاز، وإدراك درجة التناغم بين عملياتها والمتغيرات الخارجية[3].

المطلب الأول: مفهوم الأداء والأداء المالي

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي ما زال يحظى به موضوع الأداء من قبل الإداريين والباحثين والمفكرين الاقتصاديين، إلاّ أنه لغاية هذه اللحظة لم يتم التوصل لصيغة واضحة ومحددة وموحدة له[4]، نظراً لتعدد وتباين الزوايا التي تم النظر من خلالها لهذا الموضوع، والتي ركزت في مجملها على الهدف المرجو والذي تسعى المنظمات للوصول إليه من تحقيق الأداء، ناهيك عن اختلاف وتعدد المقاييس التي تم الاعتماد عليها في البحث في فحوى الأداء وقياسه[5].

---

1 تيمجغدين، عمر (2013). **دور إستراتجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص47.

2 نعمه، نغم حسين (2000). **أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء المنظمي: دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاع المختلط.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ص56.

3 بلاسكة، صالح (2012). **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص3.

4 Armstrong, M. (2006). **Performance Management: Key Strategies and Practical Guidelines**. 3rd ed., Kogan Page Limited, U.K, p.7

5 الداوي، الشيخ (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. **مجلة الباحث**، العدد (7)، الجزائر، ص217 - 227، ص217.

الفرع الأول: مفهوم الأداء لغة

الأداء لغة مشتق من الفعل أدى. يقال (أدّى) الشيء: قام به. والدين: (تأدية) قضاه، والصلاة: قام بها لوقتها، والشهادة: أدلى بها. وإليه الشيء: أوصله إليه[1]. والاسم (الأداة) وهو (أدّى) للإمانة من فلان بالمد و(تَأدّى) إليه الخبر أي انتهى[2]. والأداء: التأدية. والتلاوة[3].

والأداء (Performance) مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية (Performare)، والتي تشير إلى إنجاز العمل وأداء المهمة[4].

الفرع الثاني: مفهوم الأداء اصطلاحاً

عرف الأداء اصطلاحاً بأنه النتائج النهائية للأنشطة والفعاليات التي تؤديها المنظمة بكفاءة وفاعلية[5]. وعرف بأنه المحصلة النهائية لأداء عمل ما تم القيام به تحقيقاً للمصالح والأهداف المحددة مسبقاً من قبل المنظمة[6]. كما عرف بأنه قدرة المنظمة على الوصول إلى أهدافها باستخدامٍ محدود للموارد والإمكانات ذات سمات معينة وبالحد الأدنى من التكلفة[7]. وعرف أيضاً بأنه انعكاس لقدرة المنظمة على استخدام الوسائل الملائمة لتحقيق غاياتها النهائية[8]. وعرف كذلك كذلك بأنه خلاصة تفاعل وتداخل كافة العناصر والعوامل والمقومات الداخلية والخارجية، وقدرة المنظمة على استغلالها في خدمة مصالحها وتحقيق أهدافها[9].

ومفهوم الأداء المصرفي لا يختلف كليا عن مفهوم الأداء بشكل عام، حيث عرف الأداء المصرفي بأنه مقياس لقدرة المصرف على استغلال كافة موارده وإمكاناته المادية والبشرية والمالية بالشكل الأمثل في الوصول إلى تحقيق أهدافه المطلوبة بناءً على ما يحيط به من عوامل

---

1 ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (1414هـ). **لسان العرب.** مرجع سابق.

2 الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص5

3 أنيس وآخرون (2004). **المعجم الوسيط.** ج1، مرجع سابق، ص10.

4 الداوي، الشيخ (2010). **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء.** مرجع سابق، ص217. الزيادات، علي عبد الفتاح حمدان (2015). **أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص74.

5 Molina, C. & Callahan, J. (2010). Fostering Organizational Performance.**The Role of of Journal of Management Development,** Vol. 29, No.1, p.389

6 عباسي، صابر وشعوبي (2013). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، الجزائر. **مجلة الباحث**، العدد (12)، ص117 - 128، ص118.

7 المانع محمد بن علي (2006). **تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص 81.

8 الغالبي، طاهر محسن منصور وإدريس، وائل محمد صبحي (2007). **الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل).** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 77.

9 Allen, R.S. & Helms, M.M (2006). Linking Strategic Practices and Organizational Performance to Porter's Generic Strategies. **Business Process Management Journal,** VOL. 12, No. (4), p 433-454, p.437

ومتغيرات[1]. كما عرف بأنه ما يستلزم المصرف من موارد وإمكانات، وما يقوم به من أنشطة ومهام، وما يتبناه من سياسات واستراتيجيات تعزز من قدرته وتزيد من كفاءته في القيام بعملياته وتقديم خدماته المصرفية وبالتالي تحقيق أهدافه[2].

وترجح الدراسة أن الأداء المصرفي هو انعكاس لقدرة المصرف على تحقيق أهدافه والوصول لغاياته وذلك من خلال الاستفادة من موارده وإمكاناته وقدراته وضمان الاستغلال الأمثل لها، آخذاً بعين الإعتبار العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على بيئة العمل في المدى الطويل والقصير.

الفرع الثالث: مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المصطلحات التي تبحث في إمكانية وقدرة المصارف على الوصول إلى أهدافها المالية والتي تعد من أبرز الأهداف التي تسعى المصارف - بشكل عام - إلى تحقيقها[3]، فهو يعكس المكانة المالية التي حققها المصرف خلال فترة زمنية معينة[4]. فعلى الرغم الرغم من التباين بين المصارف من حيث طبيعة العمل والبيئة التي تنتمي لها والكيفية التي تستند عليها في تحقيق أهدافها ومستوى تقدمها وتطورها إلاّ أن تحقيقها للأهداف المالية يعد من الأهداف الأساسية والمشتركة فيما بينها، فهي تحمل بين طياتها القدرة التي تتمتع بها المصارف في توليد الأرباح وتعظيمها، وكيفية سير أنشطتها وعملياتها الداخلية والخارجية، وضبط الأخطاء والانحرافات التي قد تظهر في المستقبل، إلى جانب دوره في تقديم المعلومات اللازمة لأداء

---

1 الجبوري، مهدي عطية موحي (2007). مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2003. **مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة**، المجلد 14، العدد 1، جامعة بابل، العراق، ص252.

Abduh, Muhamad & Alias, Aizat (2014). Factors Determine Islamic Banking Performance in Malaysia: A Multiple Regression Approach. op. cite, p44.

2 حمزة، حيدر (2008). علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي: دراسة تحليلية. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد 68، ص83

3 الحسيني، فلاح والدوري، ومؤيد (2003). **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر.** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص44.

4 القضاة، مصطفى عبد الله أحمد (2015). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 205 - 2011. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 23، العدد 1، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص258.

Wenxiang, Lucy Lu & Taylor, Martin E. (2016). Which Factors Moderate the Relationship between Sustainability Performance and Financial Performance? A Meta Analysis Study. **Journal of International Accounting Research Spring**, 15 (1), p. 1-15, p. 3.

وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات[1]، إضافةً إلى أنها تعد مؤشراً على قابليتها للتقدم والتطور بأدائها المالي وزيادة قدرتها التنافسية على كافة المستويات وبالتالي نموها واستمراريتها[2].

ومما سبق، ترجح الدراسة أن الأداء المالي هو مؤشر على مدى تقدم وتطور المصرف في تحقيق أهدافه المالية من خلال ما يتبناه من توجهات وخطط وسياسات واستراتيجيات نحو ما يقوم به من أنشطة وعمليات تضمن لها توليد العوائد المالية وتعظيم الأرباح على المدى القصير والطويل.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

يشكل الأداء المالي حجر الأساس في تحقيق مجمل الأهداف التي ترمي إليها المنظمات، فالوصول إلى مستوى الأداء المالي المطلوب من شأنه أن يحقق ضمنياً مختلف أهداف المنظمة. وتبرز أهمية الأداء المالي في قدرته الكشف عن مستوى الأداء الكلي للمنظمة وبالأخص أداءها الاستراتيجي، وإبراز العناصر والمقومات الداخلية والخارجية للمنظمة والتي تزيد من إمكانية تحقيق أهدافها، وتعزيز كفاءتها في مواجهة التحديات واقتناص الفرص والتكيف مع الأحداث والتغيرات الخارجية المحيطة ببيئتها، كما يتيح لها فرصة الحصول على الموارد المالية اللازمة لأداء الأنشطة والعمليات الاستثمارية المختلفة[3].

وتتجلى أهمية الأداء المالي بالنسبة للمصارف في تعزيز موقفها التنافسي بين المصارف الأخرى ويحقق لها ميزة تنافسية[4]، إذ تنبع أهميته في متابعة أعمال المصرف وتفحص سلوكه ومراقبة أوضاعه وتقييم مستويات أدائه وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه المرغوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة

1 المطيري، مشعل جهز (2011). **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص13. أبو حمور، مروان محمد عايد (2013). **أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المال للمصارف الإسلامية الأردنية، دراسة تطبيقية، من 2000، 2011.** مرجع سابق، ص45.

2 النعيمات، سليمان زايد علي (2014). **أثر أبعاد جودة الخدمات المصرفية على الأداء في المصارف الأردنية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص113.

3 طويقات، أمجد فهد نهار (2009). **بناء أنموذج لمنظمة التعلم لتحسين الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الأردنية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ص39.

4 الدعاس، أحمد عبد الله (2010). إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المال: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية. **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 37، العدد (1)، ص 93 - 113.

للشركات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمصرف والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة[1].

كما تأتي أهمية الأداء المالي من دوره في مساعدة المستثمرين من إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المصرف من خلال إلقاء الضوء على ربحية المصرف، وسيولته ومديونيته، ومدى تطور أنشطته وعملياته، وتطور توزيعات أرباحه وحجمه[2].

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي ومؤشراته

حظيت عملية تقييم الأداء بأهمية كبيرة من قبل الباحثين والمحللين الاقتصادين بالإضافة إلى المساهمين وأصحاب العلاقة، حيث بات البحث منصباً عن الكيفية المناسبة للتقييم والتي تقدم بيانات كمية تتسم بالعدالة والمصداقية والواقية في التعبير عن واقع المؤسسة ومكانتها.

وتعرف هذه العملية بأنها أسلوب قياس يشير إلى مدى مطابقة الأداء الفعلي للعمل مع معايير الأداء المحددة مسبقاً للوصول إلى تحقيق الأهداف وفق تلك المعايير[3]، كما تعرف بأنها تحديد قدرة المنظمة على إتمام مهامها وأنشطتها وإمكانية الوصول إلى النتائج المرجوة[4]، وتعرف أيضاً بأنها الكشف عن نتائج الأعمال التي تقوم بها المنظمة وإظهار نقاط قوتها وضعفها بهدف تحديد مواطن الخلل والإنحرافات وبيان مسبباتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة[5].

الفرع الأول: أهمية وأهداف عملية تقييم الأداء

تندرج عملية تقييم الأداء ضمن الأنشطة والعمليات الإدارية التي تقوم بها المنظمة للرقابة على كافة مراحل وخطوات أدائها للأنشطة والعمليات ابتداءً بتحديد الأهداف المنوي تحقيقها وانتهاءً بما تم تحقيقه فعلاً[6]، حيث يتم في هذه العملية التحقق من تنفيذ المنظمة لما حددته من

1 الخطيب، محمد محمود (2010). **العوامل المؤثرة على الأداء المالي: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات.** مرجع سابق، ص50. الرحامنة، عبد المجيد احمد (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج Camels: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية.** مرجع سابق، ص49.

2 الخطيب، محمد محمود (2010). **العوامل المؤثرة على الأداء المالي: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات.** مرجع سابق، ص50.

3 السالم، مؤيد وصالح، عادل (2003). **إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي.** عالم الكتب الحديث للنشر التوزيع، إربد، الأردن، ص102.

4 Lebas, M. & Euske, K (2007). A Conceptual and Operational Delineation of Performance In Business Performance. Edited by Neely Andy, Cambridge University Press, London, p68.

5 العفيري، فؤاد أحمد محمد (2006). **تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ص44.

6 المسعودي، سناء (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي بالوادي للفترة 2009 - 2012.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 23.

أهداف مرتبطة بأنشطتها عن طريق إجراء مقارنة بين عناصر مدخلات هذه الأنشطة وما تم التوصل إليه من مخرجات وأهداف مخطط لها لتقدير درجة كفاءة وفعالية الأداء[1]، والوقوف على نقاط القوة فيها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسينها وتعزيزها، إلى جانب تحديد مواطن الضعف والخلل والقصور فيها ومبررات حدوثها ووضع مقترحات لعلاجها، مستخدمةً في تنفيذ ذلك مجموعة من المقاييس والمؤشرات[2]. علاوةً على ذلك فإن ما تقدمه عملية تقييم الأداء من معلومات مبنية على أسس علمية وموضوعية تساعد على إدراك أساليب قياس الأداء الملائمة لكافة الأقسام والوحدات الإدارية في المنظمة وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، كما أن هذا من شأنه أن يزيد من درجة المنافسة في تحسين الأداء والتميز فيما بينها[3].

ومن أهداف تقييم الأداء في المصارف التحقق من صحة وسلامة السياسات والاستراتيجيات المطبقة خلال السنة المالية، والكشف عن درجة تحمل المصرف للتكاليف المترتبة عن استثمار الأصول[4].

وعلى الرغم من الأهمية والأهداف التي تحققها عملية تقييم الأداء، إلاّ أنها تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول بهذه العملية إلى النتائج المرجوة منها، وهذه المعوقات قد تنتج من الجهة المسؤولة عن عملية التقييم ومن أبرزها التقاعس عن أداء عملية التقييم، وإصدار حكم مسبق على تقييم الأداء قبل القيام بعملية التقييم، والتحيز الشخصي لأداء أفراد معينين، والقيام بعملية التقييم خلال فترة محددة دون الإكتراث للأداء قبل تلك الفترة. وقد تنتج من النظام المستخدم في عملية التقييم كغياب المعايير والمؤشرات الواضحة لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط، واعتماد طريقة موحدة لتقييم كافة الأنشطة والعمليات، وعدم كفاءة نماذج التقييم، ومحدودية المراقبة والمتابعة لنظام تقييم الأداء[5].

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تباينت آراء الباحثين والمحللين في الوسائل والاستراتيجيات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي، والتي تتمثل أبرزها في الاعتماد على التحليل والتي تستخدم لمقارنة النتائج

---

1 محمد، عبادي وحمود، سليم (2009). **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية.** الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 10 - 11 نوفمبر، ص105.

2 Decenzo, David A. & Robbins, Stephen P. (2006). Human Resource Management: Concepts and Applications. 6th edition, Jhon, New York, p.362

3 إبراهيم، سحر طلال (2013). تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (35)، ص 343 - 381.

4 المسعودي، سناء (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي بالوادي للفترة 2009 - 2012.** مرجع سابق، ص28.

5 المسعودي، سناء (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي بالوادي للفترة 2009 - 2012.** مرجع سابق، ص29.

والمخرجات مع المنظمات الأخرى أو لذات المنظمة خلال فترات مالية متفاوتة، والاعتماد على الموازانات التقديرية وتحليل الإنحرافات ومبرراتها والتي تستخدم في مقارنة النتائج الفعلية بما هو متوقع ومعد مسبقاً، بالإضافة إلى الاعتماد على مؤشرات ومقاييس مالية وغير مالية، أو الاعتماد على نسب ومؤشرات مالية فقط(1).

وقد جاء بإجماع العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين على أن الوسيلة الأخيرة تعد من أهم وأبرز الأساليب والوسائل التي يمكن الإرتكان إليها في عملية تقييم الأداء المالي وبالتالي تقييم الأداء الكلي للمنظمة، نظراً لما تتميز به من بساطة وسهولة من حيث الإعداد، واستنادها على المبادئ والمعايير المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية، كما أنها تعكس حجم وطبيعة الأحداث والتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي وبالتالي الأداء الكلي للمنظمة، وارتباطها المباشر بالأهداف المالية المستقبلية(2)، ودورها في الكشف عن مكامن القوة والضعف في الأداء، وبالتالي تدعم قدرتهم على اتخاذ القرارات وتبني الإجراءات التي تعمل على تعزيز الإيجابي منها ومعالجة الضعف فيها. كما أنها تتيح إجراء عملية المقارنة بين نتائجها الفعلية والأهداف المعيارية المحددة مسبقاً وبالتالي إصدار حكم على فعالية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية للإدارات في المنظمة(3).

ومن أشهر النسب التي تستخدم في قياس الأداء المالي نسب النشاط، والحصة السوقية للمنظمة.

أولاً : نسب الربحية

تقدم نسب النشاط تقييماً حول مستوى الكفاءة والفاعلية في الأساليب والسياسات الاستثمارية التي تنتهجها إدارة المنظمات في استخدام مواردها وإمكاناتها المتاحة لتوليد العوائد وتحقيق الأرباح. وتعتمد هذه النسب في قياس الأرباح على المبيعات، ومنها نسبة إجمالي الربح ونسبة صافي الربح. كما تعتمد على حجم الاستثمار، ومنها معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية(4).

---

1 أبو كويك، كامل حسين محمد (2016). **أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص39

2 Jonathan, L. (2004). Predicting Returns with Financial Ratios. **Journal of Financial Economics,** Vol. 74, p. 209-235, p.209

3 طويقات، أمجد فهد نهار (2009). **بناء أنموذج لمنظمة التعلم لتحسين الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الأردنية.** مرجع سابق، ص39.

4 Gibson, C. H. (2013). **Financial Reporting & Analysis: Using Financial Accounting Information.** 13th ed., College Book Store, Inc, p. 150.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم الاعتماد على معدل العائد على الأصول، والذي يعد من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويعبر عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة المصرف، كما ويعتبر من أهم الاختيارات التي تستخدم لقياس قدرة الإدارة على تحقيق عائد على كل الأموال المتاحة للمنظمة من المصادر المختلفة[1]، فهو يقيس مدى نجاح المنشأة في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة بصرف النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الأصول[2]، وهو بهذا يفصل بين آثار الأنشطة التشغيلية (العمليات) والاستثمارية وآثار الأنشطة التمويلية على الربحية.

ويقاس معدل العائد على الأصول بحاصل ضرب هامش الربح على المبيعات بمعدل دوران الأصول، ويعبر عنها بالصيغة الآتية[3]:

معدل العائد على الأصول = هامش الربح على المبيعات × معدل دوران الأصول

حيث: هامش الربح على المبيعات = صافي الربح / الإيرادات

معدل دوران الأصول = الإيرادات / متوسط إجمالي الأصول.

ومن خلال المعادلات السابقة يمكن استنباط معادلة أخرى لمعدل العائد على الأصول والتي تتمثل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على معدل إجمالي الأصول، ويعبر عنه بالمعادلة الآتية[4]:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

ويشير معدل العائد على الأصول إلى قدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق الأرباح التشغيلية فهو يعكس القدرة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول. وعلى هذا، فإن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً جيداً على امتلاك الشركة لأصول تفوق مديونيتها[5].

1 الخلايلة، محمود عبد الحليم (2010). **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية.** ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص43.

2 مطر، محمد (2006). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني.** مرجع سابق، ص33.

3 Heikal, Mohd & Khaddafi, Muammar, & Ummah, Ainatul (2014). Influence Analysis of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt To Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth In Automotive In Indonesia Stock Exchange. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 4, No. 12 , p. 101 - 114, p. 104.

4 Gibson, C. H. (2013). **Financial Reporting & Analysis: Using Financial Accounting Information.** op. cite, p. 153.

5 الشيخ، فهمي مصطفى (2008). **التحليل المالي.** رام الله، فلسطين، ص44.

ثانياً: نسب السوق

تقوم نسب السوق على قياس أثر أداء المنظمة على قيمتها السوقية وذلك من خلال قياس نسب العائد على أسهمها. وتعد هذه النسب من أهم النسب لدى المستثمرين في الأسواق المالية، كونها تعمل على تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنظمة[1]. ومن أشهر هذه النسب وأهمها: العائد على السهم العادي.

حيث يمثل العائد على السهم العادي حصة السهم الواحد من الأرباح القابلة للتوزيع والتي حققتها المنظمة جراء قيامها بأنشطتها وعملياتها المختلفة. ويحسب كنسبة مئوية من الأرباح المحققة بعد الضرائب إلى عدد الأسهم القائمة، ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية الآتية[2]:

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم القائمة}} \times 100\%$$

وتبرز أهمية هذا المقياس بالنسبة للمنظمة في قياس وتحديد ربحيتها، كما تبرز أهميته بالنسبة للمستثمرين في تحقيق الفاعلية في قراراتهم الاستثمارية لدى المنظمة[3].

ثالثاً: الحصة السوقية

تعكس الحصة السوقية الوضع القائم في المنظمة وما تقدمه من أنشطة وخدمات للسوق، فهي تكشف النقاب عن مكانة المنظمة في السوق وترتيبها بين منافسيها من المنظمات الأخرى، والذي يتحدد من خلال حجم مبيعاتها[4]. ويعتمد هذا الأخير على الأسلوب المتبع لدى المنظمة في الاستخدام مواردها، إذ أن الاستخدام الأمثل للموارد من شأنه أن يزيد من حجم المبيعات مقارنةً بالمنظمات المنافسة له وبالتالي زيادة حصتها السوقية مما يترتب عليه توليد المزيد من العوائد وتعظيم الأرباح[5]، وزيادة قدرتها التنافسية[1]، وبناء صورة إيجابية عن أداء المنظمة مما يضمن يضمن لها المحافظة على عملائها الحاليين واستقطاب المزيد منهم[2].

---

1 Gibson, C. H. (2013). **Financial Reporting & Analysis: Using Financial Accounting Information.** op. cite, 170.

2 عبده، رامي صالح إسماعيل (2001). **العلاقة بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم ونصيب السهم من الأرباح وبين عائد السهم.** مرجع سابق، ص8.

3 الزبيدي، حمزة محمود (2004). **الإدارة المالية المتقدمة.** مرجع سابق، ص143.

4 البرازي، تركي دهمان (2012). **أثر إدارة سلسلة التوريد على أداء المنظمة: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص46.

5 Doylea, J. P.؛ Filoa, K.؛ McDonaldb, H. & Funkc, D. C. (2013). Exploring Sport Brand Double Jeopardy: The Link between Team Market Share and Attitudinal Loyalty. **Sport Management Review**, Vol. 16, No. (3), p. 285 - 297, p. 286..

ويُعبر عن الحصة السوقية بالنسبة للمصارف بأنها نسبة تركز المصرف في الأسواق المالية والتي وصل عليها بالحد الأدنى من المخاطر، وتقاس من خلال احتساب النسبة المئوية للودائع إلى التسهيلات، والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة الآتية[3]:

$$\text{الحصة السوقية} = \frac{\text{الودائع}}{\text{التسهيلات}} \times 100\ \%$$

وتتمثل التسهيلات في المصارف الإسلامية بالصيغ التمويلية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ الإسلامية. أما نمو الحصة السوقية فإنه يشير إلى الحصة التي تمتلكها المنظمة من إجمالي مبيعاتها في سوق معين[4]، وتقاس من خلال احتساب نسبة معدل نمو الحصة السوقية للمنظمة إلى معدل نمو الحصة السوقية للمنظمات المنافسة، والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة الآتية[5]:

$$\text{نمو الحصة السوقية} = \frac{\text{معدل نمو الحصة السوقية للمنظمة}}{\text{معدل نمو الحصة السوقية للمنظمات المنافسة}} \times 100\ \%$$

ويعتبر زيادة الحصة السوقية من الأهداف الهامة التي تسعى إلى تحقيقها كافة المنظمات كونها تؤدي إلى تعظيم ربحيتها، متخذة في تحقيق ذلك كافة التدابير والإجراءات التي تضمن

---

1 Armstrong, J. S. & Green, K. C. (2007). Competitor-oriented Objectives: The Myth of Market Share. **International Journal of Business,** Vol. 12, No. (1), p. 116–134, p.116.

2 Jianga, G.; Tadikamallab, P. R.؛ Shangb, J. & Zhaoc, L. (2016). Impacts of Knowledge on Online Brand Success: An Agentbased Model for Online Market Share Enhancement. **European Journal of Operational Research,** Vol. 248, No.(3), p.1093-1103.

3 حداد، فايز (2010). **الإدارة المالية.** مرجع سابق، ص45.

4 O'Sullivan, Don & Abela, Andrew V. (2007). Marketing Performance Measurement Ability and Firm Performance. **Journal of Marketing,** No. (71), p. 79–93, p86

5 Al-Tamimi, Hussein A. Hassan (2010). Factors Influencing Performance of the UAE Islamic and Conventional National. **Global Journal of Business Research,** Vol. 4, No. (2), p.1- 9, p.1

وصولها لذلك الهدف، ولعل أبرز هذه الإجراءات هو العمل على تلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات العملاء واتساع حجم خدماتها وتحديثها وتطويرها وتحقيق الجودة فيها[1].

1 جبر، هشام (2006). **إدارة المصارف الإسلامية أصولها العلمية والعملية.** ط1، منشورات جامعة بيرزيت، فلسطين، ص334.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتكون الفصل الثالث من المواضيع الآتية:

المبحث الأول: بيانات ومنهجية الدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة.

المطلب الثالث: عينة الدراسة.

المطلب الرابع: مصادر جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

المطلب الخامس: الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار ملاءمة النموذج.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المبحث الأول: بيانات ومنهجية الدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فقد تبنت الدراسة الطريقة الوصفية Descriptive Method في وصف عوائد خدمات المصارف الإسلامية، حيث تهدف هذه الطريقة إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة وجمع المعلومات عنها كما هي عليه في الواقع، وتهتم أيضاً بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي تتناولها الدراسة، وذلك باقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تُتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها، كما تبنت الدراسة المنهج التحليلي في اختبار فرضياتها.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الإسلامية الأردنية المساهمة العامة المدرجة بسوق عمان المالي والتي يبلغ عددها ثلاثة مصارف وذلك بالاعتماد على البيانات المالية الخاصة بهذه البنوك للفترة (2006-2015).

الجدول (2): البنوك الإسلامية الاردنية المساهمة العامة المدرجة بسوق عمان المالي[1]

البنك	سنة التأسيس
البنك الإسلامي الأردني	1978
البنك العربي الإسلامي الدولي	1998
مصرف دبي الإسلامي [*]	2010
المجموع الكلي	3

(1): المصدر: جمعية البنوك في الأردن (2015). **دليل البنوك العاملة في الأردن**. مرجع سابق، ص62.
(*) مصرف دبي الإسلامي أصبح بنك صفوة الإسلامي خلال عام 2017.

المطلب الثالث: عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على البنك الاسلامي الأردني والبنك العربي الاسلامي الدولي، في حين تم استثناء مصرف دبي الاسلامي نظراً لحداثة عمله في السوق الاردني.

نبذة عن البنوك الإسلامية عينة الدراسة

أولاً: البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (23) لسنة 1978، والذي تم إلغاءه والإستعاضة عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/8/2. وقد باشر الفرع الأول للمصرف عمله في سنة 1979 برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار. ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه ومكاتبه المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن 264 جهازاً. وقد بلغ عدد موظفي البنك الإسلامي حوالي (2051) موظفاً وموظفة[1].

ثانياً: البنك العربي الإسلامي الدولي

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في عام 1998، وقد تأسس البنك كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989، وسجل في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) في عام 1997. ويبلغ عدد فروع البنك 42 فرعاً منتشرة في كافة أنحاء المملكة، يضاف إليها شبكة من أجهزة الصراف الآلي والتي يصل عدد إلى 51 جهازاً[2].

1: موقع البنك الإسلامي الأردني http://www.jordanislamicbank.com، تاريخ الدخول: 2017/7/3.
2: موقع البنك العربي الإسلامي الدولي http://www.iiabank.com.jo، تاريخ الدخول: 2017/7/3.

المطلب الرابع: مصادر جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات، وهما:

أولا: المصادر الأولية

تشكل البيانات المالية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، والتي تصدرها البنوك على شكل تقارير مالية سنوية والخاصة بمتغيرات الدراسة وللفترة (2006 - 2015) المرجع الأساس الذي اعتمدت عليه الدراسة في جمع البيانات المالية.

ثانيا: المصادر الثانوية

كما وتشكل الدراسات السابقة والكتب والمراجع الثانوية في الجوانب النظرية التي ساهمت في بناء الفرضيات واعتماد المتغيرات الخاصة بالدراسة.

المطلب الخامس: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل بيانات الدراسة من خلال استخدام أدوات التحليل الإحصائي الملائمة، من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي E- Views، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- الإحصاءات الوصفية متمثلة بالوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والقيمة العظمى والدنيا للمشاهدات.

2- تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression، وذلك لقياس أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة كل على حدا.

3- تحليل الانحدار المتعدد Multiple linear regression، وذلك لقياس أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغيرات التابعة.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي

يتطرق هذا الجزء من الدراسة الى التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار لملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة

الفرع الأول: وصف مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يعرض هذا الجزء الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمتمثلة بمؤشرات الأداء المالي في المصارف الاسلامية الأردنية، وقد تضمنت هذه المؤشرات كل من (العائد على الأصول، والعائد على السهم، والحصة السوقية)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالمصارف الاسلامية الأردنية، وهي (البنك الاسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي)، وذلك للفترة (2006 - 2015).

أولاً: العائد على الأصول

الجدول (3): الإحصاء الوصفي للعائد على الأصول للفترة (2006-2015)

المقياس%	البنك الاسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي
الوسط الحسابي	1.29	0.98
القيمة العليا	1.90	1.83
القيمة الدنيا	0.98	0.25
الانحراف المعياري	0.26	0.42

يعرض الجدول (3) وصفاً للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في البنك الاسلامي الأردني (1.29%)، وبانحراف معياري (0.26%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.90%) عام 2008، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.98%) عام 2011، كما بلغ المتوسط الحسابي في البنك العربي الاسلامي (0.98%)، وبانحراف معياري (0.42%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.83%) عام 2007، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.25%) عام 2009، ونلاحظ تفوق البنك الاسلامي الأردني في قدرته على تحقيق العوائد على الأصول خلال الفترة، مقارنة مع البنك العربي الإسلامي، وهذا قد يعود لحداثة الأخير ولزيادة كفاءته وخبرته وحصته السوقية، والذي

أثبت قدرته على تحقيق العوائد خلال الفترة، لتصل إلى نسب مقاربة للبنك الإسلامي، كما هو ملاحظ من القيم العليا في البنكين، حيث ظهرتا بنسب متقاربة.

ثانياً: العائد على السهم

الجدول (4): الإحصاء الوصفي للعائد على السهم للفترة (2006-2015)

المقياس	البنك الاسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي
الوسط الحسابي	0.32	0.14
القيمة العليا	0.43	0.27
القيمة الدنيا	0.24	0.03
الانحراف المعياري	0.05	0.07

يعرض الجدول (4) وصفاً للعائد على السهم خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في البنك الاسلامي الأردني (0.32)، وبانحراف معياري (0.05)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.43) عام 2008، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.24) عام 2006، كما بلغ المتوسط الحسابي في البنك العربي الاسلامي (0.14)، وبانحراف معياري (0.07)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.27) عام 2007، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.03) عام 2009، ونلاحظ تفوق البنك الاسلامي الأردني في قدرته على تحقيق العوائد على السهم، كما نلاحظ وجود استقرار كبير لدى البنكين في تحقيق العوائد على السهم، وذلك بالاعتماد على قيمة الانحراف المعياري المنخفضة، حيث تشير قيم الانحراف المعياري التي لم تصل إلى 0.10 إلى وجود استقرار في قدرة المصرف على تحقيق العوائد من خلال عملياته التشغيلية والمصرفية بدون وجود تذبذب وتقلبات خلال الفترة في الأرباح.

ثالثاً: الحصة السوقية

الجدول (5): الإحصاء الوصفي للعائد على الحصة السوقية للفترة (2006-2015)

المقياس%	البنك الاسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي
الوسط الحسابي	13.88	5.07
القيمة العليا	22.43	8.82
القيمة الدنيا	7.63	2.79
الانحراف المعياري	4.14	1.97

يعرض الجدول (5) وصفاً للحصة السوقية خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في البنك الاسلامي الأردني (13.88%)، وبانحراف معياري (4.14%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (22.43%) عام 2015، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.63%) عام 2006، كما بلغ المتوسط الحسابي في البنك العربي الاسلامي (5.07%)، وبانحراف معياري (1.97%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.82%) عام 2015، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (2.79%) عام 2008، ونلاحظ الفرق الكبير في الحصة السوقية بين البنكين، ولصالح البنك الاسلامي الأردني، وهذا قد يعود لقدم البنك في القطاع المصرفي الأردني، وبالتالي قدرته على جذب العملاء وحفظ ولائهم، كما يعود إلى ثقة المستثمرين والعملاء في الوقت نفسه في كفاءة البنك الإسلامي الأردني والذي أمضى أكثر من أربعة عقود في السوق المصرفي الأردني وهو يحقق عوائد ونمو في عملياته وحجمه حتى أصبح من أكبر البنوك الأردنية.

الفرع الثاني: وصف العائد من الخدمات المصرفية

وقد تم وصف هذا المتغير من خلال عرض القيم الفعلية للعائد من الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى نسبة العائد من الخدمات المصرفية إلى إجمالي عائد المصرف، وعلى النحو التالي:

أولاً: العائد من الخدمات المصرفية

الجدول (6): الإحصاء الوصفي للعائد من الخدمات المصرفية للفترة (2006-2015)

المقياس(دينار)	البنك الاسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي
الوسط الحسابي	11,004,401	3,665,238
القيمة العليا	14,439,910	7,218,905
القيمة الدنيا	7,792,047	1,051,375
الانحراف المعياري	2,000,742	2,321,715

يعرض الجدول (6) وصفاً للعائد من الخدمات المصرفية خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في البنك الاسلامي الأردني (11.0) مليون دينار، وبانحراف معياري (2.0) مليون دينار، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (14.4) مليون دينار عام 2015، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.8) مليون دينار عام 2006، كما بلغ المتوسط الحسابي في البنك العربي الاسلامي (3.7) مليون دينار، وبانحراف معياري (2.3) مليون دينار، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (7.2) مليون دينار عام 2015، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.1) مليون دينار عام 2006، ونلاحظ انخفاض متوسط قيم الدخل من الخدمات المصرفية في

البنك العربي الاسلامي، مقارنة مع البنك الاسلامي الأردني، وهذا قد يرتبط بزيادة الحصة السوقية للبنك الاسلامي الأردني، وبالتالي زيادة قدرته على توليد الايرادات من جميع عملياته المصرفية. كما يدل على زيادة خبرة البنك وأقدميته في العمل المصرفي بسبب ما تراكم لديه من خبرات سابقة ومن أسواق محلية وإقليمية جعلت من عملية تقديم الخدمات المصرفية من النشاطات الأساسية التي تولد العوائد لدى البنك وبالتالي زيادة الاهتمام بها.

ثانياً: العائد من الخدمات المصرفية إلى إجمالي عائد المصرف

الجدول (7): الإحصاء الوصفي لنسبة العائد من الخدمات المصرفية إلى إجمالي عائد المصرف للفترة (2015-2006)

المقياس%	البنك الاسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي
الوسط الحسابي	13.42	10.68
القيمة العليا	17.97	14.75
القيمة الدنيا	10.31	5.07
الانحراف المعياري	2.42	3.27

يعرض الجدول (7) وصفاً لنسبة العائد من الخدمات المصرفية إلى إجمالي عائد المصرف خلال فترة الدراسة (2006 - 2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في البنك الاسلامي الأردني (13.42%)، وبانحراف معياري (2.42%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (17.97%) عام 2006، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (10.31%) عام 2013، كما بلغ المتوسط الحسابي في البنك العربي الاسلامي (10.68%)، وبانحراف معياري (3.27%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (14.75%) عام 2014، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (5.07%) عام 2007، وهنا نلاحظ انخفاض الفرق بين البنكين، مع بقاء التفوق في القيمة للبنك الاسلامي الأردني، وهذا قد يشير إلى تقارب في طبيعة الطلب على الخدمات المصرفية مقارنة مع بقية العمليات التي تقدمها المصارف الإسلامية في السوق المصرفي الأردني.

الفرع الثالث: وصف المتغير الضابط: حجم المصرف

الجدول (8): الإحصاء الوصفي لإجمالي الأصول (حجم المصرف) للفترة (2015-2006)

المقياس(دينار)	البنك الاسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي
الوسط الحسابي	2,625,081,506	1,123,682,214
القيمة العليا	3,798,991,435	1,808,583,910
القيمة الدنيا	1,462,609,231	574,324,482
الانحراف المعياري	823,953,353	388,095,619

يعرض الجدول (8) وصفاً لإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة (2006-2015)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في البنك الاسلامي الأردني (2,625.1) مليون دينار، وبانحراف معياري (824.0) مليون دينار، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (3,799.0) مليون دينار عام 2015، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1,462.6) مليون دينار عام 2006، كما بلغ المتوسط الحسابي في البنك العربي الاسلامي (1,123.7) مليون دينار، وبانحراف معياري (388.1) مليون دينار، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1,808.6) مليون دينار عام 2015، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (574.3) مليون دينار عام 2006، ونلاحظ زيادة حجم الأصول في البنك الاسلامي الأردني مقارنة مع البنك العربي الاسلامي، والذي قد يعود لكبر حجم العمليات المصرفية في البنك الاسلامي الأردني، وزيادة حصته السوقية.

المطلب الثاني: اختبار ملاءمة النموذج

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قام الباحث باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالمصارف الاسلامية الأردنية، وهي (البنك الاسلامي الأردني، والبنك العربي الاسلامي)، وذلك للفترة (2006 - 2015)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

الفرع الأول: اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Tests

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير، التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (9): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

الرقم	المتغير	الخدمات المصرفية	حجم المصرف
1	الخدمات المصرفية	1	
2	حجم المصرف	0.927*	1

* دال عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول (9) أن قيمة معامل الارتباط بين (الخدمات المصرفية) و(حجم المصرف) بلغت (0.927)، وهذا قد يشير إلى وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرين المستقل والضابط، حيث أن قيم معامل الارتباط الخطي التي تتجاوز (0.80) قد تعتبر مؤشراً لوجود ارتباط خطي متعدد، وعليه فإنه لا يمكن الجزم من خلو عينة الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد.

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معامل تضخم التباين بين المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينها.

الجدول (10): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
الخدمات المصرفية	7.127
حجم المصرف	7.127

يبين الجدول (10) أن قيمة معامل تضخم التباين أظهرت عدم وجود ظاهرة للارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرين، حيث كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، ولهذا لا نستطيع الجزم بوجود ظاهرة الارتباط الخطي بين المتغيرين.

الفرع الثاني: اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة (STATIONARY TEST)

ويشير استقرار السلاسل الزمنية الى ثبات كل متوسط وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغاير Covariance بين فترتين زمنيتين معتمد فقط على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الزمن الحقيقي الذي يتم فيه قياس التغاير، ويتم تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Root وذلك للتأكد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وقد تم إجراء اختبار (Levin- Lin- Chu (LLC)) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة (Unit root) ولملائمته للبيانات المقطعية المرتبطة بالزمن panel data، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث أن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيم مرتفعة لـ(R^2،F،t) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية[1].

1 Greene, William H, (2003). **Econometric Analysis.** 5th ed., USA, p.236.

وتكون قاعدة القرار لاختبار (LLC) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (11): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحتسبة عند المستوى	الاحتمالية P- Value	النتيجة
الخدمات المصرفية	-1.9136	0.028	ساكن عند المستوى
العائد على الأصول	-8.0900	0.000	ساكن عند المستوى
العائد على السهم	-8.1539	0.000	ساكن عند المستوى
الحصة السوقية	-1.6944	0.045	ساكن عند المستوى
حجم المصرف	-4.6816	0.000	ساكن عند المستوى

يشير الجدول (11) الى نتائج اختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار Levin-Lin-Chu (LLC). ومنه يتضح ان بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بجميع متغيرات نموذج الدراسة كانت مستقرة مع مرور الزمن عند المستوى، لان القيم الاحتمالية (P- Value) للمتغيرات المذكورة لم تتجاوز مستوى 5%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون هذه السلاسل الزمنية مستقرة.

الفرع الثالث: اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن – واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين[1]، وعندها يتم اللجوء لاختبار آخر، حيث تم اجراء

(1)Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001**). Introduction to Linear Regression Analysis**, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.

اختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية للبنك الواحد)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الإختبار (Q-stat)، بمستوى معنوية (.Prob) أقل من 0.05، والجدول رقم (13) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

الجدول (12): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

النتيجة	Prob.	اختبار q-stat	النتيجة	Du	Dl	قيمة D-W المحسوبة	الفرضية
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.366	9.806	يوجد ارتباط ذاتي	1.411	1.201	1.117	**H01-1**
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.177	12.689	يوجد ارتباط ذاتي	1.411	1.201	0.502	**H01-2**
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.052	13.062	يوجد ارتباط ذاتي	1.411	1.201	0.400	**H01-3**
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.412	9.276	يوجد ارتباط ذاتي	1.537	1.100	0.956	**H02-1**
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.107	14.459	يوجد ارتباط ذاتي	1.537	1.100	0.919	**H02-2**
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.692	6.473	يوجد ارتباط ذاتي	1.537	1.100	1.106	**H02-3**

نلاحظ من الجدول (12) أنه لا يمكن الجزم بوجود ظاهرة الارتباط الذاتي، وعند جميع الفرضيات حيث لميثبت كلا الاختبارين وجود الظاهرة. ولهذا يمكن القول بعدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تتمثل عينة الدراسة من البيانات المالية السنوية الخاصة بالمصارف الاسلامية الأردنية، وهي (البنك الاسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي) وذلك للفترة (2006 - 2015).

وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه البنوك للفترة المذكورة وبشكل سنوي، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ولذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو الانحدار المشترك

(او التجميعي) (Pooled Data Regression)، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، وسنعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات.

الفرضية الرئيسة الأولى:

H_{O1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية.

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

H_{O1_1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

الجدول (13): اختبار أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على العائد على الأصول

المتغير التابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد r^2	معامل التحديد المعدل Adjusted r^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
العائد على الأصول	0.197	0.152	0.361	4.416	0.049

يظهر الجدول رقم (13) وجود الأثر المعنوي لـ (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على (العائد على الأصول) حيث كانت قيمة (F = 4.416) وبمستوى دلالة (SigF = 0.049) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.197) إلى أن ما نسبته 19.7% من التباين في (العائد على الأصول) يمكن تفسيرها من خلال التباين في (عوائد عمليات الخدمات المصرفية)، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول (14): معامل الانحدار لأثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقلة	**المعاملات (B)**	**الانحراف المعياري**	**قيمة T المحسوبة**	**Sig (T)**
عوائد عمليات الخدمات المصرفية	0.165	0.079	2.101	0.049
ثابت الانحدار	-1.484	1.243	-1.193	0.248

يبين الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الانحدار (0.165)، وقيمة (t = 2.101) وبمستوى دلالة (SigT = 0.049) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على (العائد على الأصول) أثر معنوي، ولهذا نرفض الفرضية الفرعية الاولى، ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية"

H_{O1_2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية.

الجدول (15): اختبار أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على العائد على السهم

المتغير التابع	**ملخص النموذج**			**تحليل التباين ANOVA**	
	معامل التحديد r^2	**معامل التحديد المعدل Adjusted r^2**	**الخطأ المعياري للنموذج**	**قيمة F المحسوبة**	**Sig (F)**
العائد على السهم	0.540	0.515	0.084	21.144	0.000

يظهر الجدول رقم (15) وجود الأثر المعنوي لـ (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على (العائد على السهم) حيث كانت قيمة (F = 21.144) وبمستوى دلالة (SigF = 0.000) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.540) إلى أن ما نسبته 54.0%

من التباين في (العائد على السهم) يمكن تفسيرها من خلال التباين في (عوائد عمليات الخدمات المصرفية)، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول (16): معامل الانحدار لأثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقلة	**المعاملات (B)**	**الانحراف المعياري**	**قيمة T المحسوبة**	**Sig (T)**
عوائد عمليات الخدمات المصرفية	0.103	0.022	4.598	0.000
ثابت الانحدار	-1.388	0.349	-3.973	0.001

يبين الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الانحدار (0.103)، وقيمة (t = 4.598) وبمستوى دلالة (SigT = 0.000) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على (العائد على السهم) أثر معنوي، ولهذا نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية"

H_{O1_3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية.

الجدول (17): اختبار أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على الحصة السوقية

المتغير التابع	**ملخص النموذج**			**تحليل التباين ANOVA**	
	معامل التحديد r^2	**معامل التحديد المعدل Adjusted r^2**	**الخطأ المعياري للنموذج**	**قيمة F المحسوبة**	**Sig (F)**
الحصة السوقية	0.724	0.709	2.924	47.183	0.000

يظهر الجدول رقم (17) وجود الأثر المعنوي لـ (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على (الحصة السوقية) حيث كانت قيمة (F = 47.183) وبمستوى دلالة (SigF = 0.000)

وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.724) إلى أن ما نسبته 72.4% من التباين في (الحصة السوقية) يمكن تفسيرها من خلال التباين في (عوائد عمليات الخدمات المصرفية)، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول (18): معامل الانحدار لأثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقلة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
عوائد عمليات الخدمات المصرفية	5.139	0.748	6.869	0.000
ثابت الانحدار	-70.722	11.513	-6.143	0.000

يبين الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الانحدار (5.139)، وقيمة (t = 6.869) وبمستوى دلالة (SigT = 0.000) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على (الحصة السوقية) أثر معنوي، ولهذا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية"

الفرضية الرئيسة الثانية:

H_{O2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسة الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

H_{O2_1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

الجدول (19): اختبار أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على العائد على الأصول في ظل حجم المصرف

المتغير التابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد r^2	معامل التحديد المعدل Adjusted r^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
العائد على الأصول	0.182	0.086	0.335	1.894	0.181

يظهر الجدول رقم (19) عدم وجود الأثر المعنوي للمتغيرات المستقلة على (العائد على الأصول) حيث كانت قيمة (F = 1.894) وبمستوى دلالة (SigF = 0.181) وهو أكبر من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.182) إلى أن ما نسبته 18.2% من التباين في (العائد على الأصول) يمكن تفسيرها من خلال التباين في المتغيرات المستقلة، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول (20): معامل الانحدار لأثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في ظل حجم المصرف

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقلة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
عوائد عمليات الخدمات المصرفية	0.316	0.242	1.305	0.209
حجم المصرف	-0.217	0.319	-0.682	0.504
ثابت الانحدار	0.762	3.544	0.215	0.832

يبين الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الانحدار عند (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) قد بلغت (0.316)، وقيمة (t = 1.305) وبمستوى دلالة (SigT = 0.209) وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن الأثرغيرمعنوي، كما بلغت قيمة معامل الانحدار عند (حجم المصرف) (-0.217)، وقيمة (t = -0.682) وبمستوى دلالة (SigT = 0.504) وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن الأثر غير معنوي، ولهذا نقبل الفرضية الفرعية الاولى، التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف"

H_{O2_2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

جدول (21): اختبار أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على العائد على السهم في ظل حجم المصرف

المتغير التابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد r^2	معامل التحديد المعدل Adjusted r^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
العائد على السهم	0.485	0.425	0.086	8.006	0.004

يظهر الجدول (21) وجود الأثر المعنوي للمتغيرات المستقلة على (العائد على السهم) حيث كانت قيمة (F = 8.006) وبمستوى دلالة (SigF = 0.004) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.485) إلى أن ما نسبته 48.5% من التباين في (العائد على السهم) يمكن تفسيرها من خلال التباين في المتغيرات المستقلة، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول (22): معامل الانحدار لأثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في ظل حجم المصرف

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقلة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
عوائد عمليات الخدمات المصرفية	0.137	0.063	2.183	0.043
حجم المصرف	-0.061	0.083	-0.742	0.468
ثابت الانحدار	-0.582	1.000	-0.582	0.568

يبين الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الانحدار عند (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) قد بلغت (0.137)، وقيمة (t = 2.183) وبمستوى دلالة (SigT = 0.043) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن الأثرمعنوي، كما بلغت قيمة معامل الانحدار عند (حجم المصرف) ما قيمته (-0.061)، وقيمة (t = -0.742) وبمستوى دلالة (SigT = 0.468) وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن الأثر غير معنوي، ولهذا نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف"

H_{O2_3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.

جدول (23): اختبار أثر (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) على الحصة السوقية في ظل حجم المصرف

المتغير التابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد r^2	معامل التحديد المعدل Adjusted r^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
الحصة السوقية	0.869	0.859	2.133	56.574	0.000

يظهر الجدول رقم (23) وجود الأثر المعنوي للمتغيرات المستقلة على (الحصة السوقية) حيث كانت قيمة (F = 56.574) وبمستوى دلالة (SigF = 0.000) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.869) إلى أن ما نسبته 86.9% من التباين في (الحصة السوقية) يمكن تفسيرها من خلال التباين في المتغيرات المستقلة، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

جدول (24): معامل الانحدار لأثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في ظل حجم المصرف

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقلة	المعاملات (B)	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
عوائد عمليات الخدمات المصرفية	0.503	0.020	24.807	0.000
حجم المصرف	9.976	0.799	12.480	0.000
ثابت الانحدار	-194.240	16.964	-11.450	0.000

يبين الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الانحدار عند (عوائد عمليات الخدمات المصرفية) قد بلغت(0.503)، وقيمة (t = 24.807) وبمستوى دلالة (SigT = 0.000) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن الأثرمعنوي، كما بلغت قيمة معامل الانحدار عند (حجم المصرف) ما قيمته (9.976)، وقيمة (t = 12.480) وبمستوى دلالة (SigT = 0.00) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على أن الأثر معنوي، ولهذا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف"

جدول (25): إجمالي نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الرقم		الفرضية	قبول أو رفض الفرضية
الفرضية الرئيسة الأولى: **H_{O1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية**			
الرقم	1	**الفرضية الفرعية الأولى H01-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.	**تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية
	2	**الفرضية الفرعية الثانية H01-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية	**تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية
	3	**الفرضية الفرعية الثالثة H01-3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية	**تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية
الفرضية الرئيسة الثانية: **H_{O2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف.**			
الرقم	1	**الفرضية الفرعية الأولى H02-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف	**تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف

	2	**الفرضية الفرعية الثانية H02-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف	**تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف
	3	**الفرضية الفرعية الثالثة H02-3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف	**تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية في ظل حجم المصرف

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج

بالاعتماد على تحليل البيانات الخاصة بالمصارف الاسلامية الأردنية، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أظهرت مؤشرات الأداء المالي للمصارف الاسلامية الأردنية للفترة (2006-2015) أن البنك الاسلامي الأردني قد تميز بوجود زيادة بكل من العائد على الأصول، والعائد على السهم، والحصة السوقية، مقارنة بمؤشرات الأداء المالي في البنك العربي الاسلامي، وهذا يدل على زيادة قدرة البنك الاسلامي على تحقيق العوائد على الأصول والأسهم وزيادة الحصة السوقية. ومن جهة أخرى أظهرت مؤشرات الأداء في المصرفين، وجود استقرار نسبي خالي من القيم الشاذة، والتقلبات الحادة، مما يدل على الثبات النسبي في الصناعة المصرفية في السوق الأردني.

2- تفوق البنك الاسلامي بشكل واضح في القدرة على تحقيق الدخل من الخدمات الصرفية، خلال الفترة (2006-2015)، وبشكل واضح، حيث بلغ متوسط الدخل من الخدمات المصرفية في البنك الاسلامي حوالي (11) مليون دينار، في حين بلغ في البنك العربي الاسلامي (3.7) مليون، وعند مقارنة نسبة الدخل من الخدمات المصرفية إلى إجمالي الدخل في المصرفين، تقلص الفارق ليصل إلى (13.42%) في البنك الاسلامي الأردني، و(10.68%) في البنك العربي الاسلامي، مما يشير إلى وجود تقارب نسبي بين المصرفين في تحقيق الدخل من الخدمات المصرفية إلى اجمالي الدخل.

3- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى وجود أثر ايجابي لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول، وهذا يدل على أن قيام المصرف باستغلال الموارد المالية المتاحة لديه في تقديم الخدمات المالية كالاعتمادات المصرفية والكفالات والحوالات وغيرها، من شأنه أن يزيد من زيادة مستوى كفاءة المصرف في استغلال أصوله، وتحقيق العوائد الإجمالية على الأصول. وقد اتفقت نتيجة

هذه الدراسة مع دراسة (أبو حمور، 2013)[1] والتي توصلت إلى أن نسبة الملكية ولوغاريتم حجم الأصول ونسبة التمويلات اثرت ايجابيا على الاداء المالي للمصارف الاسلامية الاردنية.

4- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى وجود أثر ايجابي لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم، وهذا يدل على أن زيادة مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من شأنه أن يزيد من ايرادات المصرف واستغلال الأصول غير المستغلة مما يزيد من ربحية المصرف في نهاية الفترة المالية، وهذا بدوره سينعكس على ربحية السهم الواحد. وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Muda et al., 2013)[2] والتي بينت أن البنوك الإسلامية المحلية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية الأجنبية.

5- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى وجود أثر ايجابي لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية، وهذا يدل على أن التوسع بتقديم الخدمات المصرفية للعملاء كماً ونوعاً، وتسهيل اجراءاتها، سيزيد من اقبال العملاء على التعامل مع المصرف، والاستفادة من الخدمات المقدمة، وبالتالي ستزداد ايرادات المصرف، وستزيد حصته من ايرادات القطاع المصرفي، بسبب زيادة عدد العملاء. وقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الرحامنة، 2015)[3] والتي توصلت إلى ارتفاع جودة أصول المصارف الإسلامية وكفاءة إداراتها. كما اتفقت مع دراسة (Zarrouk et al., 2016)[4] والتي كشفت نتائجها أن الربحية تتأثر إيجابيا بجودة الأصول.

6- أظهرت نتيجة الفرضية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية عدم وجود أثر لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على الأصول في ظل حجم المصرف، يعزى إلى أن عملية تقديم الخدمات وتحقيق الفوائد ترتبطان بشكل رئيس بكفاءة استغلال الأصول.

---

1 أبو حمور، مروان محمد عايد (2013). **أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، دراسة تطبيقية، من 2000، 2011.** مرجع سابق.

2 Muda, Muhamad; Shaharuddin, Amir & Embaya, Abdel hakim (2013). **Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia**.op. cite

3 الرحامنة، عبد المجيد احمد (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج Camels: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية**. مرجع سابق.

4 Zarrouk, Hajer; Ben Jedidia, Khoutem, & Moualhi, Mouna, (2016). **Is Islamic Bank Profitability Driven by Same Forces as Conventional Banks**. op.cite

7- أظهرت نتيجة الفرضية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على العائد على السهم في ظل حجم المصرف، بالرغم من عدم وجود أثر معنوي لحجم المصرف على العائد وهذا يؤكد نتائج الفرضية السابقة والتي تربط بين تحقيق العوائد وكفاءة استغلال الأصول وليس حجمها.

8- أظهرت نتائج الفرضية الثالثة المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر لعوائد عمليات الخدمات المصرفية على الحصة السوقية في ظل حجم المصرف، وهذا قد يشير إلى أن زيادة الموارد المتاحة للمصرف تمكنه من توسيع وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة والتمويلات مما يزيد من حصته السوقية. وقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Fadzlan & Fakarudin, 2013)[1] والتي توصلت إلى أن حجم البنك، وجودة الأصول والادارة تؤثر بشكل كبير على كفاءة إيرادات المصارف الإسلامية المحلية.

ثانياً: التوصيات

بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات تم التوصل للتوصيات التالية:

1- ضرورة أن تركز المصارف الاسلامية الأردنية على زيادة حجم الخدمات المصرفية، والاهتمام بتنويعها واستحداثها لما لها من أثر مباشر على زيادة مستوى العوائد التي يحققها المصرف، واستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء.

2- ضرورة أن تركز المصارف الإسلامية على استحداث خدمات مصرفية بطرق ابتكارية وإبداعية تزيد من عوائد المصرف الحالية والمستقبلية.

3- على المصارف الإسلامية أن تقوم بإجراء دراسات جدوى للخدمات المصرفية التي تولد العوائد والتركيز عليها من قبل الإدارة في عمليات التسويق.

4- الترويج للخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الاسلامية، وبيان الاختلاف بينها وبين الخدمات المقدمة في المصارف التقليدية، وذلك بهدف تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الاسلامية، وزيادة قدرتها التنافسية.

---

1 Fadzlan, Sufian & Fakarudin, Kamarudin (2013). Determinants of Revenue Efficiency of Islamic Banks Empirical Evidence from the Southeast Asian Countries. op. cite.

5- على المصارف الاسلامية الأردنية أن تقوم باجراء التقييم الدوري المناسب للخدمات المصرفية التي تقدمها لعملاء، لتأكيد ولائهم للمصرف عن طريق ضمان جودة الخدمات المقدمة، واعتماد مخرجات ذلك التقييم للوقوف على الخدمات التي تولد العوائد للمصارف الإسلامية وتحقق أهدافها.

6- ضرورة أن تعتمد المصارف الاسلامية الأردنية على تكنولوجيا الاتصالات، والتطور الالكتروني، لتوفير الخدمات المصرفية الالكترونية، وتحديثها باستمرار، لتسهيل حصول العملاء الحاليين، والمرتقبين على الخدمات المقدمة.

7- توفير الوقت والجهد في المصارف الاسلامية، من خلال تدريب العاملين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع العملاء، على سرعة تقديم الخدمات المصرفية، وتشجيع العملاء على استخدام الخدمات المصرفية المقدمة بشكل الكتروني.

8- الاهتمام بمقترحات العملاء، وشكواهم عن الخدمات المصرفية، والاهتمام بها، وأخذ الاجراءات المناسبة لتصحيح أي خلل محتمل أثناء تقديم هذه الخدمات، وذلك للتأكد من أن الخدمات المصرفية تحقق الهدف من تقديمها للعملاء.

9- عمل دراسة لسوق الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي، للتأكد من أن المصارف الاسلامية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التي تتناسب مع الشرائح المتنوعة لعملائها، وتلبية رغباتهم وحاجاتهم، والتحقق من قدرة تلك الخدمات على تحقيق الأهداف العامة والمالية للمصرف.

10- ضرورة أن تقوم المصارف الاسلامية الأردنية بزيادة عدد فروعها داخل وخارج المملكة لضمان تقديم الخدمات المصرفية لأكبر شريحة ممكنة من العملاء الحاليين، وكسب عملاء جدد، مما يزيد من حجم العوائد التي تولدها تلك الخدمات.

11- الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الأخرى التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية المولدة للعوائد.

12- إجراء أبحاث تسويقية لتحديد الرغبات والحاجات المستحدثة لدى العملاء في تقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، سحر طلال (2013). تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (35)، ص 343 - 381.
- أبو اسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي (1992). **المهذب في فقه الإمام الشافعي.** تحقيق: محمد الزحيلي، ط1، ج1، دار القلم، دمشق، سوريا.
- أنيس، إبراهيم؛ منتصر، عبد الحليم؛ الصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف (2004). **المعجم الوسيط.** مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ج2، ص513.
- الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد (2016). **أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان - الأردن.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (1407هـ). **صحيح البخاري.** ط3، ج3، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، لبنان.
- البدري، جلال وفاء (2008). **البنوك الاسلامية.** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- البرازي، تركي دهمان (2012). **أثر إدارة سلسلة التوريد على أداء المنظمة: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- البرواري، شعبان محمد إسلام (2002). **بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة تحليلية.** ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا.
- بريش، عبد القادر (2005). جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد (3).
- البستاني، بطرس (1987). **محيط المحيط.** مكتبة لبنان، بيروت، بيروت، لبنان.
- بشينه، عمر محمد (2015). **الحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

- بلاسكة، صالح (2012). **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- بودية، بشير وقندوز، طارق (2016). **أصول ومضامين تسويق الخدمات.** ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بوكميش، لعلى (2011). **إدارة الجودة الشاملة ـ ايزو 9000.** ط1، دار الراية للنشر، عمان، الأردن.
- تيمجغدين، عمر (2013). **دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- جبر، هشام (2006). **إدارة المصارف الإسلامية أصولها العلمية والعملية.** ط1، منشورات جامعة بيرزيت، فلسطين.
- جبلي، هدى (2010). **قياس جودة الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، القسطنطينية، الجزائر.
- الجبوري، مهدي عطية موحي (2007). مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2003. **مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة**، المجلد 14، العدد 1، جامعة بابل، العراق.
- جمعية البنوك في الأردن (2011). **تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2010).** عمان، الأردن.
- جمعية البنوك في الأردن (2012). **دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة في الأردن.** ج1، عمان، الأردن.
- جمعية البنوك في الأردن (2015). دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن. عمان، الأردن.
- حبيبة، قدة (2014). مفهوم عملية التحويل المصرفي وطبيعتها القانونية. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (10)، ص 29 - 47.
- الحجة، أمير أحمد فتوح (2008). **آثار عقد الحوالة المدنية: دراسة مقارنة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- حداد، فايز (2010). **الإدارة المالية.** ط3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- حداد، مناور (2015). أثر جودة الخدمات المصرفية على أداء القطاع المصرفي في الأردن. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (18)، ص 1 - 24.
- الحسيني، فلاح والدوري، ومؤيد (2003). **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر.** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حمدي، عبد المنعم (1983). **العمليات المصرفية في قانون المعاملات التجارية.** ط1، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.
- حمزة، حيدر (2008). علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي: دراسة تحليلية. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد 68.
- أبو حمور، مروان محمد عايد (2013). **أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المال للمصارف الإسلامية الأردنية، دراسة تطبيقية، من 2000، 2011.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (2001). **مسند الإمام أحمد بن حنبل.** ط1، ج5، المحقق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- الحيالي، وليد (1996). **المحاسبة المتوسطة.** ط1، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الخالدي، حمد عبد الحسين (2009). **أثر الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطرة المصرفية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- خثير، رشيد مولاي وبن لدعم، فتحي (2011). التعهدات الائتمانية نظرة مقارنة ومحاولة للتقييم في ظل الأزمة المالية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (12)، جامعة تلمسان، الجزائر.
- خريوش، حسني علي، والعبادي، محمد (2004)، تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية**، المجلد 19، العدد 2، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- خريوش، حسني علي، وصيام، وليد زكريا (2002). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن. **مجلة الاقتصاد والإدارة**، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 16، العدد 2، جدة، السعودية.

- خضيري، محسن أحمد (1999). **التسويق المصرفي، مدخل متكامل للبنوك لامتلاك منظومة المزايا التنافسية في عالم ما بعد الجات.** ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر
- الخطيب، محمد محمود (2010). **العوامل المؤثرة على الأداء المالي: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات.** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الخلايلة، محمود عبد الحليم (2010). **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية.** ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خلف، فليح حسين (2006). **البنوك الإسلامية.** عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- خنفر، إياد والعساف، خالد والعزام، عبد الفتاح (2015). **التسويق المصرفي: مدخل معاصر.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الداوي، الشيخ (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. **مجلة الباحث**، العدد (7)، الجزائر، ص217 - 227.
- الدرادكة، مأمون سليمان (2005). **إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء.** دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (1996). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير** . ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الدعاس، أحمد عبد الله (2010). إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المال: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية. **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 37، العدد (1)، ص 93 - 113.
- الرازي، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). **مختار الصحاح.** ط4، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ص152.
- الربيعي، ليث والمحاميد، سعود والشيخلي، أسامة والعدوان، سامي (2014). أثر إدارة معرفة الزبون وتطوير الخدمات في الأداء التسويقي. **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 41، العدد (2)، ص 275 - 294.
- الرحامنة، عبد المجيد احمد (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج Camels: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- الرحيباني، مصطفى السيوطي (1961). **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى وتجريد الزوائد الغاية والشرح.** ط1، ج3، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا.

- الرشدان، أيمن أحمد (2002). **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**. رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- ركيبي، كريمة (2015). **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- رمضان، زياد وجودة، محفوظ (2014). الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رمضان، عماد محمود عودة (2014). **علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية: دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980 - 2013).** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- الزبيدي، حمزة محمود (2002). **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني.** ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الزبيدي، حمزة محمود (2004). **الإدارة المالية المتقدمة.** دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الزرقا، مصطفى أحمد، وسلامة، إبراهيم عبد الحميد إبراهيم، وعطية، جمال (2011). الحوالة. **مجلة الوعي الإسلامي**، العدد 18، ص 1 - 271.
- الزري، عبد النافع وفرح، غازي (2001). **الأسواق المالية.** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- زعتري، علاء الدين (2008). **الخدمات المصرفية.** ط2، دار الكلم الطيب، دمشق، سوريا.
- أبو زعيتر، باسل (2006). **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
- الزهار، خالد محمود وعبده، رامي صالح (2005). **نحو أسواق مالية إسلامية.** المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، يومي 8 - 9 مايو، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الزيادات، علي عبد الفتاح حمدان (2015). **أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن..

- السالم، مؤيد وصالح، عادل (2003). **إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي.** عالم الكتب الحديث للنشر التوزيع، إربد، الأردن.
- السبئي، صادق أحمد عبد الله (2017). قياس جودة الخدمات المصرفية الإسلامية من منظور العملاء: دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية السعودية. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 23، العدد 97، ص 174 - 192.
- السجستاني، الإمام الحافظ أبي داوود سليمان بن الأشعث الأزدي (2009). **سن أبي داود.** ط1، تحقيق وتعليق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قرة بللي وعبد اللطيف حرز الله، ج7، دار الرسالة العالمية، دمشق، سوريا.
- السرخسي، محمد بن أبي سهل أبو بكر (1406 هـ). **المبسوط.** ج14، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- سعيفان، حسين سعيد (2008). **العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المصرفية الحديثة.** ط2، دار وائل للنشر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سلامة، ثامر عبد الحميد عبد الرحمن (2016). **أثر المخاطر التسويقية المصاحبة للخدمات المصرفية الإلكترونية على قرار التعامل معها: دراسة تطبيقية على عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي - مدينة الزرقاء.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، الأردن.
- السلامة، عبد العزيز بن محمد (2009). **الحوالة المصرفية: دراسة فقهية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.
- سليمة، عبدات وحبيش، علي (2012). **تسويق الخدمات البنكية وأثره على رضا الزبون: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة (458) البويرة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- السواح، نادر شعبان (2006). **النقود البلاستيكيه واثر المعاملات الالكترونيه.** الدار الجامعيه، القاهره، مصر.
- السماعيل، عبد الكريم بن محمد بن أحمد (2011)، **العمولات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية**، ط2، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.مبهمة.
- بن سودة، أبي عيسى محمد بن عيسى (د. ت). **الجامع الصحيح.** ج3، تحقيق وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.

- شاشو، إبراهيم محمد والحموي، أسامة (2011). بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، العدد (3)، ص 651 - 672.
- شاهين، علي عبد الله، وصباح، بهية مصباح (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني. **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، ص13 - 15.
- الشبلي، محمد والشبلي، طارق (2000). **مقدمة في الأسواق المالية والنقدية.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- شبير، محمد عثمان (1996). **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي.** ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.
- الشواورة، فيصل (2008). **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشيخ، فهمي مصطفى (2008). **التحليل المالي.** رام الله، فلسطين.
- شيخون، محمد (2002). **المصارف الإسلامية: دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بن صراي، حمد محمد والشامسي، يوسف محمد (د.ت). **المعجم الجامع لما صُرِّح به وأُبهم في القرآن من المواضع.** مركز زايد للتراث والتاريخ.
- الصميدعي، محمود جاسم ويوسف، ردينة عثمان (2007). **استراتيجيات التسويق.** ط1، دار جهينة، عمان، الأردن.
- صوان، محمود حسن (2013). **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية.** ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- الضمور، هاني (2009). **تسويق الخدمات.** ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الطاهر، بن يعقوب ومراد، شريف (2013). مفهوم التسويق المصرفي في البنوك الإسلامية من وجهة نظر العملاء، دراسة حالة بنك البركة بالجزائر. **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 13.

- طويقات، أمجد فهد نهار (2009). **بناء أنموذج لمنظمة التعلم لتحسين الأداء المؤسسي في المصارف التجارية الأردنية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- عاصي، أمارة محمد يحيى (2010). **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة: حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم (د. ت). **مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- عبد الباسط، مداح ومنير، عزوز (2016). علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر: دراسة حالة بنك السلام بالجزائر. **مجلة بيت المشورة،** العدد (5)، ص 1 - 29
- عبد الرزاق، محمد سعيد عبد الرزاق (2012). **المكاسب غير الشرعية في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- عبد الغني، دادن (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. **مجلة الباحث**، العد (04)، ص 41 - 48.
- أبو عبد الله، محمد الخرشي (1317هـ). **الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية العدوي.** ط2، ج4، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة، مصر.
- عبده، رامي صالح إسماعيل (2001). **العلاقة بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم ونصيب السهم من الأرباح وبين عائد السهم.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العجارمة، تيسير (2013). **التسويق المصرفي.** ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية.** ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- عرفات، فتحي شوكت مصطفى (2007). **بطاقات الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- عريقات، حربي محمد، وعقل، سعيد جمعة (2010). **إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث.** ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العسقلاني، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر (1379هـ). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.** ج6، تحقيق وتصحيح عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- العصيمي، محمد بن مسعود بن محمد (1424هـ). **البطاقات الدائنة: تاريخها وأنواعها وتعاريفها وتوصيفها ومزاياها وعيوبها.** ط1، دار ابن الجوزي، السعودية.
- العف، بسام حسن (1999). **الحوالة والسفتجة: بين الدراسة والتطبيق.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- العفيري، فؤاد أحمد محمد (2006). **تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- علم الدين، محي الدين إسماعيل (1996). **الاعتمادات المستندية.** ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.
- علي، مشعل عبد الباري محمد (2001). **الاعتمادات المستندية دراسة شرعية وفنية.** دراسة مقدمة إلى لجنة الدراسات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.
- أبو عمشة، محمد كمال (2011). المصارف الإسلامية، رضا العملاء غاية لا تدرك والتطوير تفرضه المنافسة والعولمة المالية. **مجلة الإقتصادية**، العدد (6546).
- عودة، خليل محمد أحمد (2015). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية: دراسة حالة المصارف الإسلامية في الأردن.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- عيروط، رلى مصطفى محمد (2014). **أثر الاستثمار في رأس المال الفكري في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية: دراسة مقارنة.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- عيشوش، عبدو (2009). **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

- الغالبي، طاهر محسن منصور وإدريس، وائل محمد صبحي (2007). **الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل).** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الغامدي، عبد العزيز بن محمد بن أحمد أبو راس (2005). **التكيف الشرعي للخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.
- أبو غدة، عبد الستار (2002). **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية.** ط1، ج2، مجموعة دلة البركة، جدة، السعودية.
- فرج، سعيد أحمد صالح (2013). الحكم الفقهي للاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية. **مجلة الباحث المدنية العالمية**، العدد (05).
- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005). **القاموس المحيط.** ط8، ج1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- آل قاسم، رؤى رشيد سعيد (2011). **أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- القضاة، مصطفى عبد الله أحمد (2015). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 205 - 2011. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 23، العدد 1، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- القزويني، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (د. ت). **سنن ابن ماجه.** ج2، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحيار الكتب العربية.
- القعايدة، فادي فلاح (2012). **أثر الإندماج على الربحية دراسة حالة البنك الأهلي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- القليوبي، سميحة (2000). **شرح القانون التجاري المصري: العقود التجارية وعمليات البنوك.** دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- ابن كثير، الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل (1986). **تفسير القرآن العظيم.** ط1، ج1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- كراجه، عبد الحليم (2002). **الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تبيقات.** ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- كنوش، عاشور (2006). **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية.** الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- كورتل، فريد (2009). **تسويق الخدمات.** ط1، دار كنوز المعرفي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أبو كويك، كامل حسين محمد (2016). **أثر الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- ليازيد، وهيبة (2016). تأثير التسويق الإلكتروني في جودة الخدمات المصرفية: دراسة تحليلية مقارنة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة في الجزائر. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 18، العدد 4، ص 155 - 168.
- المانع محمد بن علي (2006). تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (1994). **الحاوي في فقه الشافعي.** ط2، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المباركفوري، الإمام الحافظ أبي العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (د. ت). **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي.** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المترك، عمر بن عبد العزيز (1997). **الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية.** ط2، تخريج: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، السعودية.
- محمد، رباح وفاتح، عقاب (2015). **الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة البويرة 37.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- محمد، سلام (2015). **تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- محمد، عبادي وحمود، سليم (2009). **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية.** الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 10 - 11 نوفمبر.

- أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (د. ت). **المحلى بالآثار.** تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المسعودي، سناء (2015). **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي للفترة 2009 - 2012.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- المشهراوي، أحمد حسين أحمد (2007). **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 إلى 2005.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المصري، عبد السميع (1988). **المصرف الإسلامي علمياً وعملياً.** ط1، مكتبة هبة، القاهرة، مصر.
- مصطفى، محمد محمود (2003). **التسويق الاستراتيجي للخدمات.** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مطر، محمد (2006). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني.** ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- المطيري، مشعل جهز (2011). **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- معلوف، لويس (1991). **المنجد في اللغة والإعلام.** ط1، دار المشرق، بيروت، بيروت، لبنان.
- المقدسي، محمد بن مفلح شمس الدين (2003). **كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع وحاشية ابن قلدس.** تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، ج2، دار الرسالة، بيروت، لبنان.
- المكاوي، محمد محمود (2012). **البنوك الإسلامية: النظرية، التطبيق، التطوير.** ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
- منصور، آلاء علي محمود (2013). **أثر الدخل من الفوائد وغير الفوائد على التدفقات النقدية التشغيلية في البنوك التجارية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (1414هـ). **لسان العرب.** دار صادر، بيروت، لبنان.

- ناصر، سليمان (2005). **التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي.** الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر.
- النشرتي، مصطفى (2008). تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر. **مجلة التمويل والتجارة**، الملحق 1، العدد (2)، ص1-56.
- نعمه، نغم حسين (2000). **أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء المنظمي: دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاع المختلط.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- النعيمات، سليمان زايد علي (2014). **أثر أبعاد جودة الخدمات المصرفية على الأداء في المصارف الأردنية.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- نور الدين، بوعنان (2007). **جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء: دراسة ميدانية في مؤسسات ميناء سكيكدة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري كمال الدين (2003). **شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي.** تحقيق: عبدالرزاق غالب المهدي، ط1، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الوادي، محمود حسين (2014)، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- الوطيان، محمد (2000). **البنوك الإسلامية**. الكويت، ط1، مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Ahamid, L.; Zade, H.; and Karimi, O. (2015). Review the Influence of EBanking Service Quality on Cosomer's Commitment: Case Study: Persian Bank, Tehran Branches. **AULA ORIENTALIS**, No. (1), p.360-369.
- Allen, R.S. & Helms, M.M (2006). Linking Strategic Practices and Organizational Performance to Porter's Generic Strategies. **Business Process Management Journal,** VOL. 12, No. (4), p 433-454.

- Al-Tamimi, Hussein A. Hassan (2010). Factors Influencing Performance of the UAE Islamic and Conventional National. **Global Journal of Business Research,** Vol. 4, No. (2), p.1- 9
- Armstrong, J. S. & Green, K. C. (2007). Competitor-oriented Objectives: The Myth of Market Share. **International Journal of Business,** Vol. 12, No. (1), p. 116–134
- Armstrong, M. (2006). **Performance Management: Key Strategies and Practical Guidelines**. 3rd ed., Kogan Page Limited, U.K.
- Dalniela, L.A, Brian, W.N. (2010). Opportunity Costs and Non Scale Free Capabilites: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers. **Strategic Management Journal,** Vol. 31, No. (7), pp.780-801.
- Dariyoush, Jamshidi; Nazimah, Hussin & Hooi, Lai Wan (2015). Islamic Banking Services Adoption as a New Banking Restructure. **Humanomics,** Vol. 31, No.(2), p. 214 - 223.
- Decenzo, David A. & Robbins, Stephen P. (2006). Human Resource Management: Concepts and Applications. 6th edition, Jhon, New York.
- Doylea, J. P.؛ Filoa, K.؛ McDonaldb, H. & Funkc, D. C. (2013). Exploring Sport Brand Double Jeopardy: The Link between Team Market Share and Attitudinal Loyalty. **Sport Management Review**, Vol. 16, No. (3).
- Etem, Hakan Ergec A. (2015). The Causality between Returns of Interest - Based Banks and Islamic Banks: the Case of Turkey. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,** Vol. 7, No. 4, p.443 - 456.

- Fadzlan, Sufian & Fakarudin, Kamarudin (2013). Determinants of Revenue Efficiency of Islamic Banks Empirical Evidence from the Southeast Asian Countries. **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 3, No. 3, p.559-569.
- Gibson, C. H. (2013). **Financial Reporting & Analysis: Using Financial Accounting Information.** 13th ed., College Book Store, Inc
- Goetsch, David & Stanley, Davis (2013). **Quality Management for Organizational Excellence: Introduction to Total Quality**. 7th ed., Pearson, New York, USA.
- Grassa, Rihab (2012). Islamic Banks' Income Structure and Risk: Evidence from GCC Countries. **Accounting Research Journal,** Vol. 25, No. (3), p. 227 - 241.
- Greene, William H, (2003). **Econometric Analysis.** 5th ed., USA,
- Grönroos, C. (2006). Adopting a Service Logic for Marketing. **Marketing Theory**, Vol. 6, No. 3.
- Heizer, Jay, and Render, Barry (2010). **Operations Management**, Prentice – Hall, New Jersey, USA.
- Jianga, G.; Tadikamallab, P. R.، Shangb, J. & Zhaoc, L. (2016). Impacts of Knowledge on Online Brand Success: An Agentbased Model for Online Market Share Enhancement. **European Journal of Operational Research,** Vol. 248, No.(3), p.1093-1103
- Jonathan, L. (2004). Predicting Returns with Financial Ratios. **Journal of Financial Economics,** Vol. 74, p. 209-235

- Kok, Y. T.; Tan, S. Y.; Yong, M. S. & Tan, K. W. (2012). The Determinants of Islamic Banks Profitability in Malaysia. Doctoral dissertation, University Tunku Abdul Rahman.
- Kotler, P.; Armstrong, G.; Tolba, A. & Habib, A. (2011). **Principles of Marketing.** Arab World Edition, Person Education Limited.
- Lebas, M. & Euske, K (2007). A Conceptual and Operational Delineation of Performance In Business Performance. Edited by Neely Andy, Cambridge University Press, London.
- Lovelock, Christopher & Wirtz, Jochen, (2004). **Servicees Marketing, People, Technology, Strategy**. 5th Education, USA. Fifth Edition.
- Mohammad, Khaled; Bader, Shamsher; Mohammad, Mohamed Arif and Taufiq, Hassan (2008). Cost, Revenue, and Profit efficiency of Islamic Versus Conventional Banks: International Evidence Using Data Envelopment Analysis. **Islamic Economic Studies**, Vol. 15, No. 2.
- Molina, C. & Callahan, J. (2010). Fostering Organizational Performance.**The Role of Journal of Management Development,** Vol. 29, No.1.
- Monia, Ben Ltaifa & Khoufi, Walid (2014). Determinants of Stock Returns In Islamic Banks. **IMEFM**, Vol .8, No. 1.
- Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001**). Introduction to Linear Regression Analysis**, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.
- Muda, Muhamad; Shaharuddin, Amir & Embaya, Abdel hakim (2013). Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia. **International Journal of Economics and Financial Issues,** Vol. 3, No. 3, p.559-569.

- Muda, Muhamad; Shaharuddin, Amir & Embaya, Abdel hakim (2013). Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia. **International Journal of Economics and Financial Issues,** Vol. 3, No. 3, p.559-569.
- Abduh, Muhamad & Alias, Aizat (2014). Factors Determine Islamic Banking Performance in Malaysia: A Multiple Regression Approach. **Journal of Islamic Banking and Finance**, p44-54.
- O'Sullivan, Don & Abela, Andrew V. (2007). Marketing Performance Measurement Ability and Firm Performance. **Journal of Marketing,** No. (71), p. 79–93
- Rim, Ben Selma Mokni Houssem Rachdi (2014). Assessing the Bank Profitability in the MENA Region. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,** Vol. 7, No. (3), p.305 - 332.
- Vargo, Stephen L. & Morgan, Fred W. (2005). Services in Society and Academic Thought: an Historical Analysis, **Journal of Macro Marketing**, Vol. 25, No. 1
- Wasiuzzaman, S. & Tarmizi, H. (2010). Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical analysis. **Journal of Islamic Economics, Banking and Finance,** Vol. 6, No. (4), p.53-68.
- Wenxiang, Lucy Lu & Taylor, Martin E. (2016). Which Factors Moderate the Relationship between Sustainability Performance and Financial Performance? A Meta Analysis Study. **Journal of International Accounting Research Spring**, 15 (1), p. 1-15.

- Zarrouk, Hajer; Ben Jedidia, Khoutem, & Moualhi, Mouna, (2016). Is Islamic Bank Profitability Driven by Same Forces as Conventional Banks. **International Journal of Islamicand Middle Eastern Finance and Management**, Vol. 9. No.(1), p. 46-66.
- Zeithmal, V. & Bitner, Mary J. (2003). **Services Marketing.** 3th ed., Mc Graw-Hill Company, USA.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- غرفة صناعة الأردن، تطورات الاقتصاد الأردني وأداء القطاع الصناعي خلال العام 2014، http://www.jci.org.jo، تاريخ الدخول 20 / 8 / 2017.
- قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 متاح على الموقع www.sdc.com.jo. تاريخ الدخول 21 / 8 / 2017.
- قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في السعودية في عام 1992 رقم 63. www.iifa-aifi.org، تاريخ الدخول 22 / 8 / 2017.
- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدورة الثانية المنعقد في جدة خلال الفترة من 22-28 / 12 / 1985. http://www.fiqhacademy.org.sa، تاريخ الدخول 22 / 8 / 2017.
.
- موقع البنك الإسلامي الأردني http://www.jordanislamicbank.com، تاريخ الدخول: 2017/7/3.
- موقع البنك العربي الإسلامي الدولي http://www.iiabank.com.jo، تاريخ الدخول: 2017/7/3.
- هيئة الأمم المتحدة في الأردن، لمحة عن الأردن /http://un.org.jo/ar، تاريخ الدخول 20 / 8 / 2017.

الملاحق

ملحق (1): العائد من الخدمات المصرفية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة للفترة (2006 - 2015)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2006	7792047	1051375
2007	8401487	1201984
2008	11904017	1600423
2009	10555204	1791288
2010	10134655	2601505
2011	10579616	3982323
2012	11209693	5193959
2013	11973516	5418488
2014	13053866	6592129
2015	14439910	7218905

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية السنوية للبنوك الاسلامية.

ملحق (2): العائد من الخدمات المصرفية إلى إجمالي عائد المصرف للمصارف الإسلامية عينة الدراسة للفترة (2006 - 2015)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2006	17.97	5.94
2007	14.77	5.07
2008	14.26	8.20
2009	15.54	11.48
2010	14.10	11.04
2011	13.52	13.09
2012	11.67	12.67
2013	10.31	10.94
2014	11.28	14.75
2015	10.74	13.65

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية السنوية للبنوك الاسلامية.

ملحق (3): العائد على الأصول للمصارف الإسلامية عينة الدراسة

للفترة (2006 - 2015)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2006	1.05787	1.389461
2007	1.438446	1.830026
2008	1.901166	0.861997
2009	1.277515	0.249474
2010	1.117405	0.639462
2011	0.977269	0.943817
2012	1.206306	0.983766
2013	1.374506	1.17075
2014	1.269555	0.851863
2015	1.282458	0.919928

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية السنوية للبنوك الاسلامية.

ملحق (4): العائد على السهم للمصارف الإسلامية عينة الدراسة للفترة (2006 - 2015)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2006	0.241235	0.1995
2007	0.353666	0.271753
2008	0.4325	0.107174
2009	0.278889	0.025965
2010	0.290937	0.070095
2011	0.283242	0.106414
2012	0.291567	0.115472
2013	0.36085	0.157494
2014	0.300863	0.133645
2015	0.324803	0.166377

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية السنوية للبنوك الاسلامية.

ملحق (5): الحصة السوقية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة للفترة (2006 - 2015)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2006	7.633128	3.115739
2007	8.714524	3.628732
2008	11.91175	2.786794
2009	13.10691	3.010502
2010	15.08629	4.94474
2011	13.26554	5.154847
2012	15.1145	6.450599
2013	15.15866	6.467638
2014	16.38425	6.328009
2015	22.42534	8.820255

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية السنوية للبنوك الاسلامية.

ملحق (6): إجمالي الأصول لدى المصارف الإسلامية عينة الدراسة للفترة (2006 - 2015)

البنك / السنة	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
2006	1462609231	574324482
2007	1598135334	593987017
2008	1848373078	907628014
2009	2183062940	1040778297
2010	2603683927	1096162778
2011	2898300754	1127482501
2012	3021280631	1173775421
2013	3281638362	1345244028
2014	3554739368	1568855695
2015	3798991435	1808583910

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية السنوية للبنوك الاسلامية.

ملحق (7): البنك العربي الإسلامي الدولي - ايرادات الخدمات المصرفية (2006 - 2015)

الخدمة المصرفية / السنة	عمولات أوراق مباعة	عمولات اعتمادات مستندية وبوالص	عمولات كفالات	عمولات حوالات واردة	عمولات فيزا
2006	74,114	435,048	121,148	120,356	69,515
2007	84,993	388,113	157,107	132,146	118,132
2008	114,609	637,795	183,744	11,821	194,990
2009	157,817	650,050	219,223	18,831	199,741
2010	176,523	869,213	278,214	46,512	300,339
2011	180,801	853,233	330,538	56,820	751,701
2012	36,647	976,559	409,065	266,226	923,897
2013	42,989	889,630	467,565	303,117	863,517
2014	54,146	954,984	526,607	315,279	1,003,798
2015	50,528	988,210	594,561	307,973	1,194,737

ملحق (8): البنك الإسلامي الأردني - ايرادات الخدمات المصرفية (2006 - 2015)

الخدمة المصرفية / السنة	عمولات اعتمادات مستندية	عمولات كفالات	عمولات حوالات	عمولات مكتب الوساطة	عمولات بطاقات
2006	731,147	740,380	270,871	2,236,750	765,110
2007	938,902	910,986	332,723	1,968,309	697,742
2008	1,152,636	1,412,950	437,421	4,094,427	1,265,654
2009	926,939	1,497,495	544,186	2,142,953	1,582,846
2010	850,558	1,420,227	585,715	1,461,154	1,833,255
2011	1,150,979	1,560,438	677,558	848,114	2,177,470
2012	1,122,352	1,425,709	616,980	743,154	2,451,909
2013	1,032,251	1,648,315	614,936	828,524	2,512,646
2014	1,028,923	2,169,111	663,658	464,543	3,184,160
2015	910,880	2,475,184	662,680	386,066	3,514,144